

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الحاج لخضر
باتنة

العلل النحوية في كتب التراث العربي

محاولة لسبرها منهجاً وتطبيقاً

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور
بلقاسم ليبارير

إعداد الطالبة
سميرة حمادي

السنة الجامعية
1432/1431 هـ - 2011/2010 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الحاج لخضر
باتنة

العلل النحوية في كتب التراث العربي

محاولة لسبرها منهجاً وتطبيقاً

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في علوم اللسان العربي

الصفة	الجامعة	الرتبة	لجنة المناقشة
رئيساً	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. صحراري عز الدين
مشرفاً ومقررراً	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أد بلقاسم ليبارير
عضواً مناقشاً	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أد بلقاسم وفة
عضواً مناقشاً	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د. صلاح الدين ملاوي

إشراف الأستاذ الدكتور
بلقاسم ليبارير

إعداد الطالبة
سميرة حمادي

السنة الجامعية

1432/1431 هـ - 2010 / 2011 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

رَبِّ أَشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ

لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِّن

لِسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾

صدق الله العظيم

سورة طه الآيات: 25، 26، 27، 28

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

لقد حفل تراثنا اللغوي عامة باهتمام العلماء قديما وحديثا، وكان لعلم النحو الحظ الأوفر من هذا الاهتمام، بدافع حماية القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وحفظ اللغة العربية من اللحن الذي شاع على ألسنة الناس عهد الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى.

وقد تجلت جهود هؤلاء العلماء فيما تركوه من تراث نحوي غني مثلته آثارهم ومؤلفاتهم المفصلة والجامعة، فحملت بين طياتها مذاهبهم في ضبط القواعد النحوية والصرفية، والوقوف على الحدود، واستنباط العلل، والبحث عن العوامل في بنية التركيب اللغوي، وتفسير ما يصيب جملة من المفردات والألفاظ من تغيرات داخلية أو خارجية، وتأثير ذلك على اللسان، وغير ذلك.

والمتتبع لهذه المؤلفات النحوية سيقف على نمو التفكير النحوي وتطور قضاياها المتنوعة، مما يمكنه من رصد ذلك التطور من النشأة الأولى إلى حين استوى هذا العلم على سوقه وأتى أكله.

ولعل هذه الدراسة جاءت لتحاول أن ترصد جزءا يسيرا مما بذله هؤلاء العلماء من جهد على مدى العصور في البحث عن أحد أهم أصول النحو العربي، وأعني به العلة النحوية التي يمكن أن نسميها اليوم نظام اللغة.⁽¹⁾

ولا يخفى أن البحث في الأصول النظرية لأي علم، وتقصي مناهجه الأولى، والوقوف على قواعده الأساسية التي بني عليها، يعد أحد أهم وأرقى أنواع البحوث العلمية الموضوعية؛ لأنه أجدى وأنفع بكثير-حسب اعتقادنا- من دراسة مصطلحاته، أو شرح

(1)- عبد القادر المهيري، التعليل ونظام اللغة، حوليات الجامعة التونسية، ع: 22، 1983، ص 176.

جزئياته، أو تتبع عمومياته، كدراسة حياة المؤلف مثلاً، أو دراسة بعض الجوانب الشكلية للمؤلف، أو ما إلى ذلك من الاهتمام بدراسة الفروع وتشعبها، مما يكون البحث العلمي في غنى عنه.

وموضوع (العِلل في النحو) أكثر المواضيع ذات العلاقة بأصول النظرية النحوية، بل هو أشملها وأكثرها غوراً وتغلغلاً في أنسجة البناء النظري وفيه تبرز خصائص وطرق التفكير النحوي وتتجلى قدرات النحاة وأساليبهم في البحث والتحليل للظواهر النحوية.

والواقع أن هذه الدراسات النظرية التي تعتمد على التحليل الجزئي لعناصر التركيب الكلي للقواعد العلمية الأساسية لهذه النظريات النحوية والتي تهدف إلى اكتشاف أسرار بنيتها التحتية من أهم وأدق أنواع الدراسات التحليلية، وأكثرها صعوبة؛ وإن كانت أخصبها تربة، وأعمها نفعاً، وقد يكون مرد تلك الدقة الشديدة والصعوبة الكبيرة في ذلك إلى جملة من الأمور التي قد تعترى طريق أي باحث في هذا الموضوع، أذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر تلك التي واجهتني:

- إن دراسة الأصول النظرية لعلم النحو والقضايا التطبيقية في مجاله الواسع تعني بالضرورة أن الدراسة تهتم بمصادر التراثي النحوي، وبالتالي يتوجب على الطالب العودة إليها والبحث عنها.

- إن أصول أي علم متداخلة المباحث مشتركة الأجزاء تربط بين وحداتها الأساسية حلقات وصل عديدة خفية، وأن دراسة أي مبحث من هذه المباحث يجعل الباحث ملزماً بدراسة بقية العناصر الأخرى، منتبهاً في دراسته إلى كل جزء أساسي، أو حتى ثانوي من الأجزاء المشكلة لهذه الأصول، وهو ما يتطلب دقة متناهية وخطوات متأنية من طرف الدارس أثناء معالجته الموضوع.

- طبيعة البحث تفرض على الباحث عملاً مزدوجاً يمس الجانب العلمي النظري، والجانب العملي التطبيقي، حيث إنهما وجهان لعملة واحدة.

- ولعل أهم هذه النقاط جميعاً هو إنه عمل يتصف بالإحاطة والشمول؛ ونعني بالشمول هنا أنه يتطلب الاحتواء الكلي لجميع الحقائق الأساسية في التراث اللغوي، وربطها بنظيرتها في الدرس اللغوي الحديث.

إن هذا النوع من الدراسات في الأصول الأولى التي تشكّل من خلالها علم النحو، وتوضيح مناهج المتبعة هو عملٌ يتطلبُ عنايةً قصوى في نقل الفكر النظري التقليدي التراثي المُجرد نقلاً علمياً موضوعياً من زاوية معينة، ويتطلب في مقابل ذلك اتصالاً فكرياً مباشراً بالدرس اللغوي القديم والحديث، حيث يتم إسقاط كل النظريات، والآراء المحدثة في عالم اللسانيات الحديث على سابقتها التراثية، مما يجعل الطريق الذي يجب على الباحث سلكه طريقاً موعلاً، تحفُّه الصعاب، وتكتنفه المتاعب؛ يتطلبُ من الباحث زاداً معرفياً وعلمياً وفيراً لينفذُ منه لهذا الميدان. ومن أجل فهم أعمق للدرس اللغوي، واتخاذ مواقف علمية سليمة تهدف إلى إضافة الجديد، أو التغيّر، أو الاستحداث العلمي، وذلك طمعاً في الوصول إلى نتائج بحث مثمرة أو الوقوف على حقائق علمية ميدانية مثلاً: كرفض بعض المناهج المُعتمدة في تلك الدراسات التراثية، أو تبني بعض المبادئ المُهمّشة، على نحو ما قام به ابن مضاء القرطبي (512-592هـ)؛ عند ما شنّ على النحاة ذلك الهجوم في استخدام العلل النحوية ولاسيما العلل الثواني والثالث منها، وإتقاليهم كاهل النحو بها، أو كمحاولة تغيير بعض المفاهيم الاصطلاحية مثلاً كما فعل بعض النحاة المحدثين، أو من أجل تأييد بعض المذاهب الفكرية والمطالبة بإيقائنها على صورتها.

واعتقد أن تبني المواقف العلمية من طرف الباحث هو هدف حقيقي للنظام النحوي وهو بعينه الموقف الذي يجعل الباحث قادراً على الانتماء إلى وجهة تنظيرية معينة، أو إلى مدرسة نحوية، أو على الأقل إلى تيار فكري محدد. وفق أنظمة معيارية علمية

تحكمها شروط العلم الصحيح، وهو ما يدعو إليه الدارسون المحدثون، حتى لا نقع تحت لواء المقولة الشهيرة: (ما ترك الأول للأخر شيئاً). فدراسة التراث النحوي لا بد أن نبتعد عن منهج الدراسات العقيمة عديمة النفع، وندعم بحثنا بمنهج عمل سديد مرتب وفق خطوات دراسية قوية. ولعل اكتساب المواقف العلمية و الانتماء إلى شبكة لسانية محددة هو ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع التراثي ذلك إيماناً مني بأصالة التراث اللغوي العربي وأصالة مناهجه التي بني عليها.

وقد تبين لي أن معرفة ماهية (العَلَل) هي الوسيلة المثلى التي تصلح لتوظيف الجهاز الذي يضم القوانين اللغوية، وإن إدراك طبيعة النظام الذي يحكم شبكة بنيتها الداخلية، ويحدد الآليات التي تؤطر هذا النظام هو بعينه ما يسعى كل باحث إلى تحقيقه من وراء بحثه في أصول هذا العلم، وقوانينه التي بني عليها ومن أجل تعيين نقطة البدء المحورية لا بد من العودة إلى هذا الموروث اللساني وما حصلته الثقافة اللغوية العربية في هذا الصدد. والوصول إلى هذا التراث اللساني الضخم ومنه استكناه المنهج التعليقي لدى النحاة، فلا بد من رؤيته بعين باصرة، ضمن منهج هو أداة البحث العلمي؛ لأن المنهج في أي عمل هو مرآة تعكس بصدق وصفاء مدى صدق صاحبها ومقدار اجتهاده.

فمسألة تحديد المناهج في الدرس النحوي، أوفي أي بحث لغوي، يجب أن يتوخى صاحبها فيها الحذر ويلتزم الدقة الموضوعية لأن المناهج على اختلاف أنواعها وتباين فكر أصحابها أمر يخلط فيه كثير من الباحثين بين هذا المنهج وذاك، أو بين هذا الأسلوب العلمي والآخر.

فإذا أخذنا على سبيل المثال منهج الظاهريين فنجد أنه فتح أبواباً منهجية جديدة لم تكن مطروحة من قبل في التفكير النحوي بصفة عامة والتفكير العلمي اللغوي بصفة خاصة والفرق بين منهج الظاهريين ومنهج القياسيين أن الظاهريين يعتمدون مبدأ ظاهر النص في استخراج الأحكام، بينما يرى أهل القياس أن هناك من المسائل ما لا يؤخذ عن طريق النص بل يجب فيه الاجتهاد والقياس الذي يسمح باستنباط الأحكام من مسائل

أخرى غير منصوص عليها بلفظ النص المباشر، وإنما يجب القياس فيها على حكم آخر، فإذا حاولنا أن نحدد الفرق بين المنهجين، فإننا من غير شك سنجد أهل الظاهر لا يؤمنون كثيرا بمنهج القياس وإنما المسائل النحوية والأحكام الشرعية تؤخذ عندهم من ظاهر النص.

فجوهر الموضوع - إذن - من خلال ما سبق يكمن في طبيعة التحليل المنهجي لأصول الفكر النحوي العربي الذي ترتبت بناء عليه جميع المناهج النظرية النحوية ومذاهبها وتفرعت منه جميع الفروع، والذي تتجلى فيه آراء النحاة وتتضح من خلاله أساليبهم وذلك بتقديم جديد يشمل معنى الإحداث ومعنى التغيير وينأى عن التقليد ويشمل كذلك جميع الجوانب. ويكون قادرا على الإحاطة بجميع جوانب الدرس بأكملها.

ولهذا كان من الضرورة أن نعتمد المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي وذلك لأن المسألة تتعلق بدراسة أحد أهم المبادئ العلمية النظرية المنهجية في أصول النظرية اللغوية التراثية وإنما عندما وسمنا بحثنا بالتراثية فإن هذا لا يعني على وجه التخصيص المبني على القطيعة الزمنية، أو الانفصام الفكري بين النحو العربي في شقيه: التراثي والحديث، ولأنه لا يعني بأي حال من الأحوال كذلك إعدام الصلة بين المناهج النحوية النظرية (تراثها وحاضرها)؛ بل على العكس من ذلك، فما المناهج اللغوية الحديثة إلا امتداد دائم وعمل مستمر شديد الترابط لا انفصام بين أواصره للمناهج التقليدية. وقد جاء البحث بناء على ذلك مقسما إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ويعقبها خاتمة.

وقد مهدّ البحث لدراسة العلة باستقراء واقع النشأة للدرس اللغوي في البيئة اللغوية العربية في التراث، وأبرز مراحلها وعلاقاتها بمبادئ الفكر السائدة، ودور الفرق الإسلامية في تذكية البحث وأهم المنعرجات التي اعترضت طريقها، وصولا إلى مشكلة رفض العلة كتصور فكري عام وكتصور نحوي مارس دوره في تحريك عجلة المعيارية النحوية، ومشكلة طبيعة المنهج بين العلمية من جهة، والتعددية المنهجية من جهة أخرى،

ومشكلة الوظيفة أيضا من حيث طبيعة المنهج بين النظرية والتطبيق، والأسباب التي أدت إلى سيادة أو انحسار موجة النحو التطبيقي، كما عرضت إلى مشكلة التعامل السلبي مع اتجاهات المناهج الفكرية التي أفرزت بدورها مشكلة أخرى هي مشكلة المناهج النقدية وتأثيراته على علاقة التعليل بالنحو، وقد جاء البحث بناء على ذلك مقسما إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ويعقبها خاتمة.

وقد استعرضت في التمهيد الذي وسمته بـ (البيئة النحوية وظهور المصطلح النحوي عند النحاة العرب) إلى أبرز الاتجاهات التعليلية العربية وتصوراتها ومناهجها ومدى تفاعلها مع تطورات العصور الفكرية، وتوجيهها للحركة النحوية بالإضافة إلى علاقتها المتباينة مع الوسط اللغوي بمستوياته المختلفة.

أما الفصل الأول والذي جاء معنونا بـ: (مفهوم العلة النحوية) يتناول توضيح مفهوم العلة من الناحية اللغوية والاصطلاحية، حيث عملت من خلاله أن أرصد أبرز المعاني اللغوية والاصطلاحية التي أفادتها "العلة" من خلال استقراء سريع للمعاجم اللغوية العربية، والمؤلفات النحوية واللغوية، وبعض المؤلفات الفقهية، وقد توصل هذا الكشف إلى أن مدلولها يؤول إلى عدة معان.

أما الفصل الثاني والموسوم بعنوان: (المنهج التاريخي الوصفي لدراسة العلة النحوية في التراث النحوي) فقد سعيت من خلاله إلى استعراض إشكالية المنهج، ورصد أبرز المرجعيات التراثية التي استندت إليها هذه الظاهرة النحوية؛ في مختلف المراحل التي مرت وذلك باعتبار المذاهب والمدارس النحوية السائدة في كل عصر ولاسيما المذهبين البصري والكوفي وتقصيت منهجها فكانت: العلة النحوية في مرحلة الفطرة والسذاجة - قبل مجيء الإسلام - ليست كما كانت عليه في صدر الإسلام، حيث شرعت العرب في تدارس لغة القرآن الكريم والعمل على صيانتها والعلة عند النحاة المعتزلة، العلة عند مناطقة النحو العربي وتأثرها الواضح بمناهج الفكر السائدة وقد انعكس ذلك على مستوى الواقع التطبيقي، كما اتضح أن هذا التأثير النحوي كان إيجابيا وفعالا، تمكن من صهر

رؤى اتجاهات مختلفة ومتباينة والإضافة عليها وتطويع آلياتها لتخدم النظرية النحوية والفكرية اللغوية.

كما عرض هذا الجزء إلى أهم الصيغ التي جاءت عليها العلل النحوية وتتمثل على الخصوص في: كشف الاستقراء عن تكامل النحو مع المعرفة بمختلف مستوياتها، وكيفية مقارنة النحاة العرب لإبداعات المناهج التراثية النحوية عن طريق تعددية المناهج: المنهج الفلسفي، الجدلي، الكلامي، الظاهري، ومنهج المعتزلة وكيف تم خلق تكامل بينها، بالإضافة إلى أن التعليل في هذا النحو كان قائماً أحياناً على الانطباعية والخروج إلى النزوات الذاتية، وعلى العموم فإن التوجه عن صوب التراث النحوي العربي ومحاولة إعادة النظر في قيمه المعرفية ومناهجه التي تأسست عليها نظرياته يستدعي تعقب مختلف مراحل التي مر بها عبر التاريخ اللغوي انطلاقاً من لحظة نشأة الملاحظات النحوية في شكل تصويبات لغوية عمادها الحس والذوق الفطريين، ولذلك كان من الضرورة استقراء تاريخ الفكر اللغوي العربي ومناهجه. بالعودة إلى مصادر التراث العربي إبداعاً وفكراً. مع لزوم ربطه بالواقع الراهن ومشكلة المنهجية المتمثلة في صيغ تعامله مع الموروث اللساني من جهة ومع الحداثة من جهة ثانية، ومشكلاته المتعلقة بالأطر الفكرية وعلاقتها بالنظام المنهجي، بالإضافة إلى الاهتمام بالأساليب الفكرية المؤثرة في مختلف المراحل التي مر بها الدرس النحوي. وحاول هذا الفصل أن يؤكد على أن التعليل كمنهج في النحو العربي قد لجأ أحياناً إلى الطابع التلقائي كما لجأ إلى منطق التقييم الجدلي وإطلاق الأحكام.

ويختص منهج التعليل بأهم التصورات النحوية النظرية التي جاء بها هذا النحو بحيث كشفت دراسته كمنهج أنه أخذ طابع الثورة على الأفكار المنهجية السابقة، وجعل من عملية التأسيس نفسها بعيدة عن التقييد والتجديدات النهائية، فكانت عن طريقه فتحة لآفاق الإبداع النحوي.

ويعالج الفصل الثالث الموسوم بـ: (العلل النحوية محاولة لسبرها من خلال بعض النماذج التطبيقية) بعض أوجه العلل من خلال نماذج حية استقيتها من التراث، حيث حاولت دراسة أهم تجليات العلل النحوية من ناحية تطبيقية، انطلاقاً من العلل الفطرية، وبعض سمات العلل الكوفية باعتماد الفراء نموذجاً، كما أن علل القراءات القرآنية كانت صورة عاكسة لمنهج القراء التعليلي وعملت على التمييز بين أنواعها ورصد منهجها وأبعادها ثم توجهت إلى النموذج البصري وتتبع آثار بعض أعلامه وبخاصة سيبويه والخليل.

وأهم النتائج المتوصل إليها من خلاله تتمثل في أن التفكير التعليلي النحوي أخذ بعدين في مسيرته التاريخية : بعد الثبات الذي يعني الارتباط بالماضي والاكتفاء بنتائجه المعرفية عن طريق منهج الإتياع للمشايخ درس ولاسيما الخليل وسيبويه، وهو منهج يعتمد على النقل والشرح والتكرار سواء على مستوى الفكر النحوي عموماً، أو على مستوى التعليل بوجه خاص وبعد التغيير وفيه مجالان: الارتباط بالماضي من جهة عن طريق التعامل مع التراث على أنه أصل لا خروج عنه، والارتباط بالحاضر والمستقبل عن طريق التوظيف لآليات المناهج الغربية، ومجال التجديد باعتبار أن الذهنية النحوية العربية سيطر عليها اعتقاد تحكم القياس و العلة في مسيرة البناء النظري النحوي والثورة على أصول النحو بتخطي حدود التراث اللساني، واعتبار القياس والعلة والعامل، غير محكومة بحتميات خارجية.

أما أهم المصادر التي اعتمدها فقد كانت: الكتاب لسيبويه، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، والخصائص لابن جني، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني والافتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي. يضاف إلى ذلك بعض المراجع التي تناولت الموضوع، مثل إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، والأصول لتمام حسان، والتعليل النحوي في درس اللغوي القديم والحديث لخالد بن سليمان بن مهنا الكندي، والتراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني لصالح بلعيد، والنحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك.

وإن بحث العلل في النحو العربي يتطلب السعي الدائب لأن موضوعاته قد بلغت شأواً بعيداً في تراثنا النحوي. ونحن على يقين من أن اللغة العربية التي حوت العلل قد نطقت بها شعوب مختلفة في هذه المعمورة. ولست أختتم هذه المقدمة قبل أن اعترف بالقصور والعجز وأقدم اعتذاري عما صدر مني من أخطاء وهفوات أتمنى تداركها في المستقبل القريب. وحسبي أنني حاولت وبذلت ما استطعت من جهد، وأما مسألة التصدي لموضوع العلل في كتب التراث العربي والإحاطة بها بصورة شاملة من طرف باحث مبتدئ فنعتقد أنه أمر صعب المنال، حتى وإن اعتقد أنه قادر على ذلك، لكن المحاولة الصادقة والجادة هي بعينها بداية الطريق أن كتب التراث العربي كثيرة لا يمكن الإحاطة بها في مثل هذا البحث الأكاديمي.

كما لا يفوتي في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وبخاصة الأستاذ الدكتور بلقاسم ليارير الذي لن أنسى فضله ما حييت، وسأعمل جاهدة على الأخذ بنصائحه وتوجيهاته.

تمهيد

البيئة النحوية

وظهور المصطلح النحوي عند النحاة

العرب

تمهيد: البيئة النحوية وظهور المصطلح النحوي عند النحاة العرب

لقد نحت الدراسات اللغوية الحديثة منحى مغايراً في دراسة أصول النحو ونظرياته التي بني عليها؛ في حين كان اهتمامها ينصب على دراسة أصوله المجردة، ومعاييره الجافة، بعيداً عن واقع النشأة وملابسات الخلق الإبداعي وظروفها، يقول الخويسكي: «وقد نحى علم اللغة من مجاله إلى حيث البحث في المسائل اللغوية وجوانب منها، ومن هذه المسائل في رأي أغلب علماء اللغة المعاصرين: البحث في نشأة اللغة»⁽¹⁾.

وبعيداً عن أصالة التراث النحوي وفي ظل "اللاتراثية النحوية"، أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "اللاوعي التراثي" ظلت المشكلة الأصولية في البحوث اللغوية بصفة عامة، والنحوية بصفة خاصة تتخبط جنباً إلى جنب مع مشكلة المناهج، والمبادئ العلمية التي سارت في ضوئها نظريات هذا العلم. ذلك أن الباحثين النحويين المهتمين بهذا العلم - ولاسيما المحدثين منهم- توصلوا إلى نتائج بحث، ودراسات مهمة فيما يتعلق بضرورة العودة إلى التراث النحوي لاعتماده مركزاً ألياً من مرتكزات الدراسة النحوية، أو البحوث الأكاديمية؛ ذلك لما أثر عنه من إيجابيات (أي البحث في التراث النحوي الأصولي) وما سجل له من فوائد علمية وما حفظ عنه من ميزات منهجية، وحقائق ثابتة، فهي تبعث على التواصل اللامنتهي بين هذا الكيان مترابط الأجزاء، ومتلاحم الأواصر، وتشرف على رؤى علمية متجددة، وأبعاد مغايرة لمعطيات ثابتة من خلال مؤشرات فكرية تعمل باعتماد نظام الكفاءات القاعدية⁽²⁾ للبنية التحتية للقواعد الأساسية، والمعايير القانونية في هيكل البناء النظري للقواعد النحوية.

ولعل انتهاجهم هذا النحو في الدراسات والبحوث وعودتهم إلى واقع التراث الأصولي، وتقصيصهم ظروف النشأة وعواملها، والبحث في طبيعتها وحيثياتها، وتحليل

(1) - د. زين كامل الخويسكي: مبادئ في علم اللغة، دار المعارف بمصر، القاهرة، 2006م، ص 8.

(2) - مصطلح الكفاءة القاعدية مأخوذ من منشورات التربية والتعليم الوطنية من نظام التعليم المتوسط، وهو مصطلح مستعمل في المنهاج التعليمي الذي استحدثته وزارة التربية والتعليم الوطنية منذ سنة 2005. الكفاءة تعني من هذا الجانب التربوي نوعاً من القدرات العلمية والمعرفية التي يجب توفرها في التلميذ.

المكونات العلمية لها هو بالدرجة الأولى: وعي علمي، ورقي فكري نحوي ناجم عن يقظة الباحثين والدارسين العرب، ونضج فكرهم اللغوي؛ فقد اعتبر أحد هؤلاء الدارسين المعاصرين المنشغلين بقضية أصول الفكر النحوي، والمهتمين بجانب التراثية والأصالة فيه أن قضية الأصالة في الفكر النحوي العربي قضية بالغة الأهمية، حيث إنها على اتصال شديد ببواعث موضوعية ذات أبعاد قومية، ودينية خاصة: «دراسة قضية الأصالة، سواء في النحو العربي، أو في الفكر العربي كله بهذه الظروف قضية بالغة الحساسية ذلك أنها اتسمت منذ عهد مبكر بنوع من التعصب غير العلمي، إذ اتصلت أوثق الاتصال ببواعث موضوعية ذلك أن الحاقدين على الإسلام وأهله وجدوها مجالا فسيحا لغمز الدين وطعن أهله بالقصور، ثم صبغ هذه الإهانة العلمية على هذا الموقف الذي يمليه حقد القلوب»⁽¹⁾.

وهكذا هم أعداء الدين، وأعداء هذه اللغة المكرمة عن سائر اللغات البشرية ما فتئوا يبحثون عن ثغرات، ومنافذ يتسللون من خلالها إلى مواطن الفكر العربي ليرمونهم بالقصور، ويصفونه بالعجز والتبعية لغيره، وقد قالوا في هذا المبحث الذي نحن بصدد الحديث عنه: أن العلة منهج مستمد من التفكير اليوناني، ومستتبط من مناهج المنطق الإغريقي، وأن القياس بأركانه الأربعة إنما مأخوذ عن الفكر الأرسطي، وأنه طريقة من طرق التفكير العقلي التي استعملها منطقة اليونان في قضاياهم العلمية سعيا منهم للوصول إلى نتائج علمية وأحكام معرفية سلمية، ولطالما حاول الحاقدون على الإسلام طمس معالمه الحضارية، ولطالما حاولوا محو أصالة الثقافة العربية، وأصالة الفكر اللغوي العربي، وقد وجدوا في مناهجه ومبادئه الأولى التي قام عليها ضالتهم المنشودة.

وقد اعتقدوا أن التاريخ أعمى، وهو خير بصير، فضنوا أنهم بتشويه مناهج الفكر اللغوي العربي سيشوهون حضارة فكرية بأسرها.

(1)- د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005م، ص 123.

فمما لاشك فيه أنه بات على كل راغب في دراسة مسائل النحو أو تتبع نظرياته وقواعده الأساسية التي بني عليها أن يربط الحبال بعضها ببعض وأن يصل المبتور منها بأجزائه المبتورة عنه، حتى يصل بدراسته إلى أبعد عمق ممكن في تاريخ النشأة الأولى، وذلك بأن يرمي بسهمه صوب الهدف ليصيب المركز الحقيقي للمحيط الدائري الذي تدور في فلك قرصه، وتخضع لنظام المركز الواحد للدائرة جميع الأبنية النظرية النحوية.

وهذا الموقف العلمي يلتقي إلى حد كبير مع التحليل المنهجي وما تفرره نتائجه العلمية التجريبية من ضرورات البدء من الكل الموضوعي قبل الانتقال إلى الجزء الضمني، ومن ثمة الوقوف على النظام العام لجملة المعايير، والضوابط القانونية قبل تناول الضوابط التي تقنن الوحدات الجزئية الداخلية في التركيب الكلي لها، وأن أي محاولة للفصم بين فروع هذا الفكر، وتحليل بعضها عن بعض عمل غير علمي ذلك لشدة الاتصال والتشابك بين هذه وتلك، وهذا ما عبر عنه خالد بن سليمان بن مهنا الكندي بقوله «منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات: لأنّ إلغاء التقدير سيريحنا من عناء إضمار المعمولات وتقدير العوامل وإقرار محلّ الجمل، فمثال ذلك أنه يمكننا الاستغناء عن الفاعل المستتر وجوباً في الفعل بالقبول إن الفعل للمتكمّل، وسيفيدنا إلغاء فكرة أن لكل فعل فاعلاً في تسهيل إعراب جملة التعجب إذ يصبح المتعجب منه مفعول به ولا فاعل لفعل التعجب، وكذلك لا داعي للفاعل بعد الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب؛ ولا بعد نعم وبئس ولا في باب الاستثناء - نحو ليس إلا - ولا في باب التنازع، لأنه غير مرئي في كلّ ذلك»⁽¹⁾.

إن هذا الاتصال والتشابك بين فروع هذا العلم ومناهجه التي بني عليها أمر يتعلق بأصالة هذا العلم، هذا الأخير الذي تتصل فيه كذلك قضية أصالة مناهجه ومبادئه التي أسس عليها بقضية أوسع دائرة وأخطر أثراً وأعمق دلالة؛ ألا وهي قضية أصالة الفكر العربي بأسره، تلك التي تتجلى من خلالها الأبعاد الكلية وتتضح المواقف المختلفة وتحدد

(1) - خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، ط1، 1427هـ/2007م، ص 277.

أساليب الفكر النحوي عند العرب: «تتصل أصالة المناهج النحوية بقضية أوسع دائرة وأخطر أثرًا وأعمق دلالة: وهي أصالة الفكر العربي بأسره؛ بحيث لا يمكن أن تخصص دراسة الأصالة في هذا الجزء المحدود بالمناهج النحوية صورة للأبعاد المباشرة لتلك القضية الكلية كما استطاع في الوقت نفسه من خلال تحليل المواقف المختلفة وأساليب التناول المتعددة المتباينة للقضية الكلية والوقوف على ما يحيط بفروعها من اتجاهات وما يحكم هذه الاتجاهات من مفاهيم»⁽¹⁾.

ومن أجل فهم أعمق للدرس النحوي وجعله بوابة نعبر من خلالها لاستكشاف كنهه ومباحثه التراثية العريقة والإحاطة بها جميعا في قالبها التراثي الأصيل، ولمزيد من التوغل في أعماق الواقع التراثي اللغوي، وبالتالي الوقوف على مناهجه ومبادئه التي سار عليها، وذلك رغبةً منا في اتخاذ مواقف علمية موضوعية سلمية تهدف إلى الوصول إلى نتائج بحث مثمرة، فلعله يتسنى لنا يوما ما إضافة الجديد، أو التغيير، أو الاستحداث العلمي، وذلك بإحداث تغييرات ميدانية مثلاً كرفض بعض المناهج المعتمدة في تلك الدراسة التراثية، أو تبني بعض المبادئ المهمشة، تماماً كما قام به ابن مضاء القرطبي (503-592هـ)⁽²⁾، عندما ردَّ على النحاة مناهجهم في استخدام نظرية العامل، وثار ضد كثرة العلل الثواني، والثالث، وإتقال كاهل النظريات النحوية بها، أو كمحاولة تغيير بعض المفاهيم الاصطلاحية مثلاً؛ كما فعل بعض النحاة المحدثين في تبيينهم لبعض مواقف الإصلاح اللغوي أو من أجل تأييد بعض المذاهب الفكرية، أو المطالبة بإبقائها على صورتها، مثل ما ذهب إليه محمود سليمان ياقوت:

«هناك الكثير من المصادر التي يستطيع الباحث المعاصر الاستعانة بها، والإفادة منها في معرفة التفكير النحوي عند القدماء، وفي أخذ النصوص التي تتصل بدراسته. وقد تنوعت مصادر التراث النحوي؛ لأنَّ العلماء القدامى حين يفسرون القرآن الكريم، أو يشرحون المعلقات، أو يتناولون قضية الإعجاز القرآني، أو يصنعون معجماً للألفاظ

(1) - المرجع السابق، ص 22.

(2) - ابن النديم: الفهرست، حققه وقدم له د. مصطفى الشويبي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1406هـ/1985م، ص 357.

ولسان العرب، أو يتحدثون عن خصائص العربية وأسرارها وسنن العرب في كلامها - كانوا يتوقفون أمام الظواهر الصرفية والنحوية بالعرض والتحليل»⁽¹⁾.

وهذا باختصار هو ما يعرف بتقويم أصول الفكري النحوي التراثي اعتمادا على آلية الترميم الفكري النحوي سواء ما اتصل منها بالجانب التقعيدي المعياي، أو ما اتصل بالجانب المنهجي الأسلوبي ذلك من خلال إعادة النظر إلى المورث النحوي بأسره وهذا عملا بطريقة تشريح النظريات وتجريدها للعودة بها إلى مكوناتها ومركباتها الأساسية التي بنيت عليها قواعدها الأصلية، وتحليل المناهج المعتمدة في ذلك وليس الغرض من دراسة التراث العربي هو تقييمها من باب إعطاء رأينا في الموضوع: هذه نظرية حسنة، وهذا رأي مقبول، وذاك متوسط، وهذا منهج رديء،... وإلخ، هذا الأسلوب في البحث من الأساليب العميقة عديمة النفع العلمية، اللهم بعض الدراسات.

بل على العكس من ذلك، فإن الهدف من أي دراسة في أصول الفكر النحوي هو أساساً السعي إلى إعادة النظر في هذا الموروث اللساني، وتقصي أعلامه وتتبع خطواته التي سارت عليها نظرياته نحو الاكتمال والنضج، وذلك بعينه هو بداية التفكير في تقويم النحو العربي.

وكذلك وصف النحو بأنه كان بادئ الأمر نحوًا تعليميًا يهدف إلى تعليم الناشئة، ولكنه ما برح أن أصبح علما قائما بذاته مستقلا عن علوم الدين وفروعها، له دعائمه التي تأسس عليها، ومقوماته ومناهجه التي بنيت عليها قواعده النظرية.

غير أنه لا يمكننا أن نقول: إن هذه القواعد النحوية التي عرفت فيما بعد بشكل جاهز هي التي جعلت الملكة اللغوية العربية صافية سليمة، بل إن الملكة اللغوية السليمة كانت موجودة قبل أن يوضع علم اللغة بجميع مستوياته رأسا، فلما ضعفت هذه الملكة وفسدت بما ألقى إليها من السم المخالف للعادة بسبب دخول هؤلاء الأعاجم - خاصة -

(1) - د. محمود سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003م، ص 60.

في الإسلام، اضطروا إلى وضع ضوابط العلم المعيارية التي تعصم ألسنتهم خطر الانحلال اللغوي.

وكذلك قام درس اللغوي عند السلف وهو يعمل على تحقيق الهدفين جميعاً: صيانة لغة المتن الكريم من التفكك والانحلال، وتعليم اللغة للناشئة.

1- مرحلة الوصف اللغوي وبداية العمل على صيانة لغة المتن:

إنّ الدرس النحوي كان في بدايته درساً وصفيّاً يقوم على وصف الظواهر اللغوية من خلال استقرائها، وتأملها، وملاحظتها، وتتبعها ميدانياً كدراسة بعض الظواهر الصوتية في القرآن الكريم من مثل: الترقيق، والتفخيم، والهمز، والنبر، والإمالة، والإدغام والإشمام... والنحوية والإعرابية من مثل: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وما إلى ذلك من مستويات الدرس اللغوي. دراسة وصفية تعتمد على الملاحظة الموضوعية البعيدة عن الافتراض والتأويل التي تعتمد وصف الظاهرة اللغوية وصفاً واقعياً. ولقد «اهتم جيل من كبار العلماء بالحديث عن حياة النحويين واللغويين؛ وذلك من حيث نشأتهم وشيوخهم وتلاميذهم وأعمالهم العلمية ومذاهبهم النحوية وسواها من الأمور التي تفيد في معرفة تطور التفكير اللغوي عند القدماء. وتحلّت كتب الطبقات والتراجم؛ أي تلك الكتب التي دارت حول حياة العلماء مكانة متميزة في تاريخ الدراسات اللغوية»⁽¹⁾.

فأبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) مثلاً، باعتباره بداية العمل النحوي عندما طلب من كاتبه مساعدته لضبط المصحف الشريف كان المنهج المعتمد في ذلك هو المنهج الوصفي؛ ذلك أنه عندما طلب منه في قوله: «فإذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإذا رأيتني كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن تبعت شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقط نقطتين، وابتدأ أبو الأسود

(1)- د. محمود سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي، النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003م، ص 272.

القراءة حتى أتى على آخر المصحف والكاتب يضع النقط بمداد يخالف لون المداد الذي كُتبت به الآيات». (1)

فقد كان أساس العمل الإعرابي النحوي في هذه المرحلة كما هو واضح من خلال الحوار الذي دار بين أبي الأسود الدؤلي، وكاتبه هو المشافهة التي تعتمد على الملاحظة العينية الموضوعية، تلك التي تعد أهم العناصر المنهجية التي اعتمدها الدرس النحوي الذي كون قرينة السماع وظل هو الآخر من أهم وسائل الوصف اللغوي للنص القرآني لكونه معجزاً في لغته وأسلوبه وبيانه وعبارته، فضلاً عن كونه نموذجاً لغوياً سليماً، وقد اعتمدوا في وصفهم للغة السماع والقياس، يقول ابن خلدون: «السمع أبو الملكات اللسانية». (2)

وبالرغم من أن هذا السبب في نشأة الدرس النحوي عند العرب عرفته غيرها من الأمم الأخرى، حيث ارتبط الدرس اللغوي عند جميع باقي الأمم من فرس، وإغريق، ويونان، ورومان، وهنود بكتبها المقدسة مما جعلها بحكم اهتمامها بهذه الكتب المقدسة تسعى بكل الجهود للحفاظ على مقدساتها، وصيانة لغة المتون التي تحوي عقائدها، وتحمل ملها التي تعد روح فكرها، وغذاء عقولها المستلهم من تاريخ ثقافتها، والمجسد في حضاراتها، وأساليب تفكيرها.

وبقدر ما حاولت كل منها الحفاظ على مقدساتها وصيانة لغتها فإن سعيها لفهم معانيها واستيعاب أحكامها كان أعظم المحاولات الجادة وأكثرها نفعاً من محاولة الصيانة والحفاظ على المتون. لأنها ارتبطت بشكل مباشر بفهم الدين ودراسة اللغة التي كتب بها هذا الأخير بما في ذلك نحوها، وتراكيبها، وبلاغتها، وتصريفها، وأصواتها، ومعجمها...

(1)- أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، (د.ت) ، ص 10.

(2)- ابن خلدون : المقدمة، بعناية نواف الجراح، دار صادر، بيروت، ط2، 1427هـ/2006م، ص 442.

ذلك أن اللغة عند جميع الأمم كانت، ولا تزال هي المفتاح الوحيد لفهم معاني الدين
المجسد في الكتب المقدسة: (ككتاب الفيدا، والتوراة، والإنجيل، والقرآن)، واللغة التي كتب
بها من حيث بنيتها، وتراكيبها، وصيغها، وأساليبها.

وهي باختصار الأداة الوحيدة لاستيعاب مضمون النص الديني المعترف به لدى كل
واحدة منها كأول مقدس لها، ليتسنى لها استنباط أحكامها الشرعية، التي تعد دستوراً لها
الذي يحكم نظام الحياة فيها؛ ثم إن العلاقة بين جميع هذه الكتب الدينية المقدسة- الحقيقية
منها والمزيفة- واللغة التي كتبت بها هذه الأخيرة لم تتوقف يوماً عند حدود الصيانة، أو
الحفاظ على لغتها، بل إنها قد تعدت تلك الحدود إلى أبعد بكثير عندما راحت كل منها
تتوغل في لغتها من خلال كل محاولات السعي الدائبة لفهم معانيها، ودراسة أساليبها،
وتحليل تراكيبها، والإحاطة ببنيتها قصد استخلاص أحكامها، وقوانينها التي تمثل الغاية
الأهم من فهم، ودراسة هذه الكتب ألا وهي: استنباط دستور الأمم الديني، والاجتماعي،
والسياسي.

فما لا شك فيه أنه بات على كل راغب في دراسة مسائل النحو، أو تتبع نظرياته
وقواعده أن يربط الحبال بعضها ببعض، وأن يصل بدراسته إلى أبعد عمق ممكن في
تاريخ النشأة وذلك بأن يرمي بسهمه صوب الهدف ليصيب المركز الحقيقي للمحيط
الدائري الذي تدور في فلكه، وتخضع لنظام المركز الواحد للدائرة جميع الأبنية النظرية
النحوية. هذا المركز في طبيعته هو النظام المنهجي المعتمد في جميع المسائل والقضايا
النحوية.

وهذا الموقف العلمي يلتقي مع التحليل المنهجي، وما تقررته نتائجه العلمية
التجريبية من ضرورات تفرض البدء من الكل الموضوعي قبل الانتقال إلى الجزء، ومن
ثمة الوقوف على النظام العام للجملة قبل أن يتناول الضوابط التي تقنن الوحدات الجزئية
الداخلة في التركيب الكلي لها، حيث تتصل المناهج النحوية بقضية أصالة الفكر العربي.
يقول خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: «كنت قد سردت تاريخ نشأة التأليف في أصول

النحو في حاشية حديثي عن أدلة النحو... فذكرت فيه بعضاً من كتب الأصول، وعندما تحدثت عن أنواع الحمل حاولت أن أذكر أقدم صور الحمل. كل ذلك لأنّ تاريخ التعليل مرتبط بموضوع أصول النحو وأنواع القياس»⁽¹⁾.

ويلاحظ أن نشأة النحو العربي بترجيح جميع العلماء والنحاة، والمشتغلين بالدرس النحوي كانت بادئ الأمر محاطة بجملة من الأسباب الخارجة عن نطاق النحو، أو قلّ الدرس اللغوي بأكمله، ومغلفه بغلاف من الظروف جعلها تأخذ في أصلتها طابع الاشتراك العلمي مع بعض المناهج العلمية الأخرى، والتي تتميز بجملة من السمات ذات الصفات المشتركة: كأصول الفقه، وعلم الكلام، والفلسفة....

غير أن النحو العربي على خلاف نحو البشرية جمعاء، كانت له سمة النشأة المنفردة التي جعلته يعلو جميع العلوم اللغوية عند جل البشر، فقد كان له في ذلك خاصة مميزة. هذه السمة هي تلك العلاقة الحضارية التاريخية الدينية التي وجدت بين النحو العربي زمن ولادته، أو الدرس النحوي، والقرآن الكريم، بحيث أضفت عليه نوعاً من القداسة والتكريم لم يحض بهما غيره من نحو.

فعند الهنود مثلاً، ارتبط الدرس اللغوي بالدرس الديني، وكان للكتاب المقدس «الفيدا» أثره العميق في تفسير الدراسات اللغوية والنحوية عندهم، وعند اليونان كان للدرس الديني أثره العميق في توجيه الدرس النحوي، و تطويع قواعده وصياغة أحكامه، وكذلك الأمر عند الفرس، والإغريق، والرومان.

أما الوسيلة المتبعة في ذلك فقد كانت أولاً هي تلك الضوابط الشكلية الإعرابية التي اهتمت بها تلك الطائفة من الطوائف المختلفة التي راحت تتدارس محتوى القرآن ومضمونه، تلك الضوابط التي ما لبثت أن تحولت إلى أصول نحوية وضوابط معيارية:

(1) - خالد بن مهنا بن سليمان الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 143.

«والشروع في صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط نحوية لها قد بدأ في صدر الإسلام كذلك، ولكنه خطأ خطواته وثيلاً وثيلاً خلال القرن الأول للهجري»⁽¹⁾.

حيث كانت محاولة أبي الأسود الدؤلي برعاية من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو حتى بتحفيظ من زياد بن أبيه، أو بتوجيه من عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أو بإشارة من الحجاج بن يوسف الثقفي، أو من تلقاء نفسه، ومن تذكرهم الروايات التي تتحدث عن نشأة النحو العربي؛ بوصفه الخطوة الأولى في وضع قواعد عامة وأشكال لضبط القرآن الكريم، وتلك الخطوة بعينها التي تمثلت في نشأة النحو والتفكير في وضع أصوله من الناحية الإعرابية بشكل تطبيقي عملي هي تماماً التفكير في تطويره أصول النحو: «... ثم محاولة أبي الأسود الدؤلي وضع بعض القواعد العامة لضبط اللغة هي بعينها لتفكير في وضع النحو، أو نشأة النحو»⁽²⁾.

فقد كانت تلك الخطوة الإعرابية هي أول بادرة من بوادر الحركة اللسانية بأسرها عند العرب ولئن شاءت الأقدار أن ترتبط تلك البادرة بمسألة دينية عقيدية، فإن الثابت المؤكد الذي نسعى إلى إقراره من خلال محاولة التماسنا للحقيقة الفعلية في جميع الدراسات النحوية أن جميع المحاولات، والمسااعي التي ارتبطت بالمجال الديني فيما يتعلق بالبحث اللغوي، أو النحوي لم تكن سوى وسيلة منهجية أوجدتها ضرورة ظرفية، زمنية، انتقالية، وإن هذه الوسيلة المنهجية لم تتعد حدود الجانب الشكلي الرمزي: «أما ما تلى هذه المرحلة من خطوات علمية، ومراحل بحث، وتأسيس فهو الدور الذي اضطلعت به الطائفة التي اتجهت اتجاهًا لغويًا، وراحت تبحث في إعراب القرآن وتناولت بالدراسة عمل التأليف، وعلل الإعراب»⁽³⁾.

(1) - عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط2، القاهرة، 1971م، ص 19.

(2) - د. عبد الجليل مرتاض: بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، مؤسسة الإشراف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص 57.

(3) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1377هـ/1958م، ص 115.

ومن هنا كانت نقطة البدء في مسار الدرس النحوي في العصر الحديث، ولاسيما مع نظرية (تشومسكي - *Chomsky*) في النحو التوليدي حيث ينطلق في هذا النحو من جملة الموصوفة وأفعاله التوليدية، وأنموذجه التطبيقي في النحو التوليدي. ويرى تشومسكي بأن نظريته في النحو التوليدي تلقي ضوءاً جديداً يتميز بالمنطق والميتافيزيقية حول أصل اللغة وبهذا المعنى حاول الفلاسفة تفسير سلوك الناس الحمقى عندما يحاولون التكلم تشبيههم بالقردة الذين هم أكثر نباهةً ومع ذلك لا يستطيعون على الإطلاق استخدام اللغة وإنما التأويل يأتي فطرياً. ولم يكن هذا التوليد سوى هذا المطلق في النحو التحويلي الذي يقصد به وضع أنموذج شامل محدود القواعد انطلاقاً من عدد معين من الوحدات وبفض تحويلات متعاقبة في عدد محدد، مع الأخذ بعين الاعتبار التوالد اللامحدود للجمل الصحيحة في لغة معينة. ولهذه الجملة لا غير نجد النحو التحويلي يقترح علينا وصف الأفعال التي يرى فيها تشومسكي النموذج التوليدي لذلك الطفل الذي لم يسمع كلَّ الجمل ولم يوظفها بعد فيكون نحواً يبسر له تدريجياً لامحدودية الجمل في لغته⁽¹⁾، حيث كان البحث في علل الإعراب، والبحث في علل التأليف أهم البواعث التي أزكت روح البحث والإطلاع لدى اللغويين العرب.

وكان بذلك علم النحو الذي اتصف بادئ الأمر بزي التصويب اللغوي على مستوى الجمل، والمركبات، وحتى على مستوى الكلمات: «النحو علم من علوم اللغة التصويبية وهو يدرس مستوى معين من مستويات النشاط اللغوي، وهو مستوى الجملة أي تركيب الكلمات، ما يقطع بأن دراسات النحاة العرب قد تناولت بالفعل كافة العلاقات الناتجة على تركيب الجملة، وما يتبع عن ذلك التركيب من علاقات، ولقد تضمن التراث النحوي للغة العرب ما يقطع بأن دراسات النحاة العرب قد تناولت بالفعل كافة العلاقات الناتجة على تركيب الكلمات في الجملة»⁽²⁾.

(1) - انظر:

Georges Mounin: La Linguistique, Collection "Clefs" Editions SEGHERS, Paris, 1971, P.121- 122.

(2) - د. علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م، ص 79.

ذلك أن الإعراب في حد ذاته يعد عملاً نحويًا يرد تصويبًا، ويهدف إلى قراءة النص، أو نطقه بصفة عامة على وجه كامل الصواب وهذا من الناحية العملية التطبيقية على الأقل، ولاسيما عند الطبقة الأولى من طبقات النحاة عند العرب؛ حيث عملوا ما في وسعهم على إبقاء الملكة اللغوية العربية صافية، وتصويب كل الأخطاء التي من شأنها أن تخل بطبيعة تراكيبها وأساليبها، أو حركة كلمها، أو التصدي لظاهرة اللحن خاصة فيما يتعلق بنص القرآن الكريم، ثم استنبطوا بعد تلك المحاولة الإعرابية قوانين لتلك الملكة وقواعد يقيسون عليها كل كلام العرب بصيغ تلك القواعد والأقيسة والقوانين المعيارية، التي وضعوها، أو سوغوها هم بأنفسهم، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر الكلام بالكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه من مثل: أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ثم رؤوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابًا، واصطلحوا على تسمية الموجب لذلك التغيير عاملاً، وأمثال ذلك وصارت كلها اصطلاحات خاصة بها».(1)

إذن فإن واقع النشأة النحوية كان بهذه البساطة، وبهذا المنوال بعيداً عن القواعد المعقدة، بل إن السذاجة النحوية كانت لا تتجاوز حدود الفاعل المرفوع، والمفعول المنصوب وما إلى ذلك من علامات إعرابية، ولكن السذاجة النحوية أيضاً لم تغفل عن حقيقة جوهرية وهي ارتباط الشكل الخارجي (أي العلامة الإعرابية) بالجانب الداخلي (المعنى)، وحاولت الربط بين تغيير هذه الحركات الإعرابية، والدلالات الناجمة عن كل تغيير: «ورأوا أن هناك عاملاً موجبا لهذا التغيير أو أمثاله، وهي كلها اصطلاحات نحوية ساذجة بادئ الأمر».(2)

كان النحو العربي منذ نشأته نحوًا فطريًا بسيطاً لا يتعدى حدود السذاجة العلمية في أهدافه، ومعانيه، وماهية؛ ذلك أن الغاية الأم منه كانت بادئ الأمر غاية تعليمية تهدف إلى

(1) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 129.

(2) - عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، بعناية نواف الجراح، ص 442.

فهم معاني النص القرآني واستتباط أحكامه، أما القضية السابقة: مسألة صيانة لغة النص، وكل المحاولات، والمساعي الجادة لذلك؛ فهو أمر كفل له من قبل أن ينزل من طرف خالقه. أما العباد فما كانوا إلا سبباً، ووسيلة سخرهم الله لذلك. ولعل الآية التاسعة من سورة الحجر تفصل في ذلك بصفة نهائية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُدٍ حَافِظُونَ﴾ (1).

أما أمر دراسة اللغة والاهتمام بنحوها وقواعدها، والبحث في كل السبل المنهجية لتنظيم مبادئها، وقوانينها وصياغتها وفق أساليب علمية فقد كان أمراً بإرادة العباد مخيرين في ذلك بين فعل وترك: «ولقد فضل كثير من الباحثين في تاريخ الدرس اللغوي وبخاصة عند تعرضهم لتاريخ النحو، وهم يرجعون نشأة هذا الدرس إلى انتشار اللحن نتيجة دخول شعوب ليست عربية في الإسلام إلى أن الدرس اللغوي... وذلك صواب لا شك فيه ولكنه صواب غير كامل، أم هو صواب لم يلتمس السبب الأهم في نشأة هذا الدرس وتطوره». (2)

إذن دعنا نلتمس نحن من وراء عبده الراجحي، ومن خلال هذه البحث الأكاديمي الأسباب الحقيقية لنشأة الدرس النحوي عند العرب، ولننقصى بالبحث آثار كل دارس أو باحث غيور على لغة الضاد ذلك السبب، ودعنا نحاول أن نتجنب الهفوات التي وقع فيها مشكوراً كل من حاول، أو كانت له يد المحاولة في التصنيف الموضوعي العلمي في هذا المجال، ولنسعى في ذلك وراء هدف محدد، والذي هو تحديد المنهج العلمي الذي كان أول الوسائل العملية، وكيف سار هذا المنهج في ظل العمل التنظيري؟ ولبدأ بطرح الإشكالية التالية:

- متى شرعت العرب في دراسة لغتها؟ وما هي الوسائل المعتمدة و المناهج المتبعة؟ وما هي أولى الوسائل العملية لذلك؟ وما هو الدور الذي اضطلعت به الطائفة

(1) - سورة الحجر، الآية: 9.

(2) - د. عبده الراجحي: دروس في كتب النحو، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992م، ص 98.

الأخيرة التي اتجهت اتجاهها لغويا من خلال إعراب القرآن؟ وكيف تناولت بالدراسة علل التأليف أو علل الإعراب؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات سنحاول في تمهيدنا ذكر بعض العلماء الذين تمرسوا في دراسة العلل. «ولقد كان للعلماء تاريخ عريق وباع في دراسة علل النحو على يد الخليل بن أحمد وسيبويه، والفراء والأخفش والمبرد والزجاجي... فممن ألف في علل النحو:

1- "علل النحو": أبو عثمان بكر بن حبيب المازني.

2- "علل النحو": محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي.

3- "علل النحو": محمد بن المستنير أبو علي النحوي. "قطرب".

4- "علل النحو": لأبي علي الحسين بن عبد الله الأصبهاني».(1)

عند عبد الجليل مرتاض يكون على النحو التالي: «لقد شرعت العرب في دراسة اللغة والاهتمام بمختلف فروعها بشكل عملي عام، حيث كان الطابع العملي أول الميزات، وطابع العمومية لجميع المستويات اللغوية: من صوت، وصرف، ونحو، وتراكيب، وبلاغة دون تفريق بين هذه المستويات».(2)

والنص السابق يتضمن الإجابة عن الإشكالية السابقة حيث أن شروع العرب في دراسة لغتها بصيغة علمية والاهتمام بنحوها من الناحية التنظيرية كان منذ لحظة شروعهم في قراءة النص القرآني: «وهكذا بدأ في صدر الإسلام مع نهاية القرن الأول الهجري من أي خطأ، أو تصحيف هو أولى الخطوات العملية التطبيقية في نشأة الدراسات النحوية واللغوية بصفة عامة ومن ثمة راح التعميد لظواهر اللغة يتوخى تحقيق الهدفين

(1) - الوراق: علل النحو، تحقيق محمود محمد منصور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م، ص 178.

(2) - د. عبد الجليل مرتاض: بؤادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص 89.

الأساسين لنشأة الدراسات النحوية وهما حفظ القرآن، وصيانته عن الخطأ، ثم تسيير تعليم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم»⁽¹⁾.

والواقع أن عمليتي الصيانة، والحفاظ هاتين لم تشكلا يوماً نقطة البدء الموضوعية للدراسة النحوية، أو اللغوية التي تتأسس على الأصول النظرية، والمعايير العلمية والقواعد الأساسية المبنية وفق مناهج دراسة، وبحث، علمية وعقلية، وهذا ليس معناه أننا ننقض قولنا السابق فيصبح المعنى أن نشأة الدراسة النحوية، أو اللغوية لم تكن مرهونة بالخوف على النص القرآني مما أدى إلى محاولة تطويقه بسياح حصين يمنع تسرب الخطأ إليه ذلك أن سبب النشأة ليست هو كل المراحل التالية من مراحل التأسيس لعلم قائم بذاته له أصوله ومناهجه ومعاييره وقواعده ونظرياته العلمية.

فمثل هذا العمل أي حماية النص المقدس من التحريف والتصحيف في الواقع هو عمل من شؤون الدولة لأنها مسؤولة بكل أجهزتها وأنظمتها عن الدفاع عن المقدسات وحماية دستورها من الضياع. فتكلف بذلك الأخصائيين ومن هم أكثر كفاءة وقدرة لذلك من قراء وعلماء، وفقهاء، ولغويين... وهذا تماماً ما قام به علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حينما ندب الدؤلي إلى نقط حروف المصحف: «فالعامل على حفظ القرآن كان عمل من أعمال الدولة ولم يقد بتلك الأعمال رجال الدولة أنفسهم ولكنهم بذلوا العلماء لأنها من أعمالهم وفي نطاق تخصصهم، فهم الذين حفظوا القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وهم الذين جمعوه وكتبوه وهم الذين وحدوا نصه وأعجموه»⁽²⁾.

فهل توقفت المساعي العملية لهؤلاء العلماء والمكلفين بتحسين النص بدافع خوفهم الشديد عليه، وتسخير كل الجهود لتدوين النص وجمعه وأعجابه وتطويقه من خطر ما عرف باللحن خاصة بعد جمع نصوص القرآن الكريم وقرآن آييه وتوحيد نصه وضبطه وإعراجه بالشكل السليم؟.

(1) - ابن خلدون: المقدمة، بعناية نواف الجراح، ص 442.

(2) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 129.

بل على العكس من ذلك فالذي حدث أن مساعي هؤلاء العلماء واللغويين لم تقف عند حدود تلك الخطوة العملية والتي كانت بإيعاز من الدولة، بل إنهم تشكلوا فرقاً فرقا وراحت كل واحدة فيهم تتجه اتجاها مغايرا عن نظريتها في فهمه وفقه منهجه واستخلاص أساليبه وتحليل بنيته اللغوية والبحث في أصول الفقه...

«ولكن العلماء لم يتفقوا عندما أرادت الدولة من جمع القرآن، وتوحيد نصه وراحت كل طائفة منهم تتجه اتجاها خاصا في دراسته فنشأت طائفة اتجه نشاطها إلى تصحيح القرآن عن طريق الرواية وهي طائفة القراء وطائفة اتجهت اتجاها لغويا فأخذت تعنى بإعراب نصوص القرآن مستعينة برواية اللغة ثم توسعت في ذلك وتناولت بذلك بالدراسة علل التأليف، أو علل الإعراب»⁽¹⁾.

والذي نهتم به نحن هنا هي الطائفة الأخيرة التي اتجهت اتجاها لغويا فأخذت تعنى بإعراب القرآن مستعينة برواية اللغة، ثم توسعت في ذلك، وتناولت بالدراسة علل التأليف أو علل الإعراب.

لأن قضية الخوف على النص ومحاولة إيجاد حلول وسبل سريعة لصيانته كان لها جانبها العملي، الذي يمكن أن نعتبره الخطوة اللغوية الهامة التي يمكن أن نصفها بالنقل العملية التطبيقية الأولى في حياة الدرس اللغوي ككل، حيث إنها أول عمل تطبيقي في البحث اللغوي على الإطلاق. هذه الخطوة التي قد يكون أصحابها مدفوعين فيها بقوة إلهية خارجة عن إرادتهم تحقيقا لوعده الذي وعد به العباد سلفا من قبل محاولاتهم تلك الدينية واللغوية.

أما الدرس اللغوي عند العرب وهو محور دراستنا ومجال بحثنا، فقد كانت نشأة الدرس اللغوي عندهم مرهونة بنزول القرآن الكريم، ومحاولة الحفاظ على لغة التنزيل الحكيم وصيانته من أي تزوير في نصه أو تحريف في كلمه - معاذ الله - هي أولى الخطوات العملية التطبيقية لبداية الدرس اللغوي، والبحث النحوي، فقد نشأ هذا الأخير بين

(1) - المرجع السابق، ص 138.

يُديّ الدرس الديني وتحت وطأة الحفاظ على المتن الكريم، ولكن عملية الصيانة، أو قل الوقاية والحفاظ لم تشكل - في حقيقة الأمر يوماً - نقطة البدء الموضوعية للدراسة اللغوية العلمية التي تتأسس على الأصول النظرية والقواعد الأساسية المبنية على المناهج العقلية والمركبة وفق قوانين معيارية ثابتة، فهذا العمل إنما تولته الدولة، لأنها مسؤولة عن ذلك من أجل الدفاع عن المقدسات وحماية دستورها من الضياع، وعندما نقول الدولة، فإننا لا نعني بذلك رجال الدولة من الناحية السياسية لأن ذلك لم يكن من اختصاصهم، ولكنها كلفت بذلك - طبعاً - من هم أكثر كفاءة وقدرة على فعل المطلوب من قراء، وفقهاء، ولغويين، وكتّاب.

2- المرحلة التعليمية ومنهج العلة:

وبهذا انتقل الدرس النحوي من مرحلته الوصفية إلى المرحلة التعليمية كان الجسر الفاصل بينهما جسراً لغوياً، غائباً منهجياً في أيديولوجية الفكر النحوي قبل أن يكون زمنياً فقد كان مصدر التغيير الذي عرفه الدرس اللغوي الصوتي، والصرفي، والتركيبية، والبلاغي آنذاك أساساً هو الحاجة إلى العقل في إثبات الموصوف اللغوي وذلك بغرض تقديم علة مناسبة، وتفسير مقنعا للجالسين إلى حلقات التعليم.

ومن ثمة أخذت معالم الدرس تأخذ شكلها، ومناهجه تستقل بعضها عن بعض وراحت الأمور تختزل في جملة من المصطلحات النحوية واللغوية التي اختزل فيها هذا الدرس النحوي بتطوراته ومراحله، ثم بعدها تبلورت تلك المصطلحات النحوية جملة وتفصيلاً؛ فمن علامات إعرابية، إلى عوامل الإعراب إلى علل الإعراب... الخ، ثم مصطلح القياس والذي كان لصيقاً بمصطلح العلة، والذي كانت نشأته في الدرس النحوي لصيقة بالمرحلة الافتراضية التي سبقت المرحلة الثالثة وهي المرحلة الأخيرة التي سار إليها الدرس النحوي، ألا وهي المرحلة التعيدية أو المرحلة العلمية.

والمرحلة التعليمية تعد بحق البداية العملية الفعلية للتعليل النحوي، حيث ينطلق التعليل النحوي كمنهج من مناهج البحث العلمي، والدرس اللغوي من وعي مستعملي اللغة

بالعمليات اللغوية التي تتم في أذهان مستخدمي اللغة ومستعملاتها، «فاستخدام اللغة في حد ذاته عملية عفوية غير واعية بالنسبة لهم وذلك منذ اللحظة التي يكتسب فيها الإنسان اللغة»⁽¹⁾.

وهناك ما يعرف التعليل التلقائي، وهناك التعليل التعليمي التقعيدي، وإذا كان الحديث عن الإعراب، وضبط المصحف قد اقترن بالدولي (ت69هـ)، فإن الحديث عن منهجي القياس والعلة قد ارتبطا باسم أبي اسحاق الحضرمي (ت117هـ)، والذي بات لصيقا بهما حتى باتا كأنهما وجهان لعملة واحدة، هذا الأخير الذي تكاد تشهد كل له كل كتب التراث النحوي بأنه: «أول من بعج النحو ومد القياس، والعلل»⁽²⁾.

ثم ما برح هذا الأخير في الجنوح إلى تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها وذلك تحت دوافع، وضغوطات فرضتها طبيعة المرحلة التعليمية، وتلك طبيعة حتمية تلح عليها جميع العلوم، وحتى بعض الفنون في بعض الأحيان.

فما إن قويت شوكت الوصف واستبدت غولة التأمل والملاحظة، حتى قويت الحاجة إلى إعطاء تبريرات وتعليلات مناسبة للظاهرة اللغوية الموصوفة، إذ أن الوصف وحده كأداة أو كمنهج في الوصف حسب فلسفة النحو أصبح غير كاف لإقناع الدارس، أو إثبات الظاهرة، أو الرد عن التساؤلات الكثيرة التي كانت تطرح في حلقة الدرس في هذه المرحلة التعليمية.

ثم كثر الاهتمام بهذا الأمر، واشتدت حاجة المتعلمين إلى وسيلة تعليمية تكون أكثر نفعا من الوصف الذي بات لا يشفي غليل أحد من الدارسين، ولا يروي عطش المتحاملين على هذا الدرس، ولا يسكت ألسنة الناقدين، وأصبحت الضرورة تلح على حتمية إيجاد

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 1999م ص 52 .

(2) - محمد ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر. ص 192.

سبيل ينتهجه هذا العلم الفتي والذي لا بد من إرساء قواعده. وهناك لاح منهج العلية كسبيل وحيد للغاية المنشودة وراحت تغمر الظواهر الميدانية الموصوفة وتكثر كلما تقدم بها الزمن وتتوسع وتتوسع الظواهر، وبهذا أخرج الدرس النحوي من مرحلته الأولى وهي مرحلة الوصف المبنية على الملاحظة والتأمل الموضوعيين.

3- المرحلة النظرية والبحث في علل النحو:

لينتقل الدرس إلى المرحلة الثالثة حين جرته أقدام الحاجة التعليمية جراً إلى مبدأ العلية، حيث حاول المتعلمون والمعلمون معا البحث عن علل الإعراب وعلل التأليف ضمن آليات منهج القياس التي تهدف إلى قياس الظواهر النحوية، واللغوية باعتماد الاستقراء والمقارنة، وإن كانت العلة المستعملة هاهنا هي العلة النحوية الساذجة، فقد استعملت هي الأخرى بطريقة عفوية دون أن تأخذ كمنهج علمي مستقل بذاته له أشكاله، وقوانينه التي تحكمه، حيث كان الحس اللغوي يلجأ إلى بعض التعليلات بصورة فطرية تحت وطأة الضرورة العلمية التي أملت ظروف المرحلة: «ولست تجد شيئاً مما علل القوم به وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو عليه الاعتراف به، ألا ترى عوارض ما يوجد في هذه اللغة».(1)

فقد كانت الحاجة في هذه المرحلة تدفع بالمتعلمين صوب هدف محدد، حين وجد أرباب الصنعة في المرحلة التعليمية أنفسهم مجبرين على ضبط أحكامهم، و نتائجهم العلمية التي توصلوا إليها، بضوابط العلم المعيارية الثابتة، ورأوا أن اللغة فعلاً إنسانياً مرتبط بالمجتمع قابل للتغير، والخروج عن طبيعته الأولى التي عرف عليها. وبالتالي لا بد من وضعها في أطر قانونية تعصمها ذلك الانحلال والتفكك.

«وحدث هذا في المرحلة الأولى مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للغة حيث رأوا أن اللغة كلام مفيد تدخل على أغراض المتكلم فهي تتركب من ألفاظ أسند

(1)- د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة ايستيمولوجية)، دار الجامعيين لطباعة الأوقفت والتجليد، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م. ص 44.

بعضها إلى بعض لكي يدل عن طريق هذا الإسناد على معنى ومن ثم تصبح اللغة فعلاً إنسانياً مرتبطاً بالمجتمع»⁽¹⁾.

فالدرس اللغوي في بداية مرحلته كان يهدف فقط إلى وصف الظاهرة اللغوية دون أن يتدخل اللغوي لإعطاء تبرير ما لذلك الوصف. وبعيداً عن منهج الافتراض والتأويل النحويين أي أنهم كانوا يهتمون بكيفية حدوث الظاهرة واقعيًا وليس بسبب وقوعها.

«وهذا يعني أن الوصفين أحلوا العلاقات القائمة بين الظواهر محل العلل ومعلولاتها، فلقد كان البحث في العلل في نظر كونت من سمات المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزيقية أما في المرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الواقعية فإن العقل يدل عن البحث في أصل الكون ومصيره ويهتم بمعرفة الظواهر وكشف قوانينها، وبهذا يستغن عن العلل بوضع القوانين أي العلاقات المطردة بين الظواهر وقيمتها على أساس من المشاهدة لا من الخيال ولا من الاستدلال وبهذا يهتم هذا العلم بالجواب عن السؤال كيف حدث وليس عن السؤال لماذا حدث»⁽²⁾.

أي الانتقال من الإجابة عن العلة الغائية إلى علة الفاعلية، حيث تحول الاهتمام إلى البحث في الكيفيات والسبل التي يتم بموجبها وضع هذه العلل في أبنية قانونية شاملة.

وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل الدرس النحوي دون أن نصل إلى البحث عن أسباب وعلل التأليف، أو علل الإعراب لأن طائفة اللغويين الذين اهتموا بعلل التأليف وعلل الإعراب إنما جاءوا في مرحلة تالية من مراحل الدرس وهي المرحلة الثانية التي أعقبت المرحلة الوصفية؛ ألا وهي المرحلة التعليمية، يقول صالح بلعيد:

«ولمّا جاءت المرحلة الثانية (وهي مرحلة الدراسة النحوية المتخصصة) وضعت قواعد مفصلة للكلام العربي، وأصبح الدرس اللغوي مفسراً لظاهرة اللغة وليس واصفاً

(1) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)، ج1، ص 318.

(2) - د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 52.

لها، وكانت نتيجة كل ذلك أن زاد الاهتمام بتفسير هيئة التراكيب السطحية من حيث إنها نتائج للتحويلات الكثيرة التي طرأت على التركيبات الأصلية مروراً بالقواعد التي تنتج عنها شتى التراكيب من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير وغير ذلك، أي في هذه المرحلة أصبح موضوع الدرس النحوي هو دراسة مكونات الجملة الأساسية أو ما يمكن أن تحويه الجملة باختلاف أنواعها من مكونات ضرورية أو تكميلية»⁽¹⁾.

وإنما الذي دعانا إلى أن استحظار كل هذه الأمثلة من علاقة نشأة الدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة بالكتب المقدسة، والجانب الديني عند جل البشر هو أن نبين تك الخصوصية التي نحن بصدد تبينها فيما يتعلق بنشأة الدرس النحوي وعلاقته بالقرآن الكريم لأننا نعتقد أن نقطة البدء الوحيدة التي تصلح لتحليل مدى أصالة الفكر العربي بصورة عامة والنحو العربي على وجه الخصوص هي: «دراسة العلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم من الشعوب قبيل الفترة التي نشأت العلوم العربية فيها وأثناءها وفي دراسة العلاقات الحضارية لا يلتفت إلى الجانب الاجتماعي وحده على حساب الجانب الثقافي، كما لا تهمل الصفات الاجتماعية اكتفاء بالرصيد المباشر للصلات الثقافية وإنما يتكامل هذان الجانبان معا لتكوين صورة دقيقة عن طبيعة الاتصال الثقافي بين العرب وغيرهم ومداه ثم تحليل ما يعقبه بالضرورة من آثار»⁽²⁾.

فارتباط النشأة في الدرس النحوي بالجانب الديني أمر عام مشترك تشترك فيه العرب وغيرهم من الأمم لكن الخاص الذي لا تشترك فيه لا من الناحية الثقافية ولا الاجتماعية ولا الحضارية مع غيرها من الأمم الأخرى، هي تلك الخصوصية التي تحملها لغة القرآن الكريم من قداسة نفتقدها باقي الكتب المقدسة الأخرى- إن جاز أن نسميها مقدسة أصلاً- وإنما قلنا مقدسة فقط هنا لاعتقاد أصحابها بها. ولذلك كانت دراسة لغة المتن المقدس، سببا في أن تتصف لغته ببعض مما يتصف به من قداسة، وتحاط بنوع من التقدير، والإجلال ممن مثل ما يحيط به من إجلال وتعظيم: «وقد كان هذا الاتصال

(1)-صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 98.

(2)- د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 39.

العميق بين اللغة والقرآن سببا مباشرا في أن تتسم اللغة ببعض ما يتصف به القرآن من قداسة فتأثر الباحثون في اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة يكاد يقرب من درجة القداسة. وكذلك تأثر الدارسون للنحو بمسحة القداسة للغة وما فيها من ظواهر وما لها من خصائص ومن ثمة أضحت عند أولئك وهؤلاء أجمل اللغات وأرفعها وأسمأها». (1)

حيث يمكن القول إن نشأة العلة النحوية في الدرس النحوي عند العرب خاصة - كانت مرهونة بنزول القرآن الكريم، وكان الخوف على لغة القرآن الكريم ومحاوله صيانتها، والحفاظ عليها من اللحن هو أول البواعث الموضوعية على بلورة الفكر اللغوي العربي، وإن كانت مرحلة اكتمال هذا الدرس ونضجه وصياغته وفق مسوغات علمية ونظرية معيارية وقواعد قانونية قد ارتبطت بأسباب بعيدة عن واقع النشأة وإنما الذي نعنى به أكثر في هذا الصدد هو تبيان مدى الدور العظيم الذي اضطلع به منهج العلة في بعث أركان الدرس النحوي وتطوير قواعده وتكثيف مسأله.

ولذلك رجعنا إلى المصنفات اللغوية والمصادر النحوية. وكتب التراجم اللغوية، وأخبار طبقات النحاة، ومراتبهم على مر القرون وتعاقب الأزمان، وحاولنا قدر الإمكان أن ننقي منها غايتنا المنشودة ونسترق من بين صفحاتها ضالتنا المفقودة، ولذلك عمدنا في إعداد هذا الملحق إلى الرجوع إلى المعطيات اللغوية الأصلية النابعة من صميم روح الدرس في اللغة والمترتبة وفقا للمراحل البدائية التي عرفها الدرس النحوي في حياة الدرس اللغوي وذلك تحت نظام شامل تتدرج ضمنه كل السندات العلمية والفكرية وتتطوي وراءه كل المخلفات الفكرية والعقلية، فبحثنا في العلة في مضامنها يجعلنا نؤكد «أن العلة في النحو العربي وفي تراثنا اللغوي بأكمله فرضتها حياة العرب والمسلمين، وفرضها الواقع اللغوي أولا، وهي في كل ذلك بنت الحاجة العلمية التي طرحتها حلقات الدرس وخلقناها الممارسة الفعلية العلمية و العملية لهذا العلم». (2)

(1) - د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي ، ص 129.

(2) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها، ص 129.

وإذا حاولنا أن نستنتق هذا التراث اللغوي الضخم، فإن حياة الموروث اللساني التي تجسدها تلك المخلفات اللغوية والآثار العلمية مما حفظته لنا أعين التاريخ اللغوي من أمهات الكتب والمصادر، التي لا تزال حية تنبض بروح عصرها وفكر أصحابها.

فالحقيقة أن الخطوة العلمية التي أقدم على صنعها الدؤلى عندما حقق إعراب البنية الشكلية هو أول ما يمكن أن نصفه بالعمل النحوي. هذا إذا ما اعتبرنا أمر الصحيفة أمراً نظرياً تأسيسياً، فإنه يكون بذلك له سبق الفضل العظيم في تأصيل أبواب هذا العلم: «وبفضل أبي الأسود نما النحو فيما بعد وتعددت أصوله وتشابكت فروعها وكفى أبو الأسود فضلاً أنه قام بعمل ضخم بجانب هذه الأبواب (عن أستاذه الإمام علي كرم الله وجهه) التي زادها أو ابتكرها هو: وهو تنقيط المصحف تنقيط إعراب»⁽¹⁾.

نستخلص من هذا كله أن العلة النحوية كانت ماثلة في جميع المسائل النحوية والقضايا العقدية التي تدور في فلك الأصول النظرية لهذا العلم. وتلك هي حقيقة علمية تؤكد جميع المصادر التراثية، كما أن المؤكد كذلك أن النحو التقليدي العربي هو نحو بنيت أصوله النظرية ومبادئه الأولية وفق أسلوب علمي ومناهج عقلية تقتضيها شروط العلمية المعيارية في جميع العلوم. والعلة بما في ذلك ليست إلا مناهج التي اعتمدها جل العلوم التقليدية كمبدأ أولي في التفكير الأساسي لها.

(1) - المرجع نفسه، ص 25.

الفصل الأول

مفهوم العلة النحوية

الفصل الأول: مفهوم العلة النحوية

لإيضاح مفهوم العلة النحوية لغةً واصطلاحاً ووظيفةً علينا أن نتناول ذلك في المعجمات، وكتب النحو، والدرس اللغوي الحديث الذي تناول الموضوع. هناك حيث تحيط بها ألواناً من المفاهيم والمعاني اللغوية التي تتصل بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما يجب أن نضعها في موقع لساني يتسم بالمرونة اللغوية والليونة النحوية.

فلربما كانت هذه الأخيرة - أي العلة النحوية - في واقعها اللغوي أعم وأشمل منها في واقعها النحوي، ذلك أننا إذا أردنا أن نصب هذه المعاني اللغوية الواسعة في قوالب مفاهيمية نحوية جاهزة ذات أشكال نحوية محدودة، فإن المادة المصبوبة هنا هي التي ستتحكم في شكل القالب، بل وحتى في حجمه إن اقتضى الأمر. فليس من شأن القوالب أن تخضع المعاني المجردة لها.

فإذا قلنا على سبيل المثال: إن العلة هي السبب، فإن هذا المعنى عامٌ لا يخدم إلا نفسه، وهذا هو تماماً ما يعرف بالتعاريف النمطية الجاهزة التي يجب على الباحث أن يتجاوزها، وذلك بأن يخرج من تلك النمطية المتكررة في المعاجم اللغوية، فيكون بإمكانه آنذاك أن يشكل منها البعد العلمي، والبعد الفكري، والبعد الأكاديمي، حيث أن العلة في عرف النحاة العلمي والاصطلاحي ليست هي العلة بلغة المعاجم بالرغم من وجود تلك العلاقة الكبيرة بين المصطلح العلمي والمدلول اللغوي للكلمة؛ إلا أن خصوصية المعنى اللغوي لها تبقى مرتبطة ارتباطاً واضحاً بالمجال الذي استخدمت فيه والحيز الذي أخذت من خلاله أبعاد مدلولها المعجمي.

فليس من شأن القوالب - إذن - أن تخضع المادة اللغوية للمفردات أو الكلمات فتشكل منها صوراً وأشكالاً معينة بحسب النوع المرغوب فيه، فتحيل هذه المفاهيم إلى مفاهيم عامة صماء غير قادرة على خدمة أحد، أو حتى نفسها، حيث ينقصها من الدقة والخصوصية ما يجعل مفهومها اللغوي قاصراً على وضع نفسه في مجاله، فنجده عاماً وشاملاً يكتنفه من العموم والشمولية ما يخلط معناه بالمفاهيم اللغوية الأخرى التي تدور في الفلك نفسه، وتفيد معنى العلة بصفة عامة. في حين أن معناها الاصطلاحي يحمل دلالة خاصة تجعله مختلفاً تماماً عن المعنى اللغوي العام والمشارك بين مختلف العلوم النظرية، أو حتى التطبيقية الأخرى: كعلم الفلسفة، أو الفقه، أو الرياضيات، والفيزياء، والطبيعات... وغيرها من العلوم.

فالعلة في الفلسفة مثلاً لها مفهومها الخاص الذي ارتبط بالمنطق وخضع لسلطان العقل، كما أن لها في العلوم الدينية كعلم الفقه وأصوله معنى مغايراً، اقترن بالحكم الشرعي، أما بالنسبة للعلوم الطبيعية والتجريبية، فإن معناها اللغوي بات لصيقاً بماهيتها في التجربة الأرسطية.

«والعلة في المنهج الإسلامي هي السبب في الظواهر المختلفة، فالإسكار علة لأنه سبب تحريم الخمر في الظواهر المختلفة، والإسكار علة لأنه سبب التحريم مثلاً، ومن ثم فإن العلة كما عرفها المنهج الإسلامي أقرب ما تكون إلى الوصفية، على حين أن العلة الأرسطية تنقسم إلى أربع: علة مادية، وعلة فاعلية، وعلة صورية، وعلة غائية»⁽¹⁾.

ومن ثمة أخذت العلة في المنهج الإسلامي معنى مغايراً لها عن معناها اللغوي، وإن اتحدت معه في بعض جوانبه، فإن الأمر لا يحيل إلى نوع من الاتفاق التام. وقد تكون العلة الغائية هي الأكثر تأثيراً في البحث النحوي، ذلك أن النحاة كان هدفهم الرئيس

(1) - د. تَمَّام حسان : الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، الفقه، البلاغة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1988، ص 163 - 164.

هو البحث عن الغاية التي هدفت إليها اللغة: «ولعل أهم هذه العلل تأثيراً في البحث النحوي العلة الغائية، التي اتجه منها النحاة إلى البحث عن الغاية التي هدفت إليها اللغة بظواهرها والغرض الذي قصد إليه النحاة بتقنينهم لهذه الظواهر، ثم الهدف الذي تسعى إليه كل ظاهرة منفردة وتتحرّاه كل قاعدة». (1)

إن العلة الغائية هي الأكثر تأثيراً في عِلل النحو، لأن النحاة ينطلقون في البحث من الغاية التي هدفت إليها الظواهر اللغوية، أو التي تسعى إليها كل ظاهرة، أي أنهم يعملون على الإجابة على السؤال: لماذا؟ أو ماهي الغاية من استعمال هذا التركيب أو تلك البنية؟.

وقد تعرض لهذه النقطة مازن المبارك بنوع من التفصيل حين شرح العلاقة بين العلة الفاعلية والعلة الغائية «والعلة عند أرسطو...علة فاعلية يجاب بها عن فعل الشيء، وعلة غائية يجاب بها عن لما كان الشيء، أما العلة النحوية التي تعرف بأنها الوصف الذي يكون مظنة الحكمة في اتخاذ الحكم، فليست في شيء مما ذهب إليه أرسطو، وذلك واضح من مفهوم الحدود والتعريفات عند العرب». (2)

فما طبيعة العلة النحوية، وما مدى قربها أو بعدها عن أنواع التعليل الأخرى المعروفة؟ أي عن التعليل عند المناطقة وعند علماء الكلام المسلمين، وعند الفقهاء.

«لقد عدَّ أرسطو العِلل أربعا، فجعل أولها العلة المادية، وثانيها العلة الفاعلية، والثالثة الصورية، والرابعة الغائية، فالمادية مادة الشيء، والغائية الغرض منه، والفاعلية صانعة والصورية شكله وتركيبه، فإذا طبقنا ذلك على الكرسي الذي نجلس عليه ألفينا علة

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 18.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 56.

المادية الخشب والحديد اللذان دخلا في تكوينه، وعلّة الفاعلية الصانع الذي صنعه، والصورية شكله المكون من أربعة أرجل، ومقعد، ومسند، والغائية إرادة الجلوس عليه، وواضح أن العلم لا حاجة له إلى التفكير في صنع الخشب والحديد، ولا في الصانع الذي صنعه ومن ثم لا يدخلهما في موضوعه، والمهم الخواص العلتين المادية والفاعلية، ولكنه يدير الفكر حول العلتين الصورية والغائية؛ فأما الصورية فهي كصفات الظواهر التي يتخذها العلم موضوعاً حراً، وأما الغائية فهي أغراض سلوك الظواهر ومراميها»⁽¹⁾.

فإن هذه المفاهيم تعد البداية العلمية لظاهرة التعليل، وعند هذه الخطوة لا بد من عقلنة الاستعمال اللغوي: «ولا نعني بعقلنة الاستعمال أن تكون العلة عقلية، وإنما نعني أن العقل بدأ يعي طبيعة الاستعمال اللغوي فيعده تعليلاً لغوياً، ويكون اللجوء إلى السلف والاحتكام إليهم مركز نفوذ في ذلك»⁽²⁾.

كما أنه لا يخفى على دارس اللغة ما كان للمنهج الإسلامي والمنهج المنطقي من بالغ الأثر في توجيه الدرس النحوي في تلك المرحلة المبكرة من فترات الدرس النحوي، فلئن كانت التأثيرات الأولية إسلامية، فإنها بلا شك أُرِدفت ببعض التأثيرات المنطقية التي يجدر بباحث اللغة عدم إهمالها: «وهاتان الحقيقتان معاً تشيران إلى انقلاب في تأثير المنهج الإسلامي والمنهج المنطقي في التراث النحوي في هذه المرحلة، فإذا كان المنهج الذي اتبعه النحويون في المرحلة الأولى منها إسلامياً خالصاً، فإن المنهج الذي اتبع في المرحلة الثانية امتزجت فيه النظرة المنطقية الإسلامية وتتجاوز فيه الخصائص الإسلامية فيه أقوى تأثيراً والخصائص الإسلامية به أوضح ظهوراً»⁽³⁾.

(1) - د. تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحوي، الفقه، البلاغة، ص 174.

(2) - د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص 108.

(3) - د. مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 154.

فمبدأ العلية كمنهج علمي عام تشترك في استعماله جميع العلوم بصفة عامة، ويعتمده علم النحو كثيرا - بصفة خاصة - ينطلق في الماهية اللغوية عند الباحثين اللغويين من وعيهم بالعمليات اللغوية التي تتم في أذهان مستعملي اللغة، ومستخدمي ألفاظها وعباراتها، وتراكيبها في شكل أنسجة خلوية يلتئم بعضها إلى بعض في تركيب الجسم اللغوي العام؛ ذلك أن استخدام اللغة في حد ذاته يعد عملية عفوية غير واعية من طرف الفاعلين في مجموعة لغوية ما. وعندما ينتقل الإنسان من حالة لا وعية في الاستعمال اللغوي إلى حالة وعية، فإنه هناك فقط يحاول إيجاد تعليلات مناسبة وحجج مقنعة تبرر جميع الأشكال التي استعملها في أثناء ممارسته لفعل اللغة: « فاستخدام اللغة في حد ذاته من طرف الجماعة اللغوية يعتبر عملية عفوية منذ اللحظة التي يكتسب فيها الإنسان اللغة». (1)

ولقد أكدت منى إلياس على أن العلة منهج نظري بوصفه الأداة الوحيدة التي يستطيع من خلالها درس اللغوي أن ينتقل من مجاله التطبيقي العملي إلى مجاله النظري المعياري: « فالعلة كمنهج نظري هي الأداة الوحيدة التي ينتقل بها درس اللغوي من مجال تطبيقه إلى مجال (تعقيده، وتنظيره، وأطر وأشكال عامة محددة)، فهي ما يتوقف عليه الشيء، وما يحتاج إليه وجودًا وعدمًا». (2)

والواضح من هذا القول أن العلة هي سبب وجود الشيء وعدم وجوده، وإذا قمنا بعملية إسقاط لهذا المفهوم العام على المجال المخصص الذي نحن بصدد دراسته (موضوع العلة) فإننا نلاحظ أنه ومنذ نشأته وهو مرتبط أشد الارتباط بهذا المبحث بالذات لإثبات جميع أحكامه وجودًا أو عدمًا، أو تفنيده لبعض الآراء ودحضها كذلك.

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 54.

(2) - د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص 54.

يقول ابن جني في معرض رسمه لدور علة النحو في وضع قواعد النحاة «فلست ترى حكماً نحويًا ولا قاعدةً من قواعد النحاة إلا بتعليل يطول، أو يقصر، أو يعتدل، أو يلتوي، على حسب مقدرة النحوي، وتحكمه في زمام اللغة والجدل».⁽¹⁾

أولاً/ العلة في اللغة:

معنى العلة في المعاجم اللغوية:

إنّ المستطلع لمعنى العلة من خلال المعاجم اللغوية العربية ليرى ذلك الزحم الهائل من المعاني اللغوية الذي حشد به لغويو العرب معاجمهم، حيث إنّ معناها يؤول عموماً إلى المرض، أو الحدث، أو السبب، وهي في الغالب الأعم تعني السبب: «لقد اختلفت المعاني اللغوية للعلل في كتب المعاجم العربية فمنها من قالت بمعنى المرض، ومنها من ذهبت إلى أن معناها يؤول إلى الحدث في حين قالت أخرى بأن المعنى هنا هو معنى السبب الطبيعي للأشياء».⁽²⁾

1 - في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ):

اعتمد الخليل بن أحمد منهاجاً صوتياً نطقياً في ترتيب الحروف، فكان بذلك أول المعاجم، وأكثرها إفادة، وقد جاء في معجم العين فيما يخص مادة «عَلَلَّ» أنها تعني المرض، حيث قال: «العَلَّةُ: المرض، وصاحبها المُعْتَلُّ، والعَلِيلُ المريض»⁽³⁾، كما جاء فيه كذلك: «أن العَلَّةَ: هي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه».⁽⁴⁾

(1) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1406هـ/1986م، ودار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت.) ص 175.
(2) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، و دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، يناير 2004م. ص 21.
(3) - الخليل بن أحمد: العين، باب اللام، فصل العين، ج1، تحقيق: عبد الله درويش، دار المعاني بغداد، 1386هـ/1967م، مادة (علّ)، ص 188.
(4) - المصدر السابق المادة نفسها، والباب نفسه، والفصل ذاته، ص 189.

وبذلك نستخلص أن معنى العلة من خلال معجم العين جاء على معنيين اثنين؛ أحدهما يعني المرض، وثانيهما يعني الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه.

2- أما في معجم المحيط في اللغة لابن عباد الصاحب إسماعيل:

جاء مفهوم العلة عنده مخالفا لمعانيها في بقيته معاجم اللغة الأخرى حيث ذهب الصاحب ابن عباد في معنى العلة إلى الإعاقة والتجني، قال: «وعله بالشيء أي لهاه به كما يلهى الصبي من الطعام يتجزأ به عن اللبن، يقال فلان علل نفسه بتعللة وتعلل به تلهى به وتجزأ، والمعلول يوم من أيام العجوز لأنه يعلل الناس بشيء من البرد، العلالة بالضم ما تعللت به»⁽¹⁾.

3- في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ):

فقد جاء عنده بناءً على ما قاله في مقاييسه على طريقة خاصة تختلف عما رأيناه عند من سبقه من علماء اللغة وذلك بغية الكشف عن مزيد من خبايا هذه اللغة وفق أسرارها المبنية على مقاييس ثابتة: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يعرفوا في ذلك عن مقياس من المقاييس»⁽²⁾. أما عن معنى العلة لديه فقد جاء بناء على ما تقدم من طريقة قياسه أنه يكون معنى العلة عنده خادماً لمعنى طلب النفس للشيء، موافقاً للجوع والضجر قال: «علّ الرجل إذا نازعت نفسه إلى الشيء»⁽³⁾.

(1) - ابن عباد الصاحب إسماعيل: معجم المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ج1، ص 112.

(2) - ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، دار الفكر بيروت 1399هـ/1979م، ص 223.

(3) - ابن فارس: المجمل في اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ج3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399هـ/1979م، ص 624 - 625.

4- أما معجم مختار الصحاح للرازي (ت 668هـ):

وقد جاء معنى العلة النحوية عنده مخالف لمفهومها اللغوي عند الجوهري حيث جاء في مختار الصحاح فيما يتعلق بمادة عِلل أن العلة هي: «العلة من المرض، والعلة منها الاعتلال وهي تأتي بمعنى السبب»⁽¹⁾.

5- أما في معجم لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):

وافق صاحب معجم لسان العرب رأي صاحب معجم العين من أن معنى العلة هو: المرض أي في المعنى الأول، فقال: «عَلَّ يَعْلُ وَاَعْتَلَّ: أي مرض فهو عَلِيلٌ»⁽²⁾.

وخالفه في المعنى الثاني حيث ذهب مذهباً مخالفاً لصاحب العين فوضع معنى آخر للعلة وهو معنى قريب من معناها الاصطلاحي فقال: «هي السبب الطبيعي للأشياء وهذا عِلَّةٌ لهذا أي سَبَبٌ»⁽³⁾.

6- أما معجم القاموس المحيط للفيروزبادي (729-817هـ):

أراد صاحب القاموس المحيط من خلال تأليفه لمعجمه هذا أن يجمع فيه الفصح والغريب من ألفاظ اللغة مع تبسيط الغرض واختصار في الشرح؛ وقد جاء معنى العلة مترجماً لمنهجه عاكساً لأسلوبه في التفكير حيث ذهب إلى معنى العلة عنده هو: «تحقيق حرف العلة بالإسكان والحذف والقلب»⁽⁴⁾.

(1)- الرازي: مختار الصحاح، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، 1400هـ/1980م، ص 469.

(2)- ابن منظور: لسان العرب، مطابع الفرزدق التجارية، 1400هـ/1980م، ج 2، مادة (علل)، ص 167.

(3)- المصدر السابق، مادة (علل). 168.

(4)- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، 1400هـ/1987م ج 3، ص 497.

7- في معجم جمهرة اللغة لابن دريد:

جاء في جمهرة اللغة لابن دريد أن معنى العلة من المرض، ولها معنى يؤول إلى السببية، كما لها معنى ثالث يعني الحدث: «العلة من المرض، والعلة من الاعتلال وهي تأتي بمعنى السبب، وقد قيل هذه علته: (سببه) والعلةُ الحدث يشغل صاحبه عن حاجته». (1)

فقد جاء معنى العلة في معجم جمهرة اللغة بناء على ما تقدم شاملاً لمعاني العلة العلة الثلاث التي تفرقت فيها المعاجم الأخرى؛ ألا وهي: المرض، والسبب، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه.

8- في معجم الكليات للكفوي:

أما عن معنى العلة من خلال معجم الكليات للكفوي فقد جاء في هذا الأخير: أن العلة هي تخفيف الحرف بالإسكان وهي بذلك تهتم بمعنى حروف العلة. «وهو تخفيف حرف العلة بالإسكان، والحذف، والقلب». (2)

ولقد اختار الكفوي في كليته تعريفاً مغايراً للعلة عما اعتادته هذه الأخيرة في المعاجم من معناها الذي يؤول إلى المرض، أو السبب بصفة عامة، حيث ذهب إلى معنى يقاربها في الوظيفة النحوية حين ربط معناها اللغوي بوظيفة حروف العلة.

(1) - ابن دريد: جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج1، ص 273.

(2) الكفوي: الكليات، تحقيق عدنان درويش وغيره، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1419 هـ / 1998م دار، السعودية، (د.ت) ص 166.

وخلاصة لما سبق، فإننا نستطيع أن نحكم على معنى العلة، ولو بشكل تقريبي، أنه جاء في المعاجم العربية بمعاني مختلفة وقد تراوحت هذه الأخيرة بين: المرض، والسبب، ومنازعة النفس لصاحبها عن الشيء، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه وكذلك وما يلهي به.

ثانيا/ العلة اصطلاحاً:

العلة النحوية وإشكالية المصطلح:

سنحاول أن نقدم بين يدي القارئ في هذا البحث ذي الطابع التراثي والأهداف التحليلية الإجرائية والمرسوم بـ "العلل النحوية في كتب التراث العربي" مفهوماً للمصطلح الذي اتخذناه عنواناً ومحوراً له (العلل النحوية) وهذا حتى تتجلى لنا كباحثين في الأصول النظرية التي تحوي هذا المصطلح أبعاده الفكرية، ومحتوياته العلمية - مع مراعاة البيئة الزمنية التي احتوته - فيجب مراعاته في مقابل اصطلاح آخر قديم أو جديد قد يثير عدم توضيح مضمونه نوعاً من الخلط بينه وبين غيره من المصطلحات ذات الجزئيات المشتركة والعموميات المتعددة، خاصة إذا كان بين هذين الأخيرين تشابهاً في المعنى ووحدة في النظر، وتداخلاً في بعض المراحل؛ مما يؤدي إلى اختلاط المفاهيم الاصطلاحية وعدم الوضوح في الرؤية العلمية، وهذا ما يؤدي آخر الأمر بصاحبه إلى التسرع في إصدار الأحكام، أو الفوضى في استخلاص النتائج، وإقامة الحدود الفاصلة بين المفاهيم المتداخلة.

وحتى لا ننزلق في فخ فوضى المصطلح - هاته - فإن أحد أهم المشاكل المنهجية التي أضحت تهدد كيان نجاح جميع الدراسات العلمية والبحوث الأكاديمية، هي مشكلة

المصطلح، حتى أن عدداً غير قليل منها تلك التي حُكِمَ عليها بالفشل والاضطراب إنما وقع أصحابها في هذا الفخ؛ لذلك فإن إعطاء المصطلح حقه في البحث واحترام المساحة المخصصة له في أي عمل أمر لازم ومفروض على من يسعى إلى نجاح عمله؛ هذا لأنه بات من المسلم به لدى جميع الدارسين بأنه عامل رئيس يبعث على نجاح البحوث ويضمن نتائج الدراسات الجيدة بتحقيق الأهداف المرجوة.

«لهذا كله فإن الخطوة الأولى التي يجب أن يتحراها البحث المنهجي للتراث النحوي هي تحديد مدلول هذا الاصطلاح الذي استخدم بكثرة هائلة في النحو والمنطق وفي غير النحو والمنطق،... إذ التطور المتوقع في البحث النحوي بعد أن أصبح عدم تحديد منهجية محددة عقبة أو أن يحدد من خلال مدى شيوع الظواهر وإطرادها دون إنفاق الجهد في ملاحظة الظواهر الغريبة، أو النادرة»⁽¹⁾.

فالمصطلح: في أي عمل دراسي يعد مؤشر الكفاءة⁽²⁾، الأول الذي تتأثر من خلاله جميع المستويات الدراسية وتنبولور كفاءات الدارس معه وفقاً لتبلور مفهومه أو معناه. ذلك أنه إضافة إلى ذلك عنصر من العناصر الآلية لوضعية الانطلاق الأولى، والتي تترتب عليها باقي وضعيات البناء المعرفي الأخرى، وخالصة القول فإن المصطلحات التي تكون هي أساس أي دراسة فإنها تشكل بؤر التوتر العلمي الذي يجدر بالباحث مراعاتها والاهتمام بها.

غير أن شكلنة المعنى الاصطلاحي هنا للغة غير وارد يصب مفاهيم المادة النحوية في قوالب وأشكال اصطلاحية عامة. لكن الوارد في هذا المقام هو أن العملية التشكيلية لا يمكن أن تتم إلا بفهم مدلول المصطلح "علة نحوية" فهما علمياً وفكرياً سلمياً،

(1) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 198.

(2) - انظر: منشورات التربية والتعليم الوطنية، منهاج الأستاذ للسنة الثانية متوسط، 2005م.

وهذا لن يحدث أيضا إلا بفهم هذا الأخير داخل حيزه كعملية لغوية. وهذا ما يحنانا بالضرورة كذلك إلى فهم عملية اللغة ككل - أولا - باعتبارها الدائرة الأكبر والأشمل؛ فهما يستند إلى الإحاطة بالظاهرة العلمية (المصطلح) داخل مجالها اللساني الذي يعود إلى العقل البشري ويعتمد على الاستعمال له: «فعندما يعي العقل البشري طبيعة الاستعمال اللغوي ويصفه وصفا لغويا يستند إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية داخل مجالها وإلى فهم العقل في إثبات الظاهرة عن طريق الحجة والبرهان والدليل؛ فإن ذلك ما يعرف بالتعليل اللغوي حيث اقترن بالوصف اللغوي الذي وجد في مرحلة متقدمة من مراحل الدرس اللغوي في مختلف مستويات اللغة»⁽¹⁾.

إن مبدأ العلية كمبدأ من مبادئ التفكير العقلي، ومنهج من المناهج العلمية بصفة عامة والنحوية بصفة خاصة ينطلق إذن عند الباحثين اللغويين من وعيهم بالعمليات التي تتم في أذهان مستعملي اللغة ومستخدميها، ذلك أنه حسب شعبان عوض: «استخدام اللغة في حد ذاتها من طرف الجماعة اللغوية يعتبر عملية عفوية غير واعية بالنسبة لهم منذ اللحظة التي يكتسب فيها الإنسان اللغة»⁽²⁾.

مصطلح العلة النحوية عند الزجاجي (ت 337هـ):

جاء في (الإيضاح): «أن العلة النحوية ليست موجبة»⁽³⁾. باب القول في علل النحو: «أقول أولا: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستتبطة أوضاعا ومقاييسا وليست كالعلة الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق»⁽⁴⁾.

(1) - د شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 42.

(2) - المرجع نفسه، ص 44.

(3) - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406 هـ - 1986م، ص 64.

(4) - المصدر نفسه.

وعند الرّماني (ت 384هـ):

والعلة النحوية عرفها الرّماني بأنها تغير للمعلول عن حالته التي وجد عليها، فقد قال في باب تعريفها: «بأنها تغيير المعلول عما كان عليه». (1)

وعند الشريف الجرجاني:

أما الشريف الجرجاني فقد اعتبر العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، وهذا التعريف يكسبها دلالة علمية وبعدا لغويا أهمية، قال: «هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عليه مؤثراً فيه». (2)

مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد أن العرب لاحظت هذه العلة واختارت وجها معيناً من التعبير والصياغة في كلامها، فهي عند مازن المبارك: «الوصف الذي يكون مضنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم». (3)

وعند ابن السراج (ت 377هـ):

و قد جعل ابن السراج العلة على قسمين قال: «اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب: كقولنا: كل فاعل مرفوع... وضرب سمي علة العلة مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً». (4)

(1) - ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل اللغوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 250.
(2) - علي بن محمد بن الشريف الجرجاني: التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ/1988م، ص 117.
(3) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 104.
(4) - ابن السراج: الأصول، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ/1982م، ج3، ص 139.

فالعلة الأولى عنده تعليمية وعلة العلة إنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها.

وعند ابن جني (ت 392هـ):

وعند ابن جني نجد أنّ علة النحو منها ما هو سبب حقيقي موجب لأنّ الحس يسانده ولا يمكن أن يطبق الذوق العربي غيره، ومنها ما هو أسباب غير موجبة للحكم: «إنّ علة النحويين على ضربين أحدهما واجب لا بد منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه... الأولى قلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها... أم وقراطيس هذه علتها برهانية...»⁽¹⁾

والواضح أن ابن جني كان يعتمد في بسط مفهوم العلة على الحس اللغوي ومدى تأثيرها في الحكم النحوي أو الوظيفة، ولذلك رأى أنها على نوعين، واجبة وغير واجبة.

- ثالثاً / أنواع العلة:

وقد قسم العلماء العلة إلى عدة أنواع: «وقسمها الرماني إلى ست علة وبين حد كل علة منها عنده العلة القياسية والحكمية والضرورية والوصفية والصحيحة والفاصلة وهي عنده القياسية ومنها: علة الوجوب وعلة الجواز».

إن مثل هذا الكلام يمنح العلة تعريفاً قوياً ويجعلها تختلف عن السبب في نقطة جوهرية: «والفقرة الأخيرة من كلام ابن جني تمنحنا تعريفاً هاماً للعلة وهو: الأولى أي العلة للإيجاب والثاني للإجازة ولعل فرقا آخر إن صح أن يكون أوضح مما مضى، فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا، ولكنه لا يدور كذلك مع السبب»⁽²⁾.

والواضح من هذا كله أنّ الفرق بين العلة والسبب يمنح الدارس أبعاداً في الفرق بين علة وأخرى نلاحظها بارزة في أنواع العلة.

(1) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، ص 297.

(2) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، ص 299.

* أنواع العلة عند الزجاجي:

قسم الزجاجي العلة في الإيضاح إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- العلل التعليمية.

ب- العلل القياسية.

ج- العلل الجدلية النظرية.⁽¹⁾

** أنواع العلة عند ابن جني:

قسم ابن جني العلة إلى قسمين:

أ- العلة الموجبة.

ب- العلة المجوزة.

وقسم السيوطي العلة إلى أربع وعشرين نوعاً: «وقسمها السيوطي إلى: علة بسيطة وعلة مركبة...».⁽²⁾

رابعاً/ العلة والتعليل في اللغة:

أما عن مفهوم العلة والتعليل اللغة فقد أخذ عدة معان وآل إلى مفاهيم مختلفة ، حيث نجده يؤول إلى معنى الضرة تارة وإلى موضع العذر تارة أخرى، وقد يذهب إلى معنى التغيير ، وقد حاولنا أن نترصد مختلف المعاني من خلال تتبعنا وتفصينا لمختلف المصادر والمراجع التي عالجت المهوم اللغوي لها ، فوجدنا أن:

(1)- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص 64.

(2)- المرجع نفسه، ص 64.

العلّة: «تأتي بفتح العين وبكسرهما فهي بالفتح بمعنى الضرة، وبنو العلات، بنو الضرائر»⁽¹⁾. وفي الحديث الشريف: «الأنبياء إخوة أبناء علات أمهاتهن شتى ودينهم واحد»⁽²⁾.

وهي أيضاً ما يتوقف عليه وجود الشيء وهذا المعنى يؤول إلى السبب: «العلّة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه، فإذا قيل هذا علّة لهذا: أي سبب»⁽³⁾. ففي حديث عائشة رضي الله عنها: «فكان عبد الرحمان يضرب رجلي بعلّة الراحلة أي بسببها يظهر أنه يضرب جنب البعير وإنما يضرب رجله»⁽⁴⁾.

والعلّة:

وقد آل معنى العلة إلى العذر حينما ربط لغويو العرب دلالة معناها اللغوي بدلالة معناها الوظيفي: «كذلك توضع موضع العذر لأن العذر يحل بالمعتذر فيغيره عما اعتذر منه، وهي بذلك ترادف السبب، لأن السبب هو ما يتوصل به إلى غيره»⁽⁵⁾.

المعنى اللغوي للعلّة من خلال المعاجم اللغوية، وبعض الأحاديث، وآراء المحدثين:

ومن ذلك يتبين أن العلة في اللغة معاني عدة منها:

المعنى الأول الضرة: «وهي الوجهة الثانية لأنها تعل بعد صاحبها»⁽⁶⁾.

-
- (1) - ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمد الطناحي، دار الفكر، ط2، 1979، ج3، ص 291.
 - (2) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 16.
 - (3) - الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 117.
 - (4) - ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص 291.
 - (5) - ابن منظور: لسان العرب، مادة (علل). ص 147.
 - (6) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، ص 18.

والمعنى الثاني ما يحل بالمحل: «وهو ما يحل بالمحل فيتغير به حال المحل إذ أن العلة منازعة النفس إلى الشيء»⁽¹⁾. «ومنه الجوع... وكذلك الحدث يشغل صاحبه عن حاجته»⁽²⁾.

والمعنى الثالث المرض: «فالعلة من الاعتلال وعل الرجل يعل بالكسرة فهو معتل وعليل أي أصيب بعلة»⁽³⁾.

وهذا الاقتراب اللغوي بين العلة والسبب في تراثنا النحوي وحتى في تراثنا المعجمي دليل على مدى التقارب في المعنى ، ولذلك فقد وجد مكرونا الإسلاميين فيه مجالا خصبا للربط بين دلالة المعنيين: «ولدلالة المادة على هذا المعنى الثاني اتخذ الانشقاق العلة سبيله إلى الفكر الإسلامي، إذ وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعي...»⁽⁴⁾. ولعل هذا المنطلق كان حافزا للمفكرين الإسلاميين في تبني المعنى الدافع إلى الاجتهاد بالرأي وعدم الركون إلى النصوص والقول بالاجتهاد هو تماما ما عمل به النحويون عندما فتحوا اباب الاجتهاد العلل .

وقد حث القرآن الكريم على النظر والعلم والمعرفة وذلك بأن يبحثوا العلل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعلها وتوكل»⁽⁵⁾.

التعليل لغة:

أما التعليل في اللغة فقد جاء هو الآخر على عدة معان فقد قيل أنها مصدر لعلل، وجاءت بمعنى السقي المتوالي، كما جاءت على معنى التشاغل : «مصدر علل فهي سقي

(1) - ابن فارس: مقاييس اللغة، ج1، مادة (علل).

(2) - ابن فارس: المجمل في اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ج3، ص 624 - 625.

(3) - الرازي: مختار الصحاح، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، 1400هـ/1980م، مادة (علل)، ص 231.

(4) - عبد الكريم المدرس: صفوة اللآلء من مستنصفي الإمام الغزالي في علم أصول الفقه، ص 167.

(5) - ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص 291.

بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى، وتعلل بالأمر واعتل تشاعل، وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما. والمعلل اسم فاعل وهو دافع جابي الخراج بالعلل، ويسقى مرة بعد أخرى، ومن يجني الثمرة يوماً بعد يوم من أيام العجوز لأنه يعلل الناس بشيء من تخفيف البر». (1)

والشيء المعلل اسم مفعول: «والمعلل اسم مفعول وهو الذي يكون لوجوده سبب من الأسباب مقدم بالوجود عليه وبالكون قبله». (2)

وفد جاء في مجم (لسان العرب) لاین منظور: «العلّ والعلل الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً يقال يعلل بعد لهل، وفي الوافي: تعلل به وبالكسرة تأتي العلة بمعنى المرض». (3) قال الخليل: «والعلة المرض وصاحبها معتل». (4)

ووكذلك رأى صاحب (جمهرة اللغة) أن: «العلة من المرض والعلة من الاعتلال جاء بعلة وجمعها «العلل» وهي تأتي بمعنى السبب وقد قيل هذه علتة: «سبه» والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شعلاً ثانياً يلهيه عن شغله الأول». (5)

وقال في التعريفات العلة لغة: أن العلة تعني الزوجة والشربة الثانية، وربما يكون هذا المعنى الأخير قريب إلى ما في معجم العين: «وإنما سميت الزوجة علة لأنها تعل بها صاحبها من العلل ويعني الشربة الثانية عن سقي الأجل، والأولى تسمى النهل». (6)

(1) - ابن عباد الصاحب إسماعيل: معجم المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ج1، ص 111.

(2) - يونس عبد مرزوك الجباني: أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 73.

(3) - ابن منظور: لسان العرب، مادة (علل).

(4) - المصدر نفسه، مادة (علل).

(5) - ابن دريد: جمهرة اللغة، دار صادر بيروت، ج1، ص 116.

(6) - يونس عبد مرزوك الجباني: أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ط1، 2004، ص 74.

جاء في العين: «العلل الشربة الثانية والفعل علّ القوم إبّلهم يعلّونها علا، وعلّ والإبّل تعلّ نفسها علاً»⁽¹⁾، «والأمّ تعلّ الصبى الحرف والجنة ليجتزئ به اللبن»⁽²⁾.

مصطلح العلة عند ابن جني (ت 392هـ): «إعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المنفقيين وذلك أنهم يبجلون ويحتحون فيه بنقل الكلام، أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام»⁽³⁾.

مصطلح العلة عند الرّماني: «العلة تغيير المعمول عما كان عليه»⁽⁴⁾.

مصطلح العلة عند إخوان الصفا: من الرسالة الواحدة والأربعين في الحدود والرسوم: «العلة هي سبب لكون شيء آخر إيجاباً، فإن قال ما المعلول يقال هو الذي لوجوده سبب من الأسباب»⁽⁵⁾.

مصطلح العلة عند ابن السراج: عند حديثه في كتابه الأصول قال: كل فاعل مرفوع وضرب آخر سمي علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولم إذا تحركت الواو والياء كان ما قبلهما ساكناً مفتوحاً قلبت ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ونبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع»⁽⁶⁾. وقد استخدم السراج مصطلح العلة كما نلاحظ بمعنى قريب من السبب.

(1) - الخليل بن أحمد: العين، مادة (علل).

(2) - المصدر نفسه، مادة (علل).

(3) - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 220.

(4) - د أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، (دراسة وكشاف معجمية)، دار الفرقان، 2007م، ص 29.

(5) - عن رسائل إخوان الصفاء: ص 14، عن د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 91.

(6) - ابن السراج: الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج3، ص 20.

مصطلح العلة عند الزجاجي: جاء في الإيضاح (باب القول في علل النحو) «أقول أولاً إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستتبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية»⁽¹⁾. وفي علل النحو «علل النحو» لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (المتوفى سنة 381هـ): «باب النسب: اعلم أن كل اسم تنسبه إلى أب أو بلد، وما أشبه ذلك، فإنك تلحقه الياء الثقيلة، علامة للنسب، وذلك قولك: هذا رجل بكري، وهذا رجل عامري، وهذا رجل مكّي، وكذلك جميع هذا الباب»⁽²⁾.

وإذا وقفنا عند الرّماني وهو من أعلام القرن الرابع الهجري وأشدهم ولعاً بالفلسفة نجده يستعمل مصطلحات متعددة لليلة مختلفاً عن قبله حيث عرف الرّماني «مصطلح العلة القياسية التي يطرد بها الحكم في النظائر نحو علة الرفع، في الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها وعلة النصب فيه ذكره جهة الفضلة في الكلام وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة»⁽³⁾.

وقد جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد نجيب اللبدي ما نصه: «اليلة كذلك يجمع على علل ويقصد بها العلل النحوية الواردة وذلك ليلة دخول التتوين في الكلام، والتعليل لتقل الفعل وخفة الاسم»⁽⁴⁾. وقد صنف الزجاجي كتابه - الأنف الذكر - سماه «الإيضاح في علل النحو»، وفي هذا الكتاب يشير الزجاجي إلى أن الخليل بن أحمد هو أول من تكلم في العلل حين سئل عن العلل»⁽⁵⁾.

(1) - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص 64.

(2) - الورّاق: علل النحو، تحقيق محمود محمد منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م، ص 706.

(3) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 23.

(4) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، ص 114.

(5) - د. محمد نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان بيروت، 1406هـ/1986م، ص 57.

ثم يضيف صاحب المصطلحات اللغوية أقسام العلة التي قسمها إليها الزجاجي (التعليمية، والقياسية، والجدلية النظرية) ونحن في غنى عنها في هذا المقام وسنعود إليها في موقعها. يضاف إلى ذلك أيضاً: «أنها تطلق على منبع الاسم من الصرف كالعلمية أو الوصفية أو العدل وتجمع هذه العلة على علة وكلها مانعة للاسم من الصرف إذا ما توافر اجتماع المعنوية». (1)

أما أشرف ماهر النواجي، في معجمه الموسوم: (مصطلحات علم أصول النحو) فإن العلة النحوية حسب منظوره الاصطلاحي تأتي كآتي:

ومن الواضح أن القياس مصطلح نحوي، وكذلك العلة من المصطلحات التي لها أصل لغوي في علم أصول النحو بوصفها ركناً قياسيًّا، فإذا كان القياس أصيلاً فكذلك فروعه في علم أصول النحو. (2)

ونلاحظ كيف أن أشرف ماهر النواجي قد ربط بين مدلول مصطلح العلة ومدلول مصطلح القياس اعتماداً على منطق أن الكل أشمل من الجزء. وما يكون على الكل يصلح على الجزء، حيث نجد من ذلك أن العلة، حسب اعتقاده، ركن من أركان القياس، وهو يرى كذلك أنها ترتبط بالقياس في أصلاتها، بل يشترط في أصلاتها أصالة القياس والإعراب.

وقد قال عبد القادر المهيري: حين اعتبر الإعراب خاصة فريدة من خصائص اللغة وهي الميزة التي تتميز بها اللغة العربية عن سائر اللغات، قال: «يعتبر الإعراب من أهم خصائص العربية في نظر النحاة، فهو السبيل إلى "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" على حد تعبير ابن جني؛ وليس من قبيل الصدفة إن كان مشتقاً من

(1) - المرجع نفسه، ص 57.

(2) - انظر: د. أشرف ماهر النواجي: ، مصطلحات علم أصول النحو، (دراسة وكشاف معجمية)، ص 212.

"أعرَب" بمعنى أوضح الغامض وكشف الخفي وأظهر المستور، وليس من المستغرب أن يروا فيه عنوان الفصاحة، وأن يعتبروه مرتبة "شريفة" تسمو على البناء. فالكلام المعرب يضمن الإبلاغ بما يحتويه من علامات لإقامة الفروق بين عناصر الكلام. وللإعراب إذن دور تمييزي ومن ثم فهو مفيد معنوياً، أي له وظيفة تبليغية، ويندرج ضمن بقية العلامات اللغوية التي لا غنى عنها في تأدية المعاني». (1)

أ- العلة والتعليل عند النحويين:

يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) من ألمع علماء العربية وأعمقهم غورا للغة العربية. ومما ورد عنه: أن علل العرب كانت من بنات أفكارهم ومن طبيعة كلامهم. (2)

ومن هنا تعددت تعريفات العلل النحوية عندهم، لأنه لا بد لكل حكم نحوي من علة تدعو إليه ومن سبب يحتج القائل به، وكثيراً ما كان التعليل جواباً للاستفسار الطلاب المتحلقين حول أساتذتهم طلباً لمعرفة خفايا تلك الظاهرة النحوية التي هي مثال البحث والدرس: «وتعليقات العلماء الأوائل جاءت ميسرة خلية من الفرضيات والجدال النحوي، خالية من البراهين، فهم ساقوها بناء على ما سمعوه من كلام». (3) تلك هي الميزة التي امتازت بها تعليقات العلماء الأوائل، حيث جاءت عليهم بسيطة قي مفهومها النحوي وبسيطة من حيث مفهومها اللغوي والاصطلاحي.

(1) - عبد القادر المهيري: «لم أعرَب الفعل المضارع؟»، حوليات الجامعة التونسية، مجلة للبحث العلمي تصدرها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 16، تونس، 1978م، ص 7.

(2) - الخليل ابن أحمد الفراهيدي: العين، ج1، ، باب اللام فصل العين، مادة علل ص 80.

(3) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص19.

ولذلك فإننا إذا أردنا أن نضع تعريفا للعلة لابد أن نراعي ظروف هذا العصر العلمية: «فإذا أردنا أن نضع تعريفا للعلة اللغوية يلائم التعليل في هذا العصر المبكر فلا بد أن نبحت عن تعريف لا يخرج بالعلة عن واقعها في هذا العصر المبكر، فلم يعد الحقيقة من وجهة نظرنا من عرف العلة النحوية بقوله»⁽¹⁾.

والعلة اصطلاحاً - حسب ما ذهب إليه بعض المفكرين المعاصرين هي: «أو هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه»⁽²⁾.

قد عمل بها النحاة في أحكام لغتهم ودورها في سلامة بناء نظرياتهم: «في أحكام لغتهم ووحدها سلامة الرصد المنظم ورأينا ما انتهت إليه العلة النحوية في آخر جاهليتها حيث رسخوها في الأذهان واستقرت ضوابطها وجريانها على سنن ثابتة في بناء الجمل»⁽³⁾.

وقد نفى بعضهم أن تكون العلة بنت المنطق الثابت ، لأنها تابعة للغة وبما أن اللغة ملك للمجتمع الذي هو في حال تطور دائم فإنها هي الأخرى في حال تغير وتطور دائم: «إن العلة في اللغة تتبع للغة نفسها، واللغة ملك للمجتمع والمجتمع في تطور دائم وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف أي الاطراد في الحكم ويترك للشذوذ سبيلا ومن هنا كانت نظرة الكوفيين إلى اللغة وما يرد فيها من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع لأن هذا الذي اسماه غيرهم شاذاً أو قليلاً أو مرفوض... إنما لهو واقع لغوي حق لا مجال للإنكار»⁽⁴⁾.

وهذا ما يزيدنا تأكيدا أن العرب استلهموا عللهم من لغتهم: «والعرب الذين استلهموا اللغة حية على ألسنتهم فاستلهم العلماء عللها وكانت عللهم وليدة قرائحهم وكانوا أصحابها، أو مخترعيها»⁽⁵⁾.

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 55.

(2) - المرجع نفسه، ص 76.

(3) - المرجع نفسه ، ص 76.

(4) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، ص 18.

(5) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، ص 18.

وكتاب سيوبه حافل بآراء النحويين الأوائل وتعليقاتهم غير أن العناية عندهم كانت موجهة للنحو نفسه، وليس للعلة نفسها وبتوسع الدراسات اللغوية والنحوية سعياً لفهم القرآن الكريم، وبتأثير الفلسفة صار النحو يميل إلى منطقة الظواهر والقواعد والعلل حتى خرجت العلة كما هو موجود بالفعل في الظواهر اللغوية»⁽¹⁾.

ب- العلة والتعليل عند علماء أصول الفقه:

العلة في مصطلح الفقه: «هي المعرفة للحكم بأن جعلت علامة على الحكم في الفرع الموجبة للحكم بذاتها لا تجعل جاعل كما هي نظر المعتزلة أو هي الموحية للحكم بذاتها بمعنى أن الشارع جعلها كذلك أو هي الباعث على التشريع»⁽²⁾.

والقياس عند علماء الفقه هو أحد الأركان التي بنيت عليها أصول الشريعة وهو عندهم اعتبار شيء لشيء آخر لعلة تربط بينهما: «القياس هو اعتبار حكم الشيء في الشيء آخر لعلة لا لديه، فلا بد أن يكون حكمه معللاً ومدللاً»⁽³⁾.

وقد كانت له الشرعية في العلة والدليل بوصفهما ركناً من أركان القياس فلا يصح دونها لأنها الجامعة بين الأصل والفرع وهي علامة على الحكم، ودلالة عليه. ولا بد من رد الفرع إلى الأصل من عله تجمع نسبها: «وهي الوصف الظاهر المنضبط الباعث لتشريع الحكم أي لولاه لم يثبت»⁽⁴⁾.

العلة: «هي المعرفة للحكم بأن جعلت علماً على الحكم، إن وجدا المعنى وجد الحكم أو أنها الباعث على التشريع بمعنى أنه لا بد أن يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيوبه، ص 54.

(2) - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، صححه وحققه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، ج1، بيروت، ص 121.

(3) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم، ص 191.

(4) - د. محمد مصطفى شلبي: أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ط4، 1983م، ص 180.

لا تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم أو أنها المعنى الذي كان الحكم على ما كان عليه لأجلها وغير ذلك من التعريفات لم نذكرها... على عدم الإطالة»⁽¹⁾.

ولمصطلح العلة عند الفقهاء عدة أسماء تختلف باختلاف اصطلاحاتهم: «والعلة عند الفقهاء أسماء تختلف باختلاف الاصطلاحات فيقال لها السبب والأمانة والداعي المسبب والمستدعي والباعث والحامل والمناط والدليل والمقتضي والموجب والمؤثر»⁽²⁾.

العلة: «تعني الحكمة في الفقه»⁽³⁾ وضابطها الشرعي في الفقه هو أنها هي المعنى الذي صار من أجله الوصف علة: «وضابطها أنها هي المعنى الذي من أجله صار الوصف علة، فعلة تحريم الخمر هي الإسكار وحكمته حفظ العقل، فهو الذي صار من أجله الإسكار علة للتحريم في الخمر...»⁽⁴⁾.

التعليل في علم الأصول:

والتعليل في علم أصول الفقه لا يخرج عن معناه اللغوي كثيرا إلا أن ارتباطه بمعنى السبب كان أكبر: «... علة الحكم الشرعي وكيفية استتباطها واستخدامها بالاجتهاد والعلة تختلف عن السبب عندهم وكما اختلفوا في تعريف العلة اختلفوا في تعريف السبب»⁽⁵⁾.

السبب في اللغة كل ما يتوصل به إلى تصوير ما عند الأصوليين، ويكون ذلك طريقاً إلى الحكم فقط؛ أي بلا وضع وتأثير فيه. ويكون المعنى الظاهر مستتباً بحيث جعله المشرع أمارة للحكم⁽⁶⁾.

(1) - الشريف الجرجاني: التعريفات ص 120.

(2) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 91.

(3) - المرجع السابق، ص 113.

(4) - المرجع السابق، ص 113.

(5) - المرجع السابق، ص 114.

(6) - ينظر: د. أشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمية، ص 28.

والعلة والتعليل عند الفلاسفة: « لقد أخذت العلة عند الفلاسفة مفهوما خاصا، ومعنى مغايرا لها عن سائر العلل الأخرى في مختلف العلوم، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بسطان العقل، وخضعت لشروط وقوانين، بالرغم من تداخل المفاهيم وتمازج الغايات». (1) وإذا حاولنا أن نربط المفاهيم ببعضها البعض «العلة عند الفلاسفة هي كل ما يصدر عنه آخر الاستقلال، إذ بواسطة انضمام غيره إليه. يكون علة لذلك الأمر (2)، والأمر معلول، وهي علة فاعلية أو مادية أو صورية أو غائية والعلة من كل شيء سببه». (3)

ويمكن أن نقول باختصار وذلك استنادا لما سبق أن العلة في التفكير الفلسفي هي كل ما يقابل المعلول من تفسيرات: «والعلة عند الفلاسفة تقابل المعلول ما يؤثر في غيره إذ كل وصف حل بمحل ونفسر به حالة معا فهو معلولا». (4)

والتعليل عند الفلاسفة تبين علة الشيء وهو ما يستدل به من العلة إلى المعلول وسمي برهانا لها، فإن ما يطلب بصفة (لم) هي العلة وجوابها (البرهان)». (5)

الحد الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى ماهية أو إلى الجوهر فيه يقضي الحد النحوي إلى التمييز،... شاسع بين الاتجاهين. مما يؤكد استقلال المدرسة النحوية العربية وعدم تأثرها بالفكر الأرسطي أنهما لا يلتقيا شكلا ولا مضمونا لأن العلة عندنا ثلاثة أصرب:

1. علة قياسية.
2. علة تعليمية.
3. علة جدلية نظرية». (6)

(1) - المرجع نفسه، ص 145.

(2) - المرجع نفسه، ص 113.

(3) - ينظر: د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، ص 147.

(4) - المرجع السابق، ص 103.

(5) - د. بكري عبد الكريم: الرد على النحاة ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الوطنية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص 55.

(6) - د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 109.

الواقع أن العلة قديمة في البحث النحوي» ولأنها تطورت بعد اتصال النحاة بالمنطق لأرسطي فتغيرت حدودها أو أبعادها ومثالها وخرجوا أن يتضح ذلك...»⁽¹⁾.
عندما يتعلق الأمر بالإدارة الإنسانية حسب.

فالعلة الفاعلية: «ما تكون مؤثرة في العلوم موجهة له كالمصباح للشيء وعرفها الكندي الفيلسوف بأنها مبتدأ حركة الشيء التي هي عليه»⁽²⁾.

وعرفها الغزالي: «بأنها ما منه بذاته الحركة وهي السبب في وجود الشيء»⁽³⁾.

وربما كان هذا التعريف مطابقاً لما مفاده أن: «والعلة الغائية هي الباعثة على وجود الشيء وتفيد فاعلية الفاعل وهي متأخرة عن المعلول في الوجود... الخارج فهي الغرض أو الغاية الباعثة على إيجاد الشيء أولاً، والمطلوب في وجودها آخراً، وهي تتأخر في الزمن عن العلة الفاعلية التي تتقدمها في الوجود بالزمان»⁽⁴⁾.

ولعل المعنيين السابقين هما اللذان عليهما مدار العلة عند الفلاسفة وعلماء أصول الفقه وعلماء النحو وقد تكون العلة بمعنى السبب هو المناسب للمعنى الاصطلاحي لأن العلة سبب في ثبوت الحكم.

العلة عند الفلاسفة: «ترادف السبب غالباً إلا من وجهين:

أولهما: إذا أريد بالعلة المؤثر أو ما ينشأ للمعلول عن المؤثر بلا وساطة بينهما

وشرط والسبب يكون باعثاً على الشيء أو ما يؤدي إليه بواسطة أو وسائط. أو الشرط والسبب ما لا يكون باعثاً على الشيء أو ما يؤدي إليه.

(1) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 23.

(2) - المرجع نفسه، ص 113.

(3) - المرجع نفسه، ص 113.

(4) - د أشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمية، ص 15.

الثاني: أن العلة ما يحمل الشيء به والسبب ما يحصل الشيء عنده لا به أثر الغزالي (505هـ) لفظ السبب للدلالة على العلة في حين أثر غيرهم من فلاسفة المسلمين استعمال لفظ العلة على السبب». (1)

ج- العلة والتعليل عند الفلاسفة:

والعلة عند الفلاسفة هي كل ما يصدر عن «العلة عند الفلاسفة هي كل ما يصدر رغبة أمر آخر الاستقلال إذ بواسطة انضمام غيره إليه يكون علة لذلك الأمر؛ والأمر معلول له وهي علة فاعلية أو مادية أو صورية أو غانية والعلة من كل شيء سببه» (2). والعلة عندهم تقابل المعلول إذ هي ما يؤثر في غيره غداً لكل وصف دل وتغيير حاله معاً فهو علة وصار بالتالي معلولاً. (3)

د- التعليل عند الفلاسفة: والتعليل عند الفلاسفة قريب من معنى العلة وهو ما يستدل به على المعلول: «تبيين علة الشيء وهو ما يستدل به العلة على المعلول برهان لها» (4). فإن ما يطلب بصيغة وهي العلة وجوابها البرهان.

أقسام العلة عند الفلاسفة: والعلة عند الفلاسفة ثلاثة أقسام:

1- علة الماهية: «وهي ما لا يتقدم به من أجزائها وتكون مادية وصورية فالمادية مالا يجب وجود الشيء بالفعل، بل بالقوة والحديد بالنسبة للسريير ويعبر عنها بأنه لا بد من وجوده لوجود الشيء، والصورية ما يجب به وجود الشيء كالهبة التي عليها شكل

(1)-المرجع نفسه ، ص 91.

(2)- المرجع السابق، ص 102.

(3)- انظر: المرجع السابق، ص 100.

(4)- أشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمية، ص 28.

السريير»⁽¹⁾ ويتضح لنا مما سبق أن علة الماهية هي نطاق فلسفي له أبعاد فكرية يكتمل في علة الوجود معناها ومفهومها.

2- **علة الوجود:** «وهي ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي وتكون خاصة بالغائية والفاعلية»⁽²⁾.

ويتبين لنا مما سبق أن العلة بقسيميها (الماهية والوجود) تشكلان نمطاً فلسفياً جديراً بالبحث والتأويل والتعليل.

3- **علة الفاعلية:** «وتسمى سببا عند المحدثين وهو يترتب عليه مسببا عقليا أو واقعا، وقد تسمى المتحرك أو الفاعل، والعلة الغائية هي الغاية أو الغرض وقد تسمى العلة التمامية وهي حيث وجدت في حمل العلة هي علة العلة»⁽³⁾.

وهي تقع جواباً عن (لماذا) أو (لم) أكثر من وقوع العلة الفاعلية والمفعولية والحالية⁽⁴⁾. «والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول. والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاءني ركباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك، وضربتُ زيداً ركباً، وراكباً ضربتُ زيداً، فإن كان العامل معنًى لم يجز تقديم الحال...»

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام، لأنّ فيها ذكراً من الأسماء، فإن كانت لمكنى جاز تقديمها، فيشبهها البصريون بنصب التمييز، ويشبهها الكسائي بالوقت»⁽⁵⁾. والملاحظ على علة الفلاسفة والمتكلمين معا أنها علة غائية وهذا هو وجه الشبه بينهما وبين علة النحو: «لقد تبين أن العلتين الفلسفية والكلامية لدى الفلاسفة هي غائية... عند

(1) - المرجع نفسه، ص 30.

(2) - المرجع نفسه، ص 32.

(3) - المرجع نفسه، ص 32.

(4) - د. يونس عبد مرزوك الجباني: التعليل اللغوي وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 57.

(5) - ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1408هـ/1988م، ج1، ص 215.

تلازم علتين بينها وبين المعلول وأن العلاقة بينهما وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة بمعنى الوجود أما العلة الفقهية فيها المصلحة العلة أو ما يسميه الفقهاء المصالح المرسلّة بحيث يترتب على الحكم هذه التي تسبق المعلول في الوجود»⁽¹⁾.

والعلة النحوية تلحق معلولها في الوجود ويقوم دور النحو على شرحها: «ورأينا أن العلة النحوية حسية... نتيجة الاستقرار وهي تلحق معلولها في الوجود أي أن الاستقرار يتم بناء على ما تكلم به العربي ويكون دور النحو على شرح العلة الموجبة للحكم»⁽²⁾.

ولعل الآراء النحوية التي جاء بها النحاة العرب القدماء في بحث الصلة بين العلة النحوية من جهة، والعلة الفلسفية وكذا الفقهية من جهة أخرى تبين أن العلة الموجبة والعلة القياسية تطرح قضايا هامة في درس العلة عند النحاة، يقول الزجاجي في (باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع): «وذلك كل شيئين من شيئين مما في بدن الإنسان منه واحد فتثنيتهما جمع كقولك. ضربت رؤوس الزيدتين وقطعت أيديهما وأرجلهما، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾»⁽³⁾.

وقد يجوز أن نقول ضربت رأسيهما وقطعت يديهما ورجليهما والأول أكثر في كلام العرب كرهوا أن يجمعوا بين تثنيتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع لأنّ التثنية جمع في المعنى لأنّ معنى الجمع ضمّ شيء إلى شيء فهو يقع على القليل والكثير، قال الفرزدق:⁽⁴⁾

(1) - د. بكرى عبد الكريم: أصول التفكير النحوي (في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)، دار الكتاب الحديث، الجزائر - القاهرة - الكويت، ط1، 1999م، ص 97.
 (2) - المرجع نفسه، ص 85.
 (3) - سورة التحريم، الآية: 4.
 (4) - الزجاجي: الجمل، عني بنشره وتحقيقه وشرحه ابن أبي شنب، مطبعة كلنكسيك، ط2، باريس، 1376هـ - 1957م، ص 302.

بما في فَوَادِيْنَا من الحُبِّ والنَّوَى فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ» (1)

ومما هو جدير بالذكر أنّ علل التنثية عند ابن جنّي ترتكز على حركة نوني التنثية والجمع، قال ابن جنّي: «وحركة نون التنثية كسرة، وحركة نون الجمع الذي على حدّ التنثية فتحة، وكلتاهما متحركةً بالنقاء الساكنين. وخالفوا الحركة للرق بين التنثية والجمع، وكانت نون التنثية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنها قبلها ألف، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة فاعتدلا. وقبل نون الجمع واو، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر.

فإن قلت فقد أقول: مررت بالزيدين، وضربت العمرين، فتكسر النون وقبلها ياء. فهلاً هربت إلى الفتحة لمكان الياء، كما هربت إلى الفتحة لمكان الياء في نحو: أين، وكيف؟. فالجواب: أنّ الياء في نحو الزيدين والعمرين ليست بلازمة كلزومها في "أين" و"كيف"» (2).

كانت هذه قضايا مفهوم العلل النحوية عند أشهر أعلامها انطلاقاً من العلة في اللغة عند أصحاب المعجمات العربية بدءاً من الخليل بن أحمد وأضرابه وصولاً إلى مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي وانتهاءً بالعلة النحوية الاصطلاحية عند الزجاجي والورّاق والرّماني وابن جنّي.

ولعلّ في ذكر أنواعها ما يسهم في تعريف العلة في نهاية المطاف، وبالتالي سنحاول في الفصل الثاني التطرق بالعرض والتحليل: للمنهج التاريخي الوصفي لدراسة العلل النحوية في التراث النحوي، ولقد كانت آراء الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين والنحاة واللغويين من القضايا التي شغلت بال أصحاب العلل في النحو العربي.

(1) - ديوان الفرزدق، قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهوارى، دار ومكتبة الهلال ودار البحار، ط1، بيروت، 2007م، ج2، ص5:

بما في فَوَادِيْنَا من الهمّ والهوى فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُسَقَّفُ

المُنْهَاضُ: الذي كسر بعد الجبر، المُسَقَّفُ: المربوط عليه خشب الجبائر وهي العيدان التي تربط على الكسر.

(2) - ابن جنّي: علل التنثية، تحقيق د. صبيح التميمي ود. رمضان عبد التواب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عين مليلة، الجزائر، 1411هـ/1991م، ص85-87.

الفصل الثاني

المنهج التاريخي الوصفي لدراسة العطل
النحوية في التراث النحوي

الفصل الثاني: المنهج التاريخي الوصفي لدراسة العلل النحوية في التراث النحوي

نستهل حديثنا في هذا الفصل الثاني الموسوم بـ: «المنهج التاريخي الوصفي لدراسة العلل النحوية في التراث النحوي» لنذكر بالخير تلك الطلائع العلمية والفكرية من رجالات اللغة والنحو، ونشيد بالإكبار والإجلال فضلهم العظيم في العناية بتنشيت هذا المبدأ من مبادئ التفكير العقلي والاهتمام بترسيخ أسسه العلمية على أقوى الدعائم الفكرية وأمتنها، حيث بذلوا أقصى الجهود في صياغة الكيفيات والسُّبل التي يتم بموجبها تطبيق هذا المبدأ العلمي على أركان النحو ومسائله، ومن ثمة تخريج فروعه وتنشيت أصوله بأقوى الحجج والبراهين، وأنفقوا في سبيل ترسيم قوانينه المعيارية الثابتة قسارى ما يبذله الباحث من جهد والعالم من فكر وعلم.

هذه الطائفة التي أفنت أعمارها في سبيل تأسيس هذا العلم، والتقنين له، وأفدت بالنفس والنفيس لغة الضاد، ولغة القرآن الكريم، والتي يعود لها الفضل العظيم في سنِّ مناهجه وابتكار مبادئه، فكان بذلك علم النحو على أقوى وأمتن الدعائم العلمية حين شيّدوا سرحه وأحكموا بناءه على مناهج وأساليب علمية متينة، وهذا انطلاقاً من أول عمل نحوي يشهد له تاريخ الفكر اللغوي وتشهد له جميع كتب التراث اللغوية، من كتب التراجم، ومعاجم اللغويين والنحاة، وكتب الطبقات...، حيث نجد هذه الأخيرة وعلى كثرتها، واختلافها في الروايات تكاد تجمع: «أن علياً بن أبي طالب كرم الله وجهه أول من بعث على تأسيس علم العربية - بما في ذلك علم النحو»⁽¹⁾، ليأتي بعد ذلك قائد الحركة اللغوية الأول: أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) وذلك بفضل خطواته العملية الجبارة هو ومن كان معه أو ورافقه من أعيان المائة الأولى للهجرة بما في ذلك عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ): «وهو أول من نادى وسن سنة القياس والعلة في النحو»⁽²⁾، ثم من وآلاه من القرّاء كعيسى بن عمر النخعي (ت149هـ)، ونصر بن عاصم (ت149هـ)،

(1) - ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، ص 121.

(2) - المصدر نفسه، ص 209.

وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، ويونس بن حبيب (ت182هـ)، والكسائي (ت189هـ). وغيرهم من رجالات الطبقة الأولى من طبقات النحو ليتوجوا بزعيم الفكر اللغوي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، المؤسس الفعلي لعلم اللغة العربية بكل ما تحتويه الكلمة من أبعاد وما تطيقه من معان: هذا الأخير، وإن كان زعيماً عقلياً وفكرياً، فإن آثاره العلمية واجتهاداته العقلية قد جسدت بصورة عملية مادية من خلال العمل اللغوي الرائع والفريد الخالد الذي حققه تلميذه سيبويه (ت184هـ) ألا وهو: (الكتاب) أو قرآن النحو العربي، الذي يعد إنجازاً تطبيقياً ومرآة عاكسة استطاع من خلالها تلميذ الخليل سيبويه أن يتربع على كرسي العرش اللغوي من بعده. «وقد اعتمد البصريون ما قرره الخليل وسيبويه هنا مذهباً لهم ووافقهم الكسائي من الكوفيين. واعتمدوا علة الخليل في الاحتجاج لمذهبهم فقد اعتمدها ابن السراج، وابن الوراق»⁽¹⁾، وتمكن بكل جدارة وتفوق من تثبيت أصول الفكر النحوي وتدوين نظرياته ومعاييره القانونية العلمية، ورسم منهاجه وسن مبادئه، وذلك من خلال "قرآن النحو العربي" الذي أبقاه الدهر طيلة الأربعة عشر قرن الماضية بلا منازع أشمل مصنف لغوي جمعت فيه أصول اللغة وقواعدها بشكل علمي تنظيري وموضوعي شامل، كما استطاع من خلاله أن يسجل انتصاراً عظيماً لمذهبه البصري، ولمدرسة منهجه البصرة ككل، ذلك على حساب أئداده في المدرسة الموازية الكوفة وعلى رأسهم:

الكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ) وهشام بن معاوية الضير (ت200هـ) والأصمعي (ت216هـ)، ونخبة أخرى من اللغويين والنحاة ولا سيما فئة القراء: «حيث كان بالكوفة وحدها ثلاثة قراء من مجموع سبعة»⁽²⁾. وغيرهم من علماء اللغة الذين ذهب بهم القرون الهجرية النحوية الأولى علماً وعطاءً لا ينفذان، وكان لهم فضل السبق والريادة في كبح هذه اللغة بضوابط معيارية ثابتة، وعصمها بعواصم العلم القوية؛ هذه الأخيرة التي تحكمتها كل شروط القوانين العلمية وتقيدتها جميع مبادئ الموضوعية السليمة.

(1) - أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009م، ص 228.

(2) - مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 58.

غير نأ عمدنا في انتقاء طائفة معينة منهم، إلى توجيه غايئنا إلى الطائفة التي كانت أكثر اهتماما بمبدأ العلية النحوية، وتخريج مسائل النحو، وضبط أحكامه باعتماد هذا المبدأ بوصفه منهاجا علميا نظرياً، تطبيقياً عملياً معاً، وليس هذا تجاهلاً منا لبقية العلماء الأجلء، ومشايخ الءرس النحوي، وأئمتة ممن عنوا بالءرس اللغوي ككل، وليس فشلاً منا كذلك في الإحاطة بهم على كثرتهم وغازرة مصنفاتهم النحوية، أو تنوع آثارهم الفكرية واختلاف منهاجهم وتباين أساليبهم في التفكير واختلاف طرق تناولهم لهذا العلم من حيث اختلاف عقلياتهم العلمية وثقافتهم اللغوية.

ولكن الحاجة الموضوعية - في انقفاء طائفة خاصة من النحاة اقتضت ذلك ونحن بصءء البحث في موضوع العلل النحوية- فكان واجبا علينا أن نولي اهتماماً زائءا بالطائفة التي اختصت أكثر في مجال بحثنا، وعنيت ءون غيرها بمنهج الأقيسة، والعلل النحوية. ومن ثمة رجعنا إلى المصنفات اللغوية والمصادر النحوية، وكتب التراجم اللغوية، وأخبار طبقات النحاة، ومراتبهم على مر القرون وتعاقب الأزمان، وءاولنا قءر الإمكان أن ننتقي منها غايئنا المنشوءة ونسترق من بين صفحاتها ضالئنا المفقوءة، ولذلك عمدنا في إعداد هذا الملحق إلى الرجوع إلى المعطيات اللغوية الأصلية النابعة من صميم روح الءرس اللغوي والمترتبة وفقاً للمراحل البءائية التي عرفها الءرس النحوي في حياة الءرس اللغوي، وذلك تحت نظام شامل تءءرج ضمنه كل السءنات العلمية والفكرية وتظوي وراءه كل المخلفات الفكرية والعقلية، فبحثنا في العلة في مضاءها يجعلنا نؤكد: «أن العلة في النحو العربي وفي تراثنا اللغوي بأكمله فرضئها حياة العرب والمسلمين وفرضها الواقع اللغوي أولاً، وهي في كل ذلك بنت الحاجة العلمية التي طرءئها حلقات الءرس وءلقتها الممارسة الفعلية العلمية والعملية لهذا العلم».(1)

وإذا ءاولنا أن نستتق هذا التراث اللغوي الضخم، فإن حياة الموروث اللساني التي تجسءها تلك المخلفات اللغوية والآثار العلمية مما ءفظئنا لنا أعين التاريخ اللغوي من أمهات الكتب والمصادر، التي لا تزال حية تنبض بروء عصرها وفكر أصحابها. فإنها

(1)- ء. شعبان عوض محمد لعبيءي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 54.

تثبت أن الفكر النحوي العربي عرف العلة النحوية مع بداية ممارسة العرب للدرس اللساني، وهي التي ارتبطت منذ مراحل أولى بنشأة النحو، كما أن هذا الأخير قد ارتبط منذ الوهلة الأولى بنزول القرآن الكريم ومحاولات تدارسه وفهم معانيه.

وتلك هي البوادر الأولى من الحركة اللغوية عند العرب، وهناك وجد ما يعرف بالعلة التلافائية، ذلك أن مبدأ العلة أساساً هو نوع من أنواع التفكير العقلي في فطرة الإنسان وغريزته، وقرآناً الكريم غني بالنماذج والصور التي يدعونا من خلالها عز وجل إلى تأمل هذا الكون وتدبر علل الأشياء.

وأول ما يلفت نظر الباحث بعد هذه العملية البيبليوغرافية من تراث نحوي عظيم، وإن كانت لا تتجاوز حدود السطح ولا تتعدى جزءاً ضئيلاً منه، هو أن عملية جمع اللغة التي حدثت في عصر التدوين كانت أشبه ما تكون بالمعجزة العلمية، حيث كانت السرعة الفائقة هي الملاحظة العامة كما كانت الجهود المبذولة لوضع قواعد اللغة جبارة عظيمة وذلك إذا حاولنا أن نحصر المدة من زمن علي كرم الله وجهه إلى زمن ظهور الكتاب لسببويه: «فعملية جمع اللغة التي حدثت في عصر التدوين كانت أشبه ما تكون بالمعجزة فقد تم هذا الجمع في مدة زمنية تمتد من زمن أبي الأسود الدؤلي حتى ظهور الكتاب وذلك من سنة 69 إلى سنة 180 للهجرة»⁽¹⁾.

وإذا كان هذا البحث يعنى بالعلل النحوية في كتب النحاة القدامى ، فإن جميع هذه المصادر، إن لم نقل كلها تكاد تتفق أن تكون بداية ممارسة التعليل على وجه علمي وبصورة اعتمادية قد كانت على يدي عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ)⁽²⁾ الذي اعتبره جل المؤرخون والنحاة بأنه: «أول من بعج العلل ومد القياس والعلل»⁽³⁾، وكذلك استمرت تلك الممارسة العلمية والموضوعية حاضرة في جميع كتب النحو إلى

(1) - المرجع السابق، ص 34.

(2) - السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، ج2، ص 112.

(3) - الزبيدي: طبقات النحويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة 2، (د.ت). ص 211.

يومنا هذا، أما التراث الذي سنجعل نهايته محدودة بنهاية القرن العاشر الهجري، فلا تكاد قضية من قضايا النحو ولا مسألة من مسأله تكون كائنة دونه (أي دون تعليل)، ولذلك اعتمدها بناءً على كونه قضيتنا الأولى وعنصر التغيير في البحث، في التمييز بين مختلف الأحقاب النحوية من القرن الأول إلى القرن العاشر للهجرة، وهي فترة التراث التي مرّ بها هذا الأخير في حركته اللسانية ومن ثمة حددنا مختلف مساراته التي سار عليها سواء في مراحل قوته وازدهاره، أو مراحل التأثر الخارجي بالواقع اللغوي، وبأساليب الدرس غير اللسانية مما أدى إلى تبلوره وتحوره عن طبيعته الأولية.

إن هذه القضايا كلها، تجعل الدراسة مطالبة بالوقوف على المفاهيم، والأنظمة اللسانية التي تمثل خطى التأويل الإجرائية، ذلك أن العلة حسب مفهومنا النحوي هي تصور علمي مركزي تتعقد حوله جميع أفق التواصل النظري النحوي، ومن ثمة فإن النظام اللساني الذي يبلوره هذا التصور المنهجي لا بد أن يستجيب لسنن الجماعة اللسانية، التي تعاقبت على نظام لغوي ما، وإن كانت هذه الجماعة غائبة عنا غياباً جسدياً فإنها تبقى دائماً في حال حضور متواصل مع الباحث من خلال معطياتها الفكرية وتصوراتها العلمية وفقاً لجميع المصنفات والموروثات المدونة في التراث النحوي.

إن الموروث اللساني يشكل حليفاً قوياً في تطعيم الدراسات اللسانية ضد أي شلل فكري، أو أيّ إعاقة عملية في مختلف المراحل الإجرائية وتسنى الجوانب الإيديولوجية لهذه الأخيرة.

1- الإرهاصات اللسانية وتولد الحركة اللغوية عند العرب:

ولذلك عزمنا أن يكون المنطلق الذي سنعتمده كنقطة بدء موضوعية في هذا الملحق هو أولى الإرهاصات اللسانية التي تولدت من رحمها الحركة النحوية؛ تلك الإرهاصات التي أخذت طابعها العملي على يدي أبي الأسود الدؤلي وقد جاء في بغية الوعاة للسيوطي أن اسمه الحقيقي هو: «ظالم بن عمر بن ظالم»⁽¹⁾، وقد عرف بتشييعه

(1) - السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص 112.

لعلي كرم الله وجهه ومن ذلك: «أن أبا الأسود وضع بعض الأبواب النحوية باجتهاده الخاص أو تلقى هذه الأبواب من أستاذه الإمام علي كرم الله وجهه وزاد عليها بعض الأبواب من عنده، وقلت أن هذه كانت نقطة الانطلاق أو بداية الطريق»⁽¹⁾.

فالحقيقة أن الخطوة العملية التي أقدم على صنعها أبو الأسود الدؤلي عندما حقق إعراب البنية الشكلية، هو أول ما يمكن أن نصفه بالعمل اللساني، هذا إذا ما اعتبرنا أمر الصحيفة التي وردت عن علي كرم الله وجهه أمراً نظرياً تأسيسياً، فإنه يكون له بذلك سبق الفضل العظيم في تأصيل أبواب هذا العلم: «وبفضل أبي الأسود نما النحو فيما بعد، وتعددت أصوله وتشابكت فروعه ويكفي أبا الأسود فضلاً أنه قام بعمل ضخم بجانب هذه الأبواب (عن أستاذه الإمام علي كرم الله وجهه) التي زادها أو ابتكرها هو، وهو تنقيط المصحف تنقيط إعراب»⁽²⁾.

فالعامل النحوي - نقط الإعراب - يعتبر أول بذرة تزرع في أرض خصبة، شاسعة المساحة، عظيمة الثرى بالمواد الأولية الخام، ذات العناصر التركيبية الفيزيولوجية التي تؤمن للبذور المزروعة فيها في حال وجود ظروف ملائمة للزراعة الانتاش السريع والنمو المتتابع، فالمدرسة الدؤلية هي أولى المدارس النحوية واللغوية ككل، إذ يصح أن نقول إنها أول مدرسة أسست لوضع علم العربية بأسره، ولئن استطاع الدؤلي من خلال مدرسته تحقيق ما يعرف بإعراب البنية اللغوية للكلمات، فإن هذه الخطوة في حد ذاتها لا تزال في حاجة إلى كثير من التأمل والتعمق لأنها في واقعها - وبالرغم من كونها مرحلة جد متقدمة - فإنها تتم عن تلك الخلفية اللغوية التي كانت أساساً للوعي النحوي التنظيري فيما بعد، كما تشير إلى تبلور الفكر العربي المعياري المبني وفق خطط منهجية علمية ومسارات الآليات التطبيقية في ذلك بشكل سريع جداً وفقاً لتلك الإستعدادات الفطرية اللغوية التي شحن بها اللغويين العرب.

(1) - د. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

(2) - المرجع نفسه، ص 25.

2 - مدرسة أبي الأسود الدؤلي والنشأة الفطرية للغة:

هذه المدرسة التي نعتبرها من أهم المرتكزات المعرفية التي نركز عليها في بحثنا التراثي هذا، تلك الأخيرة وإن كانت بدايتها تمثل الإرهاصات الأولية لنشأة الحركة اللسانية العربية، فإننا لا يمكن أن نحصرها بين نهايتين زمنيتين محدودتين بدقة؛ ذلك أن حد المدرسة كحركة عقلية ليس مما يؤرخ له بزمن محدد يتم فيه قطع التيارات الفكرية وبتراها عن سابقتها بصفة نهائية، وفي هذا الشأن يقول مهدي المخزومي: «ومن المحض أن نحدد زمناً لبداية المدرسة ونهايتها، لأن الحركات العقلية ليست مما يؤرخ له بزمن محدد ينص فيه على بدئه وختامه، فإذا ظهرت فذلك يعني أن بواكيرها سبقت قبل ظهورها الواضح ومهدت له، وإذا انتهت فإن ذلك يعني أن جذورها لم تتعدم فلا يزال أثرها باقياً في العقول، وسيبقى كذلك زمناً طويلاً حتى يختفي بطغيان حركات أخرى جديدة تفرض سلطانها على العقول»⁽¹⁾، ومن هنا يتجلى دور الباحث أو الدارس واضحا، حيث إن التتبع التاريخي للحركة العقلية ورصد سير هذه المدرسة ومتابعة مختلف المراحل التي مرت بها الحركة بصورة علمية تحليلية، يتم من خلالها استنتاج المعطيات الفكرية والإيديولوجية لأعلام هذه الحركة الذين جسدها عقلا وروحا، لتتشكل من وراء ذلك مرتكزات الدراسة الآلية وتتضح الرؤى العلمية والعملية، والتي يمكن في خضمها بناء صورة إجمالية عن خصائص هذه الحركة المدروسة ومميزاتها المنهجية، ومعاييرها النظرية... «وكل ما على المؤرخ، أو الدارس، أو الباحث فعله هو أن يرصد سير هذه الحركة، ويتابع تطوراتها متابعة عملية مجدية، ويرقب أعمال رجالها العلمية الذين شاركوا في إنمائها»⁽²⁾.

وأن يرقب الباحث أعمال رجالها ويتابع تطوراتها، فإن ذلك على سبيل التمثيل والاستشهاد فقط، وليس من باب الحصر والإحصاء، فينتقي من كل قرن عونا، ويختار من كل زمان شاهد عيان، ويتبع في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وبقدر ما يحتاج

(1) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 109.

(2) - المرجع نفسه، ص 122.

العمل إلى الدقة والتتبع الدائم بقدر ما هو مركز يحتاج إلى التحليل والتفكيك العضوي، ذلك أنّ تقصي منهج العلة عمل أفقي في تراث تاريخي لغوي طولي، ذي وجهين نظري منهجي، وتطبيقي علمي في كتب اللغة وهي كتب حافلة بها وزاخرة بأنواعها تكاد تتدفق عن جنبها من شدة اكتظاظها أحيانا، وتكاد تفيض من كثرتها وغزارتها وتنوعها أحيانا أخرى، وذلك بحسب اختلاف المناهج التعليلية المعتمدة فيها؛ فمن منهج مبني على الحس اللغوي الأصيل والذوق العربي الرفيع، إلى انصوائها تحت منهج فلاسفة النحو ومناطقته تارة أخرى، ثم اعتناقها منهج الفقهاء وما يستوجبه أئمة النحو المتفقهين، أو أئمة الفقه المنتحين من ضرورة إسقاط أحكام أصول أحد العلمين على الآخر.

والعلة - بما في ذلك - ليست إلا منهجا من المناهج التي اعتمدتها جل العلوم التقليدية كمبدأ أولي في التفكير القاعدي لها.

3- العلة من الهامشية إلى اللزوم والضرورة:

وخلصنا بذلك إلى أن العلة النحوية كانت ماثلة في جميع المسائل النحوية والقضايا العقديّة التي تدور في فلك الأصول النظرية لهذا العلم. وتلك هي حقيقة علمية تؤكدتها جميع المصادر التراثية، كما أن المؤكد كذلك أن النحو التقليدي العربي هو نحو بنيت أصوله النظرية ومبادئه الأولية وفق أسلوب علمي، وتحت ظل مناهج عقلية تقتضيها شروط العلمية المعيارية في جميع العلوم.

إن هذا المثل، وإن بدا في بادئ الأمر بصورة هامشية وغير مباشرة، فإنه ما لبث أن تحول إلى مثل لازم وبصورة صريحة مباشرة، حيث نجد أن النحو التقليدي ولاسيما في المائة الأولى للهجرة لم يستعمل العلة إلى كمجرد وسيلة بحث، أو كخيطة يضرب آخره بغرض الوصول إلى رأسه أو مبدئه، ومن ثمة التمسك بزمام الأمور حيث أن النحاة المعلنين؛ وإن استعملوا العلة فإن هذا الاستعمال كان شبيهاً بالاستعمال الضمني أو الاستعمال المضمّر؛ حين بنيت القواعد وشيدت الأسس والأصول التي يمكن أن نعتبرها أصولاً أبدية يضمن لها ذلك البقاء الدائم صحتها وسلامتها العلميتين. في ضوء مبدأ العلية

الذي كان مختلفياً - كمصطلح على الأقل - وراء عموميات القياس من جهة ووراء الهامشية النظرية المعيارية من جهة أخرى : « بالرغم من أنه - كمبدأ علمي - مثل أساساً مكيئاً في جلّ القضايا والمسائل النحوية، هذا الأخير الذي انطلق من واقع اللغة عند تلك البوادر الارتكازية التي يعتمد عليها تاريخها والينابيع التي تستمد منها القوة والنشاط»⁽¹⁾.

وليس العمل أو المبادرة التي نحن بصدد إنجازها إلا تجسيداً لمنطق القانون العلمي ذلك أن رصد سير مختلف الحركات اللغوية ولاسيما النحوية منها - وتتبع النشاطات والميولات الثقافية لأصحاب هذه الحركات وقائدي مبادئها هو بعينه المنهج الذي لا بد فيه من تحديد منطلق البدء الموضوعي: «والذي لا بد فيه كذلك من تحديد المرتكزات الآلية لمختلف مواطن التغيير الحضاري والثقافي والفكري وما يستدعيه من تغييرات علمية فكرية تنجم عنها بالضرورة تعاقب هذه المدارس واندثار أخرى إلى بوادر ظهور حركة فكرية أخرى لها خصائصها العلمية وسماتها المنهجية المعرفية»⁽²⁾، وإذا عدنا إلى موضوعنا فإن مبدأ الدرس في هذا المجال كان بدءاً من تحقيق الدؤلي لنقط المصحف، تنقيط إعراب أو ما يعرف بالعمل الإعرابي، وبالرغم من إنكار بعض المستشرقين لصنيعته، أو إنكاره هو في حد ذاته كشخصية لغوية عربية نحوية، فإننا نرى رأي مهدي المخزومي: «والحق الذي يقال إن أبا الأسود أسس مدرسة للنحو من أشهر تلاميذها: عبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وعنبسة الفيل وقد استطاع هؤلاء التلاميذ أن يحملوا الراية بعد أبي الأسود في مجال النحو العربي واللغة مما كان له أثر كبير في نمو النحو العربي على تلاميذهم الذين جاؤوا بعدهم»⁽³⁾.

والواقع أننا لا نريد في هذا المقام أن نستغفل الدور العظيم الذي قامت به هذه الطائفة اللغوية في حياة الدرس اللغوي والنحوي العربي، حيث إنه لا يمكن أن نعتبر العمل الذي تمّ من خلاله تنقيط المصحف بأكمله تنقيط إعراب، هذا العمل وإن نسب إلى غيره من رجالات طبقتة، فإن الدؤلي نال من ذلك حصة الأسد: «هذه القضية لم يختلف

(1) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 97.

(2) - المرجع نفسه، ص 97.

(3) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 109.

فيها أحد، وإن كان بعض الرواة نسب هذا العمل إلى تلميذه نصر بن عاصم؛ والحقيقة أن نصر بن عاصم لم يضع نقط الإعراب وإنما وضع نقط الإعجام...»⁽¹⁾، وبغض النظر كذلك عن دوافع هذا العمل أو الفاعل في حد ذاته، فمن قائل أن علياً كرم الله وجهه هو الذي وعزه، ومن قائل أن زياداً هو الذي وعزه على ذلك...، إلى غير ذلك من الروايات التي تكاد تختلف جميعاً في ظاهرها ولكنها تعود لتتفق أخيراً في جوهرها: أن الدؤلي هو الصانع؛ فإنه لا يمكن أن نعدّ هذه الخطوة العملية أو النقلة العملية في مجال التفكير النحوي واللغوي مجرد عمل وصفي لأن الصنيع اللغوي لم يكن عملاً لغوياً أصمّاً، بل لا بد أن يكون قد رافق هذا العمل اللغوي وعياً لغوياً آخر، كما لا بد كذلك أن يكون قد رافقه فهم معمق لمختلف الظواهر اللغوية من صوتية، نحوية، وصرفية، ولاسيما تلك التي كانت منبع اختلاف القراءات القرآنية الشاذة منها، والمتواترة، ومحل جدل بين القراء، وهذا ما يعرف بالحلقة النحوية المفقودة في تاريخ النحو العربي .

إذ تلقى هذه الفترة من فترات الدرس ونشأته من التهميش، والتجاهل في حياة الدراسات اللغوية والنحوية - بالرغم من أهميتها وعظيم دورها - ما يمكن أن نسميه تضييعاً للفكر اللغوي العربي وتغريباً لأئمتة وعظماء رجالاته وعلماؤه الذين أقاموا صرحه وشيدوا بناءه عشية إقدامهم على وضع تلك الضوابط الشكلية التي تعكس البنية الإعرابية للكلم ولئن اعتبرنا أن هذه الضوابط الشكلية قد حققت من الناحية التطبيقية إعراب البنية الخارجية للكلم فإنها مع ذلك حققت كذلك إعراب المعنى؛ لأن الإعراب بوجهيه الشكلي الخارجي والمعنوي الداخلي، يمنح دلالات كان قد أخذ بها الخليل بن أحمد الفراهيدي. «لقد بنى الخليل تعليقاته على الحس العربي الذي يُؤثّرُ الخفة وينفر من النقل، وللفراهيدي عقل نافذ وعلم بأساليب العرب لا يضاهيه فيه أحد، يشهد على ذلك عمله الرائد في معجم "العين" من تحديده للمستعمل من الألفاظ العربية والمهمل منها معتمداً في ذلك على عملية التدوير، ثم إن استنباطه لعروض الشعر لدليل أيضاً على رفاهة حسه وامتلاكه للسان قومه، فأنت إذن أمام رجل حكيم محيط بعلوم العربية كلها، ومع ذلك فإنه

(1) - أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 66.

لم يكن متشددًا في أحكامه وتعليقاته، فالمسألة عنده مبينة على الذوق والاستحسان أولاً ثم القياس ثانياً». (1)

وهناك بتحقيق الإعراب تحقق النحو التطبيقي العملي والذي لم تبني إلى تلك اللحظة أصوله النظرية وقواعده المعيارية إلا أن ذلك الجانب التطبيقي الذي كان يفترض أن يكون في المرحلة الثانية بعد أن يجهز جانبه العلمي وتبني نظرياته وتؤسس مناهجه ومبادئه؛ وحل هذه الإشكالية يكمن في أن العلماء لم يفكروا أولاً في دراسة علم منظر يبحث في التأليف ولكنهم توصلوا إلى الفكرة بعد أن اختبر فكرهم النحوي في أثناء عملهم القرآني وليس النحوي: «النحو إذن هو وليد التفكير في قراءة القرآن لأن العلماء لم يفكروا في دراسة علم يبحث عن علل التأليف ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني». (2)

4- العلة النحوية في ضوء المنهج المعياري والوصفي:

لقد سعى النحاة العرب إلى تقرير الظواهر اللغوية تقريراً عملياً تجسدياً باعتماد آلية الوصف المنهجي كأداة عملية أثناء تطبيقهم لقواعد الإعراب على النص القرآني حيث كانت عملية وصفية، حيث إن المعيار الوصفي قد سيطر على جميع جوانب الدرس، وقد اكتفى النحاة بوصف الظواهر اللغوية وصفاً دقيقاً يستند إلى واقع اللغة ويعتمد إلى حد كبير على تقريرها كما جاء عند سيبويه: «لم يخطأ القدماء حين وصفوا كتاب سيبويه بأنه قرآن النحو، فقد وجدوا الخالفين من النحاة ينهلون منه بلا تحفظ، ويحكمونه فيما شجر بينهم؛ وليس بمستكر أن يطلق عليه المعاصرون هذا اللقب، لأن كثيراً من آرائه وطرائقه تبدو لهم جديدة كلما امتد بها الزمان، حتى لتجد فيها معالم واضحة من بحوث علم اللغة الحديث ومدارسه، بل تصادف في أسلوبه ومعالجته للظواهر اللغوية رؤية تكاد

(1) - محي الدين سالم: «التعليل في الدرس النحوي العربي»، الدراسات اللغوية «مجلة سنوية متخصصة في علوم اللغة العربية - يصدرها مختبر الدراسات اللغوية»، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: 3، 1426هـ/2005م، ص 180.

(2) - د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 91.

تتسم بالشمول والتوحد، على الرغم من أن المسهمين فيه ليسوا سواءً في أسلوب الدرس اللغوي، ولا سواءً في أصالة التفكير النحوي»⁽¹⁾. هذا وإن قلنا معياراً وصفيًا وتقديرًا للظواهر اللغوية كما هي فهذا الكلام إنما يكون صالحاً أكثر على الجانب النظري - التمهيدي - أما من جانب آخر، فإننا لا نشك أن هؤلاء (طبقة الإمام علي والدولي وتلاميذهما) : «قد مارسوا النحو والدرس اللغوي بأجمعه ممارسة واقعية، ووقفوا على جميع مسائله، إن لم نقل أنهم غادروا أشواطاً بعيدة في تحليل قضاياها وتفكيك مسائله الخلافية، ذلك أن وعيهم بقواعد الإعراب مبنياً وعبئاً فكرياً ناضجاً، كوقوفهم عند مختلف أوجه القراءات التي تصلح في الموضوع، الواحد»⁽²⁾... فلا بد أن يكون قد رافق هذا العمل فهم معمق وحوار، ونقاش، أو جدل وخلاف في كل مرة تقتضي ذلك.

والراجح أن هذه الملاحظات قد تكون نشأت مبكرة مع نزول القرآن الكريم وتلقي البشر له، ثم من قال إن مثل هذه الملاحظات لم تكن موجودة أساساً قبل نزول القرآن، ومن قال إن العرب لم تكن لها دراسات لغوية قبل مجيء الإسلام أساساً.

ولعل ما كان يدور في سوق عكاظ - كأسبغ مثال - من مناقشات شعرية وملاحظات لغوية وانتقادات تصويبية أكبر دليل على ذلك المحور الفكري اللغوي الذي كانت تتناظر حوله بوادر حركة الفكر اللساني العربي، وربما كان هنالك نواة ولغويون وعلماء بعلوم اللغة، فقد كانت للعرب في جاهليتهم منتديات، وملتقيات فكرية علمية لغوية وإن كان محورها هو الشعر، إلا أن جوهرها كان يكمن حول تدارس بعض القضايا اللغوية والمسائل اللسانية.

هذا التفكير اللغوي كان يأتي في شكل حوار وملاحظات نقدية مبنية على الحس اللغوي الفطري، ومرتكزة على السليقة اللغوية السليمة والجملة اللسانية الفطرية، وتلك هي

(1) - د. محمد خير الحلواني: «نظرية الضرورة في كتاب سيبويه»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق «مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً»، مطبعة دار الفكر بدمشق، ج1، مج35، صفر الخير 1400هـ/كانون الثاني (يناير) 1980م، ص 122.

(2) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 53.

بواكير التفكير في وضع قواعد وقوانين تضبط اللغة وتحميها خطر التفكك اللساني، والانحلال عن طبيعتها الأصلية التي وجدت عليها على الرغم من أن استعمال اللغة في هذه الفترة كان مجرد استعمال في الحياة اليومية، ولم تكن هذه الأخيرة لتُدرس أو تعلم. ولعل بيت النابغة الذبياني الذي أثيرت حوله ملاحظات لغوية كثيرة، وقضايا لسانية في ذلك العصر وأصدق دليل على ذلك قول النابغة الذبياني:

مِنْ آلِ مِيَّةٍ رَائِحٍ أَوْ مُغْتَدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الْغَرَابُ الْأَسْوَدُ.⁽¹⁾

وعلى الرغم من اختلاف الدارسين المحدثين حول جوهر الإشكالية، حين ذهب بعضهم إلى أنها قضية نحوية وذهب بعضهم إلى أنها قضية عروضية أو صوتية، فنعتقد أن القضية اللغوية التي أثير حولها النقاش والجدال والحوار هاهنا هي قضية نحوية محضة وذلك على عكس ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس: « قضية صوتية خلال موسيقى الشعر العربي»⁽²⁾. كما أن الحقيقة العلمية تثبت أن الخطأ واردٌ فعلاً وأن العرب تفتنت إليه عن طريق الجارية، فكيف ملك صناع اللغة، وشعراؤها، وصانعيها سكوتاً عن الخطأ؟ وقد علمت العرب أن الموضع موضع جرٍ وليس موضع رفع، كما أن اعتراف النابغة بخطئه بعد سماعه انشاد الجارية له، ثم وتصحيحه يعد وعياً لغوياً آخر، وأمثلة ذلك كثيرة في تراثنا اللغوي العربي من هذا القبيل لسنا في موضع يسمح لنا باستطرادها جميعاً.

يقول شعبان عوض محمد لعبيدي: «وسواء أكان الخطأ عروضياً أم نحوياً - كما ذهب إبراهيم أنيس- فهو يبين بما لا يدع مجالاً للشك أن المستمعين لانشاد النابغة قد فطنوا إلى هذا الخطأ، ولم تكن هذه الفطنة لتأتي بطريقة عفوية، فلا بد أن هذه الفطنة قد

(1)- المرزباني: الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، ملتزم الطبع والنشر دار نهضة مصر، القاهرة، 1965م، ص 49.

(2)- انظر إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر العربي مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط7، 1374هـ/1955م، ص 261.

دعتهم إلى التحاور والتجادل وإلى ذكر المثل والشبيه لهذا الاستعمال قبل أن يأمرُوا الجارية بغناء الأبيات حتى يدرك النابغة خطأه»⁽¹⁾.

كما يرى هذا الدارس المعاصر المنشغل بقضية التعليل اللغوي أن التعليل في هذه المرحلة يكفي أن يكون مجرد التفكير بالخطأ في أسلوب أو في بناء عبارة، أو في حركة إعرابية للكلمة ما حيث قال: «وبديهي أننا لا نقصد بظاهر التعليل في هذه المرحلة أن يكون التعليل مقنناً ومدرّوساً، بل يكفي - في هذه المرحلة - مجرد التفكير بالخطأ في أسلوب ما، أو صياغة عبارة»⁽²⁾.

وحيث إن غايتنا هي البحث عن العلل النحوية في التراث العربي - ولاسيما منهجها- فإنما استسقنا كل هذه الأمثلة من أبي الأسود الدؤلي، والفترة التي سبقتها لنحاول أن نوّكّد حقيقة علمية قد باتت اليوم مغفلة في جزء كبير من فكرنا اللغوي: هي أن حياة الفكر النحوي وميلاده لم تكن وليدة الصدفة ولم تكن وليدة "قرآن النحو" وأن تلك الإرهاصات التي سبقت وجود الكتاب هي التي نعتبرها خلقاً حقيقياً من العدم للدرس النحوي أو لعلم النحو. وأن العلة النحوية وجدت مع وجود أولى الملاحظات اللغوية التصويبية، وإن كانت بطريقة عفوية تلقائية، كما أن مجرد تباحث العرب في علة النصب أو الرفع، وانتباههم أساساً لوجود سبب ما رفع من أجله الكلم أو خفض هو بالدرجة الأولى بعد علمي ووعي فكري له أبعاده المعرفية وآثاره العملية الفكرية.

5- العلة وبداية عصر التدوين:

إذا رجعنا إلى الفترة التي سبقت وجود "الكتاب" لسببويه وجدناها تتمثل في الفترة السابقة للحضرمي (ت117هـ) إلى ما قبل الإسلام، «وهذا الامتداد على شفاعته أيضاً ينقسم إلى جزئين: مرحلة ما قبل الإسلام، ومرحلة الإسلام؛ وأما مرحلة الإسلام وهي مرحلة تحقيق الإعراب فقد يكون الأمر بالرغم من غموضه واضحاً إلى حد كبير إذا ما

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سببويه، ص 58.

(2) - المرجع نفسه، ص 53.

قارناه بما سبقه»⁽¹⁾. ذلك أن مفهوم الإعراب أو الضبط بالشكل السليم في هذه المرحلة قد تجاوز كثيراً مدلول الإعراب باعتباره علامة توضع على آخر الكلم في المرحلة الأولى إلى حدود التشكيل اللفظي للجملة وبنية الكلمة أو الحالات المختلفة: «... وغيرها من المواطن العديدة في الآيات القرآنية المختلفة التي يجوز فيها أكثر من وجه الإعراب كجر المرفوع مثلاً لقرينة تسمح بالحاليين... أو جزم المضارع المنصوب، أو رفع المنصوب من الأفعال، أو رفع المنصوب من الأسماء، أو إلى غير ذلك»⁽²⁾.

إن هذا الجيل الأول من أجيال حياة الفكر اللساني العربي قد لعب دوراً عظيماً في تأسيس أصوله النظرية. هذا الأخير الذي ظهر منذ الوهلة الأولى الانشطار، والانقسام في مبادئه الفكرية، وليس في فكره اللغوي بادياً على طريقة تفكيره النظري ومبادئه أو أساليبه ومناهجه العلمية؛ أي منذ لحظة الشروع في إنجاز العمل الإعرابي، أو قل منذ بدء القراءات القرآنية، وساعة بدء الملاحظات اللغوية، حيث ظهر البصريون بزي فكري لغوي مخالف للزي الفكر التقليدي الكوفي. كل حسب الانتماء والتعصب المذهبي الإيديولوجي الفكري الاعتقادي الذي يؤمن به.

وبحسب مشارب الفكر اللغوي التي اغترف منها، ونهل من منابعها. وهو اختلاف في الاتجاه الإعرابي لا على سبيل التناقض والتضارب الفكري ولكن من باب تحميل الوجه الإعرابي الواحد أكثر من رأي صائب.

فإذا كان أبو الأسود الدؤلي بصرياً في انتمائه الجغرافي الفكري واللغوي ومن تبعه من تلاميذه مثل: عبد الرحمن بن هرمز، ونصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر فإنه قد ظهر منذ الوهلة الأولى اتجاه آخر لممارسة الدرس اللغوي ممارسة عملية كالرؤاسي، وسعد بن شداد، والكسائي، والفراء، والأصمعي: «وهذا ما يجعلنا نقول بغير

(1) - أحمد أمين: ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط7، 1374هـ/1955م، ص 90.

(2) - د. الطاهر قطبي: التوجيه النحوي في القراءات القرآنية، (سورة البقرة)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط7، 1374هـ/1955م، ص 11.

تعصب أن الانشقاق الذي حدث في حياة الدرس اللغوي، أو التفكير اللغوي قد كان متزامنا مع نشأة الدرس اللساني أو بؤادر وبدايات نشأته الأولى، وهذا بعيداً عن زمن التأسيس النظري، لأن العرب عرفت الدرس اللغوي بصورة عملية أولاً⁽¹⁾؛ أي أن معرفتها بالجانب العملي كانت أسبق من الجانب النظري وهذا ما لا تقتضيه طبيعة نشأة العلوم قاطبة إذ أن الجانب النظري المعياري بقوانينه وقواعده أولاً، ثم بعد ذلك تطبيق هذه القواعد والقوانين على مادة العلم، لأن انتشار موجة النحو التطبيقي على حساب النحو النظري عامل مهم بالنسبة إلى توضيح المفارقة العلمية.

ولعل السبب في ذلك يعود -حسب اعتقادنا- إلى أن العرب أو على الأقل علماء العرب استطاعوا وتمكنوا من تجسيد علم العربية تجسيدا واقعيا قبل الجانب النظري لأنهم في هذه الفترة كانوا يتمتعون بالواقع اللغوي فوق التنظيري أو ما يعرف بالواقع اللغوي الطبيعي؛ أي فوق ممارسة النظر الفكري والعقلي.

هذا الواقع كان تطبيقيا، وحسيا، وإدراكيا بصورة فطرية غريزية طبيعية وهذا ما يجعلنا نحكم على نجاح هؤلاء العلماء من البصريين والكوفيين؛ لكونهم يتمتعون بواقع فطري علمي لغوي ونحوي على وجه الخصوص، هذا الواقع طبيعيا بالدرجة الأولى يعود إلى سلامة فطرتهم اللغوية وصفاء ملكتهم وسليقتهم بأنه نجاحا مقننا بقوانين طبيعية.

وإلا فكيف نفسر نقد من لا علم له بالعلم أصول ذلك العلم وفروعه وتصويبه للأخطاء المطبقة على أساليبه وعباراته وتراكيبه. يستحيل أن يتم نقد الشيء نقدا هادفا عمليا تصويبيا دون أن تكون هنالك معرفة سابقة بأصول ذلك الشيء. فالعرب عرفت أصول لغتها بصورة طبيعية قبل أن تعرفها بصور علمية. وتلك الصورة الطبيعية لأصول اللغة هي ما يعرف عند علماء اللغة بمصطلح السليقة؛ السليقة اللغوية في أبسط معانيها هي: الصورة الطبيعية للغة⁽²⁾.

(1) - د. عبد الجليل مرتاض: بؤادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص 57.

(2) - المرجع السابق، ص 58.

6- منهج العلة التلقائية:

وقد تلا هذا الجيل تلاميذه الذين تحولت على أيديهم تلك الملاحظات النحوية أو اللغوية بتعبير أشمل-لأنهم وحتى عهدهم لم يتم الفصل بين مختلف مستويات الدرس اللغوي- وتلك التوجيهات التصويبية ، فيما يتعلق بالقراءات النحوية لمتن النص الكريم أو حتى ما عرف عن مثل هذه الانتقادات، والملاحظات، والنقاشات النحوية في المنتديات والملتقيات الجاهلية إلى مدارس وقواعد ونظريات علمية وقوانين دائمة: «جاءت بعد ذلك طبقة من النحاة وأئمة النحو وبسطوا العلم ومدوا فروعه وانهجوا سبيله ومدوا قياسه وبعجوه ليستخرجوا علله وعوامله»⁽¹⁾، وذلك ابتداءً من الحضرمي (ت117هـ)؛ وهو أحد المخضرمين النحويين الذين عايشوا القرنين: «إنه كان أشد تجريدا للقياس من أبي عمرو»⁽²⁾، وقد ورد عنه جاء في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: «أنه فرع النحو وقاسه»⁽³⁾، وقال عنه الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين أنه: «هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو»⁽⁴⁾، أما الفيروزآبادي في البلغة في أئمة اللغة، فقد ذهب إلى أنه لم يتوقف عند حدود استخراج العلل، بل تعدى تلك الحدود إلى الشرح والتفصيل: «وهو أول من نقح النحو ومد القياس وشرح العلل»⁽⁵⁾.

فقد تفتن نحاة العرب منذ البداية إلى أن هناك خصائص لغوية مشتركة بين الظواهر النحوية، وقد اتجه فكرهم النحوي إلى جمع الأشتات المتشابهة وتصنيف المجموعات المتجانسة وفق أساليب بدائية ومناهج بسيطة وفي هذا الصدد تقول منى إلياس: «إن ابن أبي إسحاق أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية، تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأن ثمة ما لا يطرد في ذلك؛ بمعنى أن في أمور

(1)- السيرافي: أخبار النحويين البصريين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، 1372هـ- / 1955م، ص 125.

(2)- ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ص 122.

(3)- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 112.

(4)- الزبيدي: طبقات النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 32.

(5)- الفيروزآبادي: البلغة في أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، 1407هـ- / 1987م، ص 119.

اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحث دون أن يكون خاضعاً لقانون مطرد، وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون وأنه جعل همه في تقري هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامعة»⁽¹⁾.

فقد كان للحضرمي رغبة شديدة في إيجاد طريقة ما تستظهر من خلالها الأقيسة وتستطرد العلل. ذلك أنه تظن بفضل نفاذ بصيرته اللغوية ودقة تأمله النحوي إلى ضرورة البحث عن مسوِّغ يسوغ من خلاله تلك الملاحظات النحوية واللغوية، وتلك التوجيهات والآراء التصويبية إلى مبدأ علمي عقلي، فلم يجد له بدا سوى الأخذ بمبدأ العلة تحت الأبواب القياسية المطردة، وهذه المبادرة من الحضرمي هي خطوة طبيعية متسقة مع الخطوات التي بدأها الجيل الذي تلا الدؤلي من تلاميذه على اختلافهم المذهبي وتنافرهم المنهجي: «وهذا الموقف من أبي إسحاق هو تحديد أسلوب البحث اللغوي بالوقوف عند الظواهر اللغوية المطردة - خطوة طبيعية متسقة مع الخطوة الأولى السابقة التي بدأها الجيل الذي تلا أبا الأسود الدؤلي»⁽²⁾.

إن تحديد مناهج البحث التي يجب أن يسلكها هذا الدرس الفتى هي أكبر عقبة اعترضت طريق النحاة: «إذ أن التطور المتوقع في البحث النحوي بعد أن أصبح تحديد المنهج هو عقبة تحدد من خلاله مدى شيوع الظاهرة وإطرادها... انفاق الجهد في ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة»⁽³⁾.

حيث كان العلم يبحث عن الظواهر اللغوية والنحوية المطردة بناء على قناعة فكرية تربت في محصوله اللغوي، تلك الأخيرة هي التي وجهت نشاطه ومنهجه في دراسة مختلف الحالات والأوجه للمسائل النحوية ذات الإشكاليات الإعرابية أو التركيبية، ومن ثمة بذل قصارى جهده لاستظهار قانونا لغويا يجعل قوامه القياس المطرد الذي يوجه مختلف حالات الاستعمال السليم للغة من الناحية العلمية.

(1) - د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ص 11-12.

(2) - المرجع السابق، ص 58.

(3) - د علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص 66.

غير أن القياس عند الحضرمي لم يكن شاملاً يتقصى جميع أوجه واقع الاستعمال اللغوي، ولذلك أخذ عليه إهماله للظواهر اللغوية الغربية أو القليلة النزرية إلى النادرة. وهذا هو العيب المنهجي الذي كان منفذاً لأنداده وأنداد صحبه في الرأي والمنهج، فيما يقابله من علماء وأئمة النحو، لاسيما بالكوفة من نحاة عصره الذين لدعوه بالقصور المنهجي ونقدوه نقدًا علميًا تصويبيًا هادفًا، وذلك من خلال استظهار منهج علمي لغوي معاكس، أو على الأقل مخالفًا، لمنهجه القياسي الجامع لعموميات الظواهر دون الالتفات إلى الخصوصيات والحالات التي لا تتفق مع كل الأبواب القياسية التي وضعها، وهذا نظرًا لقلته تسليمه للعرب وشدة تمسكه بفكرة النموذج القياسي.

وإن اتفق معه نفر من علماء طبقتة النحوية من أمثال عيسى بن عمرو النقفى. فقد وقف لهم بالمرصاد قادة المنهج الكوفي في التيار المضاد، وقد جاءوا ببديلهم العلمي وأقاموا عللهم، التي يرون فيه الصحة والصواب الفكري والمنهجي، مما جعلهم يرفضون ولو بصورة جزئية منهج القياس البصري طارحين من وراء رفضهم منهجًا آخر بديلاً عن القياس؛ ألا وهو منهج السماع المتوخى لوجوه الاستعمال وفي هذا السياق نجد أن ابن أبي إسحاق هو الذي أرشدهم إلى القياس والعلل باستخدام العقل «وهذا يدل على أنه ظهر منذ اللحظة الأولى اتجاهاً: اتجاهاً يُخضع الكلام لمعايير بعينها، واتجاه يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة»⁽¹⁾.

وكذلك هو النحو التقليدي، وكذلك هم النحاة التقليديون على اختلاف فكرهم ومناهجهم النحوية واتحادهم أهدافهم وغاياتهم النظرية؛ لم ينفكوا يوماً يختلفون في اعتماد مبادئ درس النحو وأساليبه ومناهجه، فالحضرمي لو قيس علمه بمن أتى بعده لاستنتفه علمه، ولو أن جميع النحاة في عصره فكروا بعقله وتأملوا ولاحظوا بذهنه لربما كانت قد اكتملت الأصول النظرية النحوية على أيديهم في فترة زمنية قياسية.

(1) - د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ص 13.

وهذا ما ذهب إليه ابن سلام في طبقات الشعراء حين أورد عن أبيه خبراً حينما سأله عن علم الحضرمي قال: «سمعت أبي يسأل عن يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال هو والنحو سواء وهو الغاية. قال: فَأَيْنَ عِلْمُهُ مِنْ عِلْمِ النَّاسِ الْيَوْمَ؟ قال لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لَضُحِكَ مِنْهُ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظره كان أَعْلَمَ النَّاسِ»⁽¹⁾، فقد كان الرجل من أصحاب الفضل العظيم في إرساء القياس ومنهج العلة النحوي وبسط معاييرهِ وترسيخ مناهجهِ من لدن نشأة الدرس النحوي وكان من أصحاب الفضل العظيم في إرساء القياس ومنهج العلة النحوي وبسط معاييرهِ وترسيخ مناهجهِ من لدن نشأة الدرس النحوي، حيث إن هذا البصري من أصحاب الطبقة الثانية من طبقات النحاة مع من رافقه وزمانه والتي تمتد إلى غاية الخليل بن أحمد الفراهيدي، يعتبر الأب الشرعي لنشأة مذهب العلة والقياس في النحو ومما لاشك فيه أن القياس والنحو قد نشأ جنباً إلى جنب: «فالقياس والتعليل قد نشأ جنباً إلى جنب مع نشأة الفكر النحوي في إطار تلك الملاحظات في السياقات النحوية المختلفة والتي لا تكاد تعدو الواقع اللغوي الاستعمالي ولا تتجاوز جوهر التوجيه، أو التصويب وكل ما ورد عن أبي إسحاق في ذلك مجرد توجيهات وتوضيحات وأراء خصوصية وهي في واقع الأمر لا تفيدنا بنوع التعليل الذي مارسه الحضرمي»⁽²⁾.

وبذلك يمكننا القول: «إلا أن ما وصلنا من توجيهاته النحوية المتناثرة في كتب التراجم والطبقات والقراءات ومعاني القرآن قد تدلنا على أن العلة النحوية عند الحضرمي تعني مجرد توضيح العلة الأوائل، أي القرائن التي توجه السياق إلى توجيه معين يحتاج إلى مسوغ»⁽³⁾.

ذلك وبما أنه لم تصلنا عن الحضرمي مصنفات نحوية أو آراء وكتب لغوية مادية تشهد على آرائه الخاصة وتثبت منهجه وأسلوبه النحوي بدقة. فيتسنى للباحث أن يثبت

(1) - ابن سلام الجمحي: طبقات الشعراء مع تمهيد للناشر الألماني جوزف هل، مع دراسة عن المؤلف والكتاب لطفه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1402هـ/1982م، ص 30-31.

(2) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 23.

(3) - د. خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 131.

منها صحة مزاعمه هو الآخر، غير أن جميع المصادر النحوية وكتب التراجم والطبقات تشهد له بأسبقية تبنيه لمنهج القياس ومبدأ العلل. كما يضاف إلى ما ورد عن الفيروزآبادي من أنه كان منقح النحو: «وتفتيح النحو في هذه الفترة المبكرة من فترات الدرس النحوي أمر قد يضاف إلى الجهود العظيمة التي بذلت في تبيين ورسم معالم العلوم ووضع منهاجها العريضة في حين لم يكن قبل ذلك يعرف لها وجود علمي ميداني»⁽¹⁾، غير أن الملاحظ على هذه الجمل والعبارات جميعاً أنها لا تفيدنا بنوع التعليل الذي مارسه. وهو الذي يعيننا أكثر في هذا الشأن، أولاً أن يتبين لنا بصورة قطعية كيفية التفكير النحوي التعليلي عند هذه الطبقة، وليست هي كذلك كافية إلى الحد الذي يجعل باحث اللغة قادراً على رسم صورة تفصيلية لمنهجهم التعليلي أو مبادئهم في القياس، بالرغم مما ورد عنها من أخبار تبقى مجرد أخبار لغوية عامة؛ صحيح أنها تتفق بلا تعارض على نفس الفكرة هي أنه وخاصة الحضرمي على رأس هذه النخبة النحوية قد كان خلاقاً في الجانب التنظيري المعياري في الدرس النحوي وذلك لمناداته بضرورة فتح أبواب نحوية: «عليك بباب من النحو يطرد ويقاس»⁽²⁾. وهذا ما جاء عن خبر أورده لنا صاحب نزهة الألباء. وبذلك تكون هذه الدعوة هي دعوة صريحة إلى إيجاد معايير قياسية وقوانين جامعة تشمل من خلالها جميع الظواهر النحوية في أبواب منسقة متشابهة منها يكون تحت الباب القياسي الواحد، «ولكننا مع ذلك نستطيع أن نشكل صورة تقريبية وإن كانت مشوشة بعض الشيء عند أصوله الفكرية ومناهجه التعليلية»⁽³⁾.

فالتفكير النحوي في أوليات فترات الدرس هو تفكير عقلي مبني على الأقيسة العلمية، ولسنا في ذلك ممن يذهبون إلى إرجاع هذه الطريقة الفطرية من طرق التفكير العقلي عند جل البشر إلى الفلسفة والمنطق، أو إلى نوع خاص من البشر ألا وهم (اليونان) لا غير، وكأن القياس العلمي وأسلوب التعليل حكراً على عقولهم دون عقول باقي البشر،

(1) - انظر: د. حسن عون: دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، مطبعة رويال، إسكندرية، ط1، 1952م، ص 78-79.

(2) - ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه د. إبراهيم السامرائي، الناشر مكتبة الأندلس، بغداد، ط 2، 1970م، ص 123.

(3) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 131.

ذلك أنا نعتقد أن: «ادعاء تأثر النحو العربي في نشأته بمؤثرات يونانية استنادا إلى تماثل الأسس التي انبنى عليها تقسيم "الكلمة" و"الكلام" في اللغة العربية وما يقابلها في اللغة الإغريقية أو الفلسفة اليونانية، تجاوز لا سبيل إلى إقراره».(1)

هذا التفكير إذن عند نحاة العرب الأوائل كان تفكيراً فطرياً مستمداً من طبيعة أساليب الفكر العلمي العقلي البشري، وهو كذلك وليد الملاحظة الموضوعية العلمية، والتأمل اللغوي الهادف، ومن الإجحاف المحض أن ننسب - وخاصة في هذه الفترة الزمنية بالذات - أصول الفكر النحوي واللغوي عند العرب ومناهجهم إلى غيرهم من الأمم، أو نجعل ما توصلوا إليه من صلب اجتهاداتهم العقلية مسترقاً من أصول فكرية غير عربية؛ من يونانية أو إغريقية، أو عن غيرها من الشعوب الأعجمية، وقد قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (2)، وقال أيضاً: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (3).

7- التصويب اللغوي ودوره في بناء منهج العلة في التراث النحوي:

إن التفكير اللساني عند العرب، بدءاً من أبي الأسود الدؤلي إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي ومن تبعه من علماء طبقتهم مثل: يونس بن حبيب، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وغيرهم؛ كان في الاتجاه العقلي الذي كان يقود الوعي اللغوي والحرص الشديد على توجيه السياقات الكلامية، وتصويب النماذج اللغوية وفق مسوغات عقلية.

وبذلك نستطيع أن نحكم على المنهج التعليلي عندهم بأنه منهج فطري وبأن العلة المستعملة آنذاك هي علة فطرية لا تكاد تتجاوز حدود التوجيه وإيداء الملاحظة فيما يتعلق بالحالات الإشكالية المختلفة، والسياقات اللغوية التي كانت تستدعي في كل مرة استحضاراً لنوع من المادة المعرفية الفكرية فوق العادة اللسانية المستعملة من أجل كل الإشكاليات

(1) - د. علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة أصول النحو العربي، ص 78.

(2) - سورة البقرة، الآية: 266.

(3) - سورة البقرة، الآية: 179.

التي كانت تطرح فيها مسائل نحوية أو قضايا تتعلق بالتوجيه اللغوي وإبداء الملاحظات، ولسنا نتردد في الحكم على مبدأ العلية في هذه الفترة الزمنية وعند هذا الجيل النحوي بالفطرية، حيث كانت هذه الأخيرة تتبع من صميم الحس اللغوي السليم الذي مرجعه الواقع اللغوي، وإن كان الجديد في الأمر هو اعتمادها على التفكير العقلي ومحاولة دخولها تحت مبادئ علمية منظمة.

والملاحظ كذلك على النحاة البصريين أن لهم فضل السبق في تأسيس مبدأ القياس النحوي في العلل. وقد كانت العلة هي محور هذا التفكير القياسي، على خلاف منهج السماع والملاحظة الشفهية في المدرسة الكوفية ومن مشيدي دعائم العلة والتعليل فيه الكسائي والفراء، فقد نحا فيه فكرهم اللغوي إلى السماع والعلة منذ الوهلة الأولى، وكانوا يهدفون إلى البحث عن القوانين الجامعة الشاملة التي تحمل الظواهر اللغوية تحت أبواب نحوية متسقة يكون سبب اجتماعها تحت الباب الواحد علة سماعية أو قياسية واحدة. ذلك أن عملية ممارسة الدرس النحوي عند هذه النخبة التي ترأسها الحضرمي من الجانب البصري، والفراء من الجانب الكوفي كانت تنبثق من فكرة المعايير النحوية الجامعة الثابتة والمقاييس العلمية العقلية المطردة التي كانت تقاس باعتماد منهج تعليلي فطري - عرفي - والملاحظ كذلك على هذه الفترة النحوية أنه ظهر منذ الوهلة الأولى اختلاف في الرؤى العلمية وتباين في المناهج العملية؛ ليس فقط على حساب المدرستين المختلفتين منهجياً (المدرسة البصرية، والكوفية)، بل وحتى وفق المذهب النحوي الواحد.

فإذا ما تركنا الحضرمي إلى تلميذه: عيسى بن عمر النخعي (ت84-149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)؛ فأما عيسى بن عمر النخعي البصري المولود سنة 84هـ، والمتوفى سنة 149هـ⁽¹⁾. أي مخضرم بين العصرين أو القرنين: «فقد كان قائد

(1)- ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، منشورات دار الكتب العلمية، ج3،

1411هـ/1991م ج3، ص 113.

البصريين بعد الحضرمي وصاحب الكتابين في النحو: الجامع والإكمال»⁽¹⁾، هذان الكتابان إن صدق لهما وجود، فإن كثيرا من المصادر اللغوية تنفي صحة وجودهما: «هما كتابان زعم البعض أنه لا وجود لهما إلا ما بقي من روايات شعرية تمجدهما». ⁽²⁾

ذهب النحو جميعا كُله غير ما أحدث عيسى بن عمر.

ذاك جامع وهذا إكمال فهما للناس شمسٌ وقمر. ⁽³⁾

ثم نجد كذلك من يزعم، على الرغم من غياب السند المادي لزعمه: «أن عيسى بن عمر وضع كتابين في النحو، أحدهما كان في الأصول والآخر في التعليل، وصاحب الكتابين في النحو»⁽⁴⁾، وقد أخبرنا صاحب الفهرست عن خبر رواه في هذا الصدد: «وقد فقدَ الناس هذين الكتابين من المدة الطويلة، ولم تقع إلى أحد علمناه، أو خبر أحد أنه رأهما»⁽⁵⁾. هذا التشكيك في نسبة وجود هذين الكتابين وافق فيه كذلك صاحب نزهة الألباء، صاحب أخبار النحويين البصريين (السيرافي): «وهذان الكتابان ما وقعا إلينا ولا رأيت أحدا يذكر أنه رأهما»⁽⁶⁾.

وحتى مع عدم وجود هذين الكتابين اللذين قيل أن أحدهما في أصول النحو، والثاني في التعليل، فإن هذا النحوي يعد صاحب باع طويل في إرساء أصول الدرس النحوي ولاسيما مبادئه الأولية التي بني عليها، والتي نعني بها مبادئ القياس والعلة:

(1) - السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تحقيق: مجموعة القاهرة، مكتبة ومطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1372هـ/1955م. ص 125.

(2) - المصدر نفسه، 325.

(3) - ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ص 163. عن منى إلياس: القياس في النحو، ص 17 (هامش: 1).

(4) - الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 254.

(5) - المصدر نفسه، 325.

(6) - السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تحقيق: مجموعة القاهرة ص 134.

«كما مثل على غرار صاحبه أستاذه الحضرمي سندًا قويًا في الجانب البصري ولاسيما في إبداء الملاحظات»⁽¹⁾.

ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها في نهاية القرن الثاني الهجري بأنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وأن كل نحوي معلل، والعكس ليس صحيح: «وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه من النحاة والذين سبقوه مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان وعلى الفطرة اللغوية، والحس النحوي من حيث طبيعتها ولم تكن أبدًا ذات طبيعة فلسفية أو نشأة منطقية، فالخليل وصحبه وتلاميذه اعتقدوا بسلامة نطق العرب وروعة حكمتهم في ضبط اللغة سواء في أساليبها أو في تراكيبها»⁽²⁾، فهجموا بظنهم على مواطن الحكمة وانقضوا بنواجذهم على ما اعتقدوا أنه علة لتلك الحكمة اللغوية العربية، وقد كان أسلوبهم في انتزاع هذه العلل أسلوبًا يتميز بطابع التقرير، ويميل إلى الجزم والتأكيد بعيدًا عن عالم الافتراض والتخيل وبمناى عن الجدل والتفلسف المنطقي والميتافيزيقا اللغوية.

8- الفرق الإسلامية ودورها في نشأة منهج العلة:

لقد شكل الوعي التعليلي دورا هاما هنا في شيء ما يشكل العلاقة الخفية بين اللغة والعقل، فإذا كانت كل أبنية اللغة وتراكيبها وتعابيرها تجد نفسها بالضرورة في علاقة تكافؤ مع تعليلاتها المحتملة، وإذا كان الفهم من جهة أخرى لا يحده تقييد، ولا استعمال كذلك، فهل على كل القواعد التنظيرية أن تخضع لمبدأ العلية؟.

إن الحديث عن علاقة إطراد العلل في جميع أبنية التراكيب النحوية يجب أن يتخذ عدة منطلقات وأن يحدد المرتكزات التي يقوم عليها العقل بوصفه كذلك منطلقاً عاماً يتعلق بالجانب المعرفي من جهة، وكون التعليل من الأدلة العقلية التي استعملها النحاة لإثبات

(1) - خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 115.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 63.

فرضيات معينة أو ترجيح أساليب أو تنفيذ أخرى من جهة ثانية، وتحصل مزية العقل في قدرته على إدراك النسبة بين المتغيرات وفهم المبهمات.

وحديثنا عن العقل وعلاقته بنشأة التعليل في الدرس اللغوي يجرنا إلى الحديث عن دور الفرق الإسلامية في تشكيل بعض الأفكار اللغوية، وبلورة مناهج الدرس اللغوي؛ فأما الخوارج فقد كانوا يتعاملون مع نص القرآن الكريم من غير تأويل، حرفاً بحرف؛ فهم يقولون بحرفية النص، كما كان لفرقة الشيعة دور كبير في تركية طرق التفكير اللغوي وأساليب البحث، ذلك أنها لا تؤمن بالتقليد في أصول الدين بل على العكس من ذلك، حيث ترى أن الاجتهاد والنظر بالعقل فيها من شأنه أن يقوي الفكر العقائدي لدى المؤمن ويعزز فهمه لأصول مِلَّته ويدعم آرائه بالحجج الدامغة ويسند أحكامه.

فبحثنا في المحاور الفكرية التي أسهمت في نشوء ظاهرة التعليل: «ومن الفرق التي أسهمت في إثراء الثقافة العربية الإسلامية بآرائها فكارها؛ فرقة الشيعة: فالشيعة الإمامية لا تؤمن بالتقليد في أصول الدين والعقائد، وإنما على المسلم المكلف النظر بنفسه في هذه الأمور. وأصول العقائد عند الإمامية خمسة: هي التوحيد، والنبوة، والإمامة، والعدل، والميعاد»⁽¹⁾.

إن هذه الأصول الخمسة لا يجوز فيها التقليد بل ينبغي على المسلم أن ينظر فيها بعقله، والعقل عند الإمامة مقدم على الشرع في إثبات هذه الأصول، أما آبي القرآن الكريم فهي تدعم النظر العقلي وتحت على استخدام العقل.

وأما المعتزلة فلا يخفى على دارس اللغة مدى الدور الفعال الذي لعبته فرقة المعتزلة في نمو ظاهرة التعليل المختلف بمفهومه الواسع والشامل، فقد كان لهذه الأخيرة دور يكمن في الاحتكام إلى العقل واللجوء إليه، والواقع أن فرقة المعتزلة على خلاف غيرها من الفرق الإسلامية الأخرى تأثرت بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي لما كان هنالك من احتكاك بين العرب والأمم الأخرى التي اعتنقت الإسلام واحتمت تحت لوائه.

(1) - د. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

وقد استخدم هؤلاء المعتزلة العقل مقابل النقل وهي ميزة حسنة امتاز بها الفكر الإسلامي في بداية نشأته: «ولعل الجعد بن درهم وهو من شيوخ المعتزلة الأوائل، أول من استخدمه ليقصد به النقل في حجاج المسلمين لغيرهم، إذ أن غير المسلمين لا يحفل بالمنقول ولا يقيم له وزناً»⁽¹⁾. وبذلك نشأت فرق إسلامية مختلفة المناهج ومتباينة الأفكار سعت جميعها إلى تقديم الأساليب العلمية التي تساعد على ترسيخ مبدئها في كيفية الأخذ بأحكام الدين، وقد وجد المعتزلة في الفول بالعقل أفضل سبيل لهم في نشر أفكارهم وبت مبادئهم: «وقد نتج عن استعمال العقل أن ظهرت مصطلحات فنية في الجدل: فقد استعمل العقل مقابلاً للنقل، والتأويل مقابلاً للتقليد، والتوفيق مقابلاً للتوقيف، والدراية مقابلة للرواية، وما لبث العقل مقابل النقل أن تطور فأصبح من مقولات المعتزلة: (الحسن ما حسنه العقل، والقبيح ما قبحه العقل)»⁽²⁾.

وكذلك كان لفرقة المتكلمين دور كبير في إثراء الجدل العقلي، والحوار الفلسفي وتعتبر فرقة المعتزلة أكثر الفرق السابقة تأثيراً في منهج الدراسة اللغوية لما كان لها من مبادئ جديدة في تقويم الفكر المنهجي العربي؛ كفكرة اعتماد العقل، حيث قدموا العقل على الشرع إضافة إلى استنادهم إلى الفلسفة التي تعتمد الجدل والمنطق: «ويمتلك العقل مكانة متقدمة على باقي المنطلقات، إذ هو يمتلك فاعلية ودروا في تقرير المسائل وحسم معطياتها»⁽³⁾.

وقد أكد الشريف الجرجاني في "التعريفات": على أن موضوع علم الكلام هو الذات الإلهية وما يتعلق بها من صفات، والقضايا الشرعية التابعة لذلك، وأن غايته الأولى هي إعمال العقل البشري في الاجتهاد في البحث عن أصول العقيدة، فيقول: «الكلام: علم يبحث فيه عن ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته، وأحوال الممكنات، أي وفق الأصول الإسلامية وليس وفق العقل المحض، ومن هنا يدخل في علم الكلام البحث في السمعيات والبحث في هذه الموضوعات يكون وفق القواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة عن

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 71.

(2) - المرجع السابق، ص 59.

(3) - د. هيثم سرحان: إستراتيجية التأويل اللغوي عند المعتزلة، مطبعة دارالكتب، لبنان، د ت، ص 83.

الأدلة»⁽¹⁾. فهل كان تأثير هذه الفرق الإسلامية العقائدية المذهب في الجانب على تلك الأهمية التي تجعلنا نورد كل هذه الفرق؟ ونفصل إلى - حد ما - في دورها اللغوي عامة والنحوي خاصة في استخراج القوانين واستنباط الأحكام والضوابط، أو انجاز القواعد المظبوطة؟.

بلى، لقد أثرت تلك الفرق الإسلامية أشد التأثير في بلورة الفكر اللغوي العربي عامة والنحوي خاصة ولاسيما مناهجه التي بنى عليها أصوله النظرية؛ ونقصد بذلك على وجه التخصيص العلة، ومسالكها وقوادحها وفروعها وأنواعها. والقضية هنا بدون شك ستؤدي إلى صدام فكري لغوي، وهنا يجب وصف اللغة بأنها فعل لساني ناتج عن فاعل له وعي قام بلغته وضوابطها، وأحكامها وقوانينها التطبيقية التي تعلمها عن طريق الممارسة الميدانية وذلك عن طريق نظم المواضعة ومنطق الاستعمال العرفي للغة قبيل أن يتعلمها عن طريق الممارسة النظرية التعليمية، كما «أن استخدامات اللغة جميعا تكون محكومة أخلاقيا ليس بمقاصد المؤلف، وإنما بالأعراف السائدة في مجتمع اللسانيات»⁽²⁾.

وحتى تكون اللغة أداة يستعملها جل الناس في المجتمع الواحد على الأقل يجب أن تخضع لقوانين المواضعة الاجتماعية والأعراف اللسانية المنفق عليها، والقضية المحورية هاهنا هي أن الفكر اللغوي أول ما اتجه به الدرس اللساني إلى محاولة الربط بين هذين العنصرين: أي اللغة كأداة من أدوات التفكير العقلي البشري، والأعراف اللغوية الاجتماعية والنظم اللسانية السائدة في مجتمع ما؛ اتجه مباشرة إلى منطق تعليل العلاقة الموجودة بين العقل كفكر يتحكم في السنة البش من جهة، والنظم اللسانية السائدة في مجتمع ما والأعراف اللغوية من جهة أخرى، في مختلف المجتمعات؛ غير أن اعتماد التعليل في اللغة بوصفها وسطا ماديا شموليا يجعل من عملية الفهم عملا يسعى إلى بلوغ حالة التفاهم وذروة الاتفاق بين البشر على الحقائق اللغوية التي يشتمل عليها الكلام سلفاً. وهنا تظهر اللغة في نظرية التعليل بوصفها - أي نظرية التعليل - الحقل الذي تدور في فلكه

(1) - علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، ص 151.

(2) - د. هيثم سرحان: إستراتيجية التأويل اللغوي عند المعتزلة، ص 71.

الممارسة التعليلية التي تهدف إلى التأسيس في تثبيت نظريات اللغة بصفة عامة والنحو بصفة خاصة لأنه أكثر المستويات اللغوية اعتماداً على هذا المنهج، فبناء قواعد اللغة يقتضي من الباحث، أودارس اللغة، أوالمفكر في أصولها فهمها فهما يعتمد في إرساء تفسيره على اللغة ذاتها، أي ينطلق من الفكر اللغوي ليصل إلى واقع اللغة: «وبهذا المعنى تتغلب اللغة على جميع الاعتراضات الموجهة ضد كفايتها، وتتساوي كليتها مع كلية العقل».(1)

كلا؛ والذي جعل كل فرقة تختلف عن الأخرى شكلاً ومضموناً، فإن تأثير هذه الفرق من الناحية اللغوية لعب دوراً هاماً في بلورة الفكر اللغوي بصفة عامة حيث كانت أول النتائج العملية لانتشار هذه الفرق وهو انتشار المصطلح الفكري اللغوي، هذا الأخير الذي يمكن أن يشمل الجانب الديني، والأصولي، والفقهية، والفلسفي، واللغوي معاً. فمثلاً مصطلح العامل، مصطلح القياس، اعتماد مصطلح العقل: «ولعل مصطلح القياس قد تسرب إلى النحاة عن طريق المتكلمين الذين أخذوه بدورهم عند الفقهاء».(2) فقد ساد التشابه والنداخل بين مناهج العلوم إلى حد اعتماد نفس أساليب البحث: «فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء، ومنهج النحاة أن نقول: إن كلتا الطائفتين كانت تغترف من معين واحد، يمكن أن نطلق عليه المنهج الإسلامي، ونجعل ذلك رداً على الذين يحلوا لهم أن يذيعوا باتهام النحاة العرب بالأخذ من الفلسفة اليونانية؟».(3)

والواجب أن نبي أراءنا العلمية على سندات فكرية ذات مرجعية صادقة، وذلك استناداً إلى معطيات دقيقة، لا بالاعتماد على التخمينات والآراء الشخصية، ولذلك فإننا ندعم رأينا بما ذهب إليه كثير من الدارسون، وقد رد تمام حسان في كتابه: "الأصول" عن هذا الإشكالية منذ أكثر من ربع قرن، والحقيقة أننا نوافق كثيراً فيما ذهب إليه؛ حين رأى أن منهج النحاة العرب في بداية نشأته كان أكثر تأثراً بمناهج علوم الدين منها بمناهج الفلسفة اليونانية حيث قال: «فإن منهج النحاة العرب إن كان متأثر في بداية نشأته وفي

(1) - المرجع نفسه ، ص 91

(2) - د شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، 41.

(3) - المرجع السابق: 44.

تأصيل مناهج بحثه ببقية العلوم الأخرى فإننا نرى أنه تآثر بعلم الدين أكثر مما تآثر بالفلسفة اليونانية»⁽¹⁾.

9- العلة النحوية من الفطرة إلى الاكتمال:

بدأت العلة بين يدي الدرس النحوي الوصفي واكتملت بين يدي الدرس النحوي في مرحلته التعليمية، وإذا كان أبو اسحاق الحضرمي هو أول من دعى إلى بعج النحو، وأنشد بضرورة فتح أبواب قياسية فيه، وعمل على إطراد العلل فيها، فما هو ذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يلبي دعوته ويحقق رغبته أكمل وأوفى التحقيق، ذلك أن الخليل بأسلوبه المتميز في البحث، ونمطه الفريد في التفكير اللغوي المتمكن استطاع أن ينفذ ببصيرته إلى ما وراء الواقع اللغوي، وحاول التوصل إلى حلقات الوصل الخفية بين مختلف ظواهر هذه اللغة: «وأظهر ما تميز به الخليل بن أحمد الفراهيدي هو القدرة على التصور الشامل لموضوع بحثه وضم نشر ما تآثر من جزئيات في كليات جامعة وقوانين لا يكاد يخرج عنها شيء منه، ومن خلال هذا التصور الشامل يتهدى إلى وجوه حلقات الاتصال الخفية بين مختلف ظواهر هذا العلم الذي يتصدى له. يشهد بذلك علم العروض الذي كان مستتبب أوضاعه وكاشف قناع ما استسر منه»⁽²⁾، وهذا راجع إلى أسباب لها علاقة بطبيعة عقلية الخليل المنهجية في بناء تصوره النحوي العروضي المعجمي.

ولقد عمل الخليل وصحبه على النظر إلى الظواهر اللغوية المختلفة نظرة تهدف إلى لم أشتات هذه اللغة وجعلها شيئاً واحداً. فقد كان ينظر إلى الظواهر اللغوية المختلفة، والأساليب النحوية المتباينة التي كانت مثار الإشكاليات في البحث النحوي، وفي حلقات الدرس اللغوي نظرة علمية شاملة عمادها الحس اللغوي، والذوق العربي الأصيل هذا الشمول العلمي والتنظيم المنهجي، والتكامل المعرفي كان يسعى من ورائه إلى تحويل اللغة التي تبدو في أول وهلة مجرد أساليب متباينة ونماذج متفرقة على السنة الناطقين بها

(1) - د. تمام حسان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، الفقه، البلاغة)، ص 104.

(2) - د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ص 23.

إلى لغة منظمة تحكمها القوانين والمعايير العلمية، وتصحبها المقاييس النظرية: «ولما كان الخليل وسيبويه ومن سبقهما من النحويين مؤسسين ومنظرين، فقد كان من المعقول أن ينظروا إلى هذا الثراء اللغوي المتمثل في أساليب العرب وسننها في الكلام نظرة علمية لتجمع ما يبدو لأول وهلة متباين فتجعله بالاستقراء والتعقيد شيئاً واحداً أخذ بعضه من بعض، أو أشبه بعضه ببعض، لتتحول اللغة من مجرد أساليب متباينة إلى لغة منظمة لها نحو يقوم على نظرية متكاملة».⁽¹⁾

10- العلة النحوية وانضواؤها ضمن خصائص مبدأ القياس:

الاستقراء هو منهج علمي سعى النحاة العرب من خلاله إلى استقراء أساليب لغتهم المختلفة، ليجعلوها باستعمال نظرية التكامل العلمي، والتعقيد النظري شيئاً واحداً من خلال إصدار الأحكام النظرية والقواعد المعيارية على معطيات الاستقراء ونتائجه، والاستقراء هو طريقة من طرق وصف اللغة: «وسواء اعتبرنا النحو العربي، بما أنه اعتمد الاستقراء منهجاً، في بداية تكوينه أنه كان نحواً وصفيّاً أو نحواً معيارياً، فقد أخذ النحو على يد الخليل وسيبويه فيما بعد الاستقراء كمنهج لوضع القاعدة».⁽²⁾

«إن الاستقراء والتعقيد طريقان من طرق وضع القاعدة، والوصف في الدراسة اللغوية يتوسط بينهما هو التقسيم؛ أي نسم كل قسم من الأقسام الناتجة».⁽³⁾

وبذلك نستنتج أن العمل التعليلي عند هذه النخبة اللغوية كان ينطلق من واقع اللغة ليحيط بجميع ظواهرها ويشمل جميع أساليبها، وتراكيبها، وصيغها، حيث اعتمدوا السماع، والاستقراء، والقياس كمنهج مكتمل بين هذه المناهج الثلاثة للوصول إلى القواعد أو الصيغة النهائية للقواعد النظرية وبعد أن ينتهوا من وضع هذه الصيغ يعودون مرة ثانية على هامشها لتقديم علة مناسبة يبررون بها أحكامهم ويفسرون بها ما توصلوا إليه من

(1) - المرجع نفسه، ص 65.

(2) - د. شعبان لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 57.

(3) - المرجع نفسه، ص 59.

نتائج علمية ونظرية: «وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية يهدف إلى تفسير القاعدة بالكشف عن مبرراتها...»⁽¹⁾.

11- العلة الهامشية:

غير أنهم - أي هؤلاء النحاة - وبعد أن كانوا يضعون القواعد النحوية، فإنهم كانوا يجدون أنفسهم في وجه التيار المضاد لتركيب البناء النظري، وهو تيار التفكيك له ذلك أنهم كانوا مضطرين إلى تفسير هذه القواعد وتوضيحها والكشف عن مبرراتها. هذا العمل وإن كان هامشيا إلا أنه كان بالغ الأهمية بالنسبة للعمل النحوي لأنه كان يزيد من حدة القناعة العلمية بالنسبة للدارس مثلا، ويزيد كذلك المنظر ثقة بعمله التنظيري، إذ أن التعليل، بوصفه أداة منهجية تزداد القواعد من خلالها ترسيخا وتثبيتا، وهو ما نعتقد أنه كان مفهوما للعللة النحوية في هذه الفترة ذلك أن هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون مجرد عمل عملي جانبي أو هامشي يأتي لتفسير القواعد المضبوطة من أجل تثبيتها ودعمها بالحجة والدليل الشرعي المناسب حيث: «إن عللم تمت وفق طبيعة اللغة ولم تفرض على باحث اللغة أوحتى على دراسها، لأن مستعمل اللغة في حد ذاته، وإن استعمل أساليب هذه اللغة وتراكيبها بصورة لغوية سليمة فإنه لم يكن يعي ما وراء هذا الاستعمال، أو هذه الأساليب من العمليات العقلية بالغة التعقيد والمعقدة التركيب»⁽²⁾.

العلل والأقيسة التي وضعها الخليل تمت وفق طبيعة اللغة ولم تفرض على المتكلم فرضا. على أن المتكلم وهو يستعمل اللغة يمارس عملية عقلية بالغة التعقيد دون أن يعي ما وراء هذا الاستعمال من قواعد لغوية وأحكام معيارية وضوابط: «فإذا كان من يتكلم العربية سليقة وطبعا يقوم برفع الفاعل على المفعول، ويقدم المبتدأ على الخبر،

(1) - المرجع نفسه، ص 66.

(2) - المرجع السابق، ص 25.

والموصوف على الصفة، فليس بوسعهم أن يعي ما وراء هذه الأساليب من العمليات العقلية بالغة التعقيد التي تحدث عند صوغ هذه الأساليب»⁽¹⁾.

وبهذا نلاحظ أن الخطوة الإعرابية التي أقدم على تحقيقها - الدؤلي - لا زالت إلى حد يومنا هذا أهم المنطلقات أو المرتكزات التي شكلت الأصول القاعدية في البناء النظري للهيكل النحوي، لتلي تلك الخطوة الإعرابية عملاً نحوياً آخر يشكل وعياً نحوياً أكثر نضجاً من الناحية الموضوعية، وأكثر اكتمالاً من الناحية المنهجية، وأكثر بعداً من الناحية التعقيدية التأصيلية، فالمرحلتين وإن كان الفاصل الزمني بينهما قصيراً زمنياً إلا أن الناتج العلمي للمحصول الفكري قد قفز بالدرس النحوي فقرة نحوية جبارة، مما يجعلنا نقول بدون تجوز: إن الفترتين الدؤلية والخليلية في حياة الدرس النحوي العربي كانت بينهما بداية النحو ونهايته، فلئن كانت بدايته الأولى وإرهاصات ولادته على يد الدؤلي انطلاقة من رحم القضية الدينية. (إعراب القرآن وضبط أواخره بالشكل السليم ومحاربة ظاهرة اللحن)، فإن المرحلة الخليلية قد تمت فيها عملية الوضع، أو ما يعرف بالخلق النحوي وهو خلق موضوعي ومنهجي، وإبداع علمي فكري على المستوى الأصولي النظري، حيث كان المولود في حالة جد مبكرة تحتاج إلى كثير من العناية والرعاية. وصولاً إلى مرحلة البلوغ الموضوعي والرشد النظري والاكتمال المنهجي، وهو تماماً ما حققه صاحب الكتاب، أوقائد الحركة التدوينية. بتدوينه القواعد النظرية للأصول اللغوية.

12- العلة النحوية وبداية عهد التدوين:

هذه المرحلة التي يمكن أن نعتبرها المرحلة التالية من مراحل الدرس، فمن الدؤلي إلى الخليل، إلى سيبويه نلاحظ انتقالاً موضوعياً ومنهجياً كما نلاحظ تبلوراً فكرياً ونضجاً علمياً. وإن كانت كل فترة سابقة تسلمنا إلى الفترة اللاحقة، فإن المحصول العلمي من فترة إلى أخرى أشبه ما يكون تحوراً علمياً، وتشكياً نوعياً، وانتقالاً منهجياً؛ فمن التطبيق العملي إلى التنظير، ومن التفكير العلمي إلى التصنيف والتدوين النظري الذي تم وفق

(1) - د. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

مبادئ علمية وشروط منهجية أسلوبية. هذا وإن المدرسة السيبوية لم تكن إلا تجسيدا عمليا للمدرسة الخليلية، فإنه يمكن القول إن الفرق بينهما كان فقط في طريقة التناول. وبهذا نستطيع الوصول إلى نتيجة علمية نحوية، حيث يخيّل إلى الباحث أن النحو كله إنما وجد هي يد هؤلاء الثلاثي البصري من الدوّلي إلى الخليل إلى سيبيويه، وأن العلة النحوية كمنهج من مناهج الدرس النحوي وجدت معه منذ بدايته أونسأته وهو جنين لا يزال يتمحض، ثم ولدت معه وتدرجت معه عبر مراحل نموه المختلفة.

والدليل على ذلك أن الخليل وصحبه كانوا يدعمون آراءهم العلمية بالاعتماد على منهج السماع المبني على الملاحظة والمشاهدة، والاستقراء: «لم يكن الخليل في تأملاته للغة مجرد منظر يصدر نظريات مجردة هدته إليها عقليته الفذة فحسب، وإنما كان يدعم ما يعلله ويقيسه بالسماع، والسماع عنده يأتي على صنفين:

- **الصنف الأول:** ما سمعه ورواه من آيات الذكر الحكيم، فهو أحد قراء القرآن الكريم.

- **الصنف الثاني:** ما سمعه مشاهدة عن الأعراب الأقباح»⁽¹⁾.

كانت العلة النحوية عند الخليل وطبقته من النحاة - البصريين على الأقل - هي علة سماع تماما، كما هي علة قياس . وإن كانت في كلتا الحالتين لا تخرج عن كونها علة فطرية بسيطة وهي مجرد وسيلة من وسائل الدرس النحوي المعتمدة كآليات للانتقال الفكري وأثناء التخمين العلمي عند الانتقال من الأصل إلى الفرع وجمع الجزء مع الكل لتكوين وحدة عضوية وموضوعية في بناء هيكل نحوي سليم.

وبذلك نستطيع أن نجمل القول عن منهج العلة في هذه المرحلة بأنه منهج سماعي قياسي في نفس الوقت، وأن العلة كانت علة سماعية تماما كما هي قياسية.

(1) - د. منى إلياس: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ص 25.

13- العلة واتسامها بالتوافق مع القواعد النظرية:

إن الخاصية الثانية التي ميزت العلة النحوية في هذه الفترة من فترات الدرس النحوي هي شدة التوافق مع القواعد؛ أي بتعبير آخر لم يكن ليوجد هناك تعارض؛ أو عدم توافق بين التعليل كأسلوب لتفسير القاعدة النحوية أو أداة لتبرير الأحكام النظرية مع ما توصل إليه النحاة من نتائج تنظيرية وأحكام قاعدية معيارية. وربما يعود السبب في ذلك إلى كونه، وحتى تلك اللحظة، لم يتخط حدود كونه مجرد وسيلة تبرز بها القواعد؛ وفي هذا الشأن يقول علي أبو المكارم في دراسته الموسومة بتقويم الفكر النحوي: «ولعل السبب في اتصاف التعليل بالخاصية الثانية التي تميزه في هذه المرحلة وهي: التوافق مع القواعد أي الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل إليها النحاة في هذه المرحلة، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه، بل أكثر من ذلك، فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد واساقتها، ثم شرحها لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية ثانية»⁽¹⁾.

فهو أولاً يبحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر النحوية، وقواعدها النظرية، وهو ثانياً بحث على هامش هذه الظواهر أو القواعد: «أي أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي بقدر ما هو طريقة أو وسيلة تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية، والراحة الذهنية»⁽²⁾. وترجع منى إلياس السبب الأول في الاهتمام الكبير الذي أولاه الخليل بمنهج التعليل في هذه المرحلة التي يمكن أن نعد فيها هذا المنهج هامشياً، أو يمكن كذلك اعتباره مجرد وسيلة من الوسائل المعرفية الانتقالية المختلفة التي ينتهجها جل من اعتنى بالعلوم المختلفة، فهي مجرد وسيلة أو آلة يمتطيها هؤلاء النحاة للوصول إلى الغاية الأم وهي التنظير الشامل للغة باعتماد القواعد النحوية والمعايير العلمية وذلك استناداً إلى فكرة الأصالة والفرعية في النحو العربي على مذهب الخليل أو سيبويه: «والإعراب على مذهب الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) وجميع البصريين أصل في الأسماء

(1) - د شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 25.

(2) - عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

فرع في الأفعال والحروف، فما جاء من الأسماء معرباً فهو على أصله، ولذلك لا يسأل عن علة إعرابه، وما جاء منها مبنياً فهو خارج عن أصله، فلذلك تتطلب علة بنائه»⁽¹⁾.

فإذا كان - على حسب اعتقاد الدراسة - القياس روح القواعد النحوية التي تتصف بالعموم والشمول وكانت العلة هي عمود القياس فالعلاقة بالضرورة متعددة من القياس إلى العلة أي أن العلة كذلك هي روح القواعد النحوية. ولذلك كان النحاة يلجأون إليها بكثرة - على الرغم من هامشيتها في هذه الفترة - في لاوعيبهم النحوي، أو بصفة غير إرادية، أو أنهم كانوا مجبرين على استعمالها من وراء استعمال القياس، ولهذا كانت تظهر هذه الأخيرة من الناحية المنهجية العملية بالهامشية أو على الهامش أو على الجانب، في حين أنها في الواقع العلمي الخفي ذات أهمية علمية بالغة، في وقت كان يظهر فيه القياس بمظهر أقوى وأهم.

ونود أن نشير هنا إلى نقطة جوهرية أثناء حديثنا عن القياس وما يستتبعه من علل كمنهج له أهميته وقيمه المعتبرة في الدرس عند الخليل بن أحمد وطبقته من النحاة، وبمأن التنظير النحوي في هذه المرحلة - مرحلة الخليل وطبقته - كان يعتمد القياس العقلي ويعتمد أركانه (المقيس، والمقيس عليه، والحكم، والعلة الجامعة)، فإن هذا لا يعني أنه كان المنهج الوحيد المعتمد، بل كان السماع كمنهج علمي لغوي تنظيري له مكانته العلمية بين مناهج الدرس اللغوي التي تعتبر الوسيلة الأولى لتنظير القواعد وفق صيغها العلمية النهائية.

14- الخليل بن أحمد وبلورة المصطلح:

والملاحظ كذلك على هذه الفترة من حياة الدرس بإشراف الخليل بن أحمد الفراهيدي - طبعا - هو تبلور المصطلح النحوي واللغوي، حيث تمكن هذا الأخير - في هذه الفترة المبكرة من فترات الدرس - من تطويع مواضيع اللغة للدرس اللغوي فنضمها

(1) - أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ص 29.

في مصطلحات واضحة؛ وهذه هي الخطوة المنهجية التالية التي عرفها الدرس ومما لا شك فيه أن إرساء المصطلح النحوي يحتاج إلى مهارة عقلية فائقة ودربة علمية متواصلة وهذا ما توفر لدى الخليل فقد عرفت العلة بمعناها اللغوي والاصطلاحي؛ بمعنى من الناحيتين (العلمية والعملية) بعد أن كانت في الفترة السابقة مجرد مصطلح عام يطلق بصفة عامة على كل ما يراد من ورائه تبريراً أو تفسيراً عليماً، وذلك بمعناها اللغوي المجرد: «وعقلية الخليل التي تعاملت مع سلائق العرب تعاملًا واعياً ومدروساً قد مكنته من إرساء المصطلح النحوي في هذه الفترة المبكرة من فترات الدرس النحوي، ومما لا شك فيه أن إرساء المصطلح يحتاج إلى مهارة عقلية تطوع مواضع اللغة للدرس اللغوي. فتنظم في مصطلحات واضحة ودقيقة. وقد نقلت هذه المصطلحات من معانيها اللغوية المجردة إلى مصطلحات فنية يتداولها العلماء».(1)

والمنتبِع للمصطلح اللغوي العربي يرى كيف طور الخليل المصطلح اللغوي وأعاد بلورته أو تحويره وتشكيله وفق معطيات فكرية جديدة، ولئن كان اهتمامنا ينصب على المصطلح النحوي الخاص بالعلة؛ فقد خطا الخليل بن أحمد بالمصطلح الصوتي كذلك خطوة عملية عملاقة، وهو في صوغه لهذه المصطلحات أو تعليقه للقواعد النظرية لا يخرج عن الحس العربي: «والخليل في صوغه للمصطلحات وفي تعليقه لقواعد النحو لا يخرج عن الحس العربي، وقد خطا بالمصطلح الصوتي خطوة جبارة بعد الخطوة الأولى التي خطاها الدؤلي عندما وضع علامات تمكن القارئ العربي من أن يقرأ عربية صحيحة فطور نقط الدؤلي إلى حركات».(2)

وتثبيت المصطلحات العلمية في أي علم، أو فن ترسيخها بمعناها الاصطلاحي الجديد الذي يحمل المدلول الخاص بالمجال العلمي أو الفني الذي استعمل في هذه الأخيرة أمر ليس باليسير وخطوة علمية وعملية لا يستهان بها، وضع المصطلح العلمي وقبوله والتعارف عليه هي المرحلة التأصيلية بعينها لأصول ذلك العلم، أو الفن وهي المرحلة

(1) - المرجع السابق، ص 25.

(2) - المرجع السابق، ص 49.

التي تكون فيها العلوم قد نضجت وحن وقت قطاف ثمارها وهي تعد أكبر خطوة في تأصيل العلوم وقيامها على أسس ثابتة.⁽¹⁾

ومن ثمة فإن مبدأ العلل عرف على يد الخليل استقرارا وتثبيتا عليما، ورسوخا فكريا من خلال تثبيته لمصطلح العلة بصورة عملية أكثر وقد ورد عن الخليل بن أحمد أنه دعى كل النحاة إلى طرح العلل في حال توفر أخرى أليق منها.

15- منهج العلة عند الخليل والنقد الموضوعي:

عندما سئل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو؛ أخذها عن العرب، أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب المسؤول إجابة موضوعية علمية مقنعة، فقد قيل له: «عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها. واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة، فمثلي، مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعله كذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق بالمعلول فليأت بها».⁽²⁾

وفي إجابة الخليل يتجلى مبدؤه في التعليل واضحا وتبين طريقته في كيفية بسط العلل، والأخذ بمنهج العلة. كما أنه وجه دعوة صريحة إلى كل النحاة والمنشغلين بالدرس النحوي إلى الاجتهاد وتقديم عللهم إن كانت أليق بالمعلول مما توصل إليه الخليل

(1) - ينظر المرجع نفسه، ص 55.

(2) - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ص 65 - 66.

والواقع أن هذه الدعوة من الخليل هي دعوة لإحياء النقد الموضوعي التعليلي الهادف، وهو كذلك - من خلال كلامه - يسعى إلى فتح باب الحجاج النحوي بالعلة بين كل مجتهد في هذا العلم، حيث يمكن أن تقبل العلة وتطرح بحسب قوتها وصدق دليلها.

ومعنى ذلك: «أن تعليل أي مجتهد يمكن أن يقبل أو يطرح بحسب قوته ودليله وهو أمر يدعو إلى إحياء النقد الموضوعي التعليلي الهادف المؤيد بالحجة والبرهان البعيد عن السباب والتجريح».⁽¹⁾

إن هذه الدعوة وجدت صداها عاليا في قرون نحوية تالية لدى النحاة، وبذلك يمكن أن نجمل الحديث عن منهج العلة النحوية عند الخليل ومرحلته التي امتدت على قرابة قرن من الزمن بأنها كانت علة تتبع من الذوق العربي الأصيل وتستمد من الحس اللغوي الفطري، وأنها كانت يؤتى بها لتبرير القواعد وتفسير النظريات المحكمة البناء، كما أن الخليل نفسه أجاز أن تكون هذه العلة المؤتى بها - على زمنه - قابلة للطرح الموضوعي في حال توفرت أخرى أقوى منها. إذن فهي وسيلة تبرر بها القواعد الجاهزة والنظريات التامة، وليست غاية ترجى لنفسها.

وإذا حاولنا أن نختم مرحلة الخليل وطبقته، فإنها لن تختتم إلا بفتح مرحلة تلميذه أمير النحاة سيبويه (ت 180هـ) صاحب (الكتاب). وقد جسد فيه بصورة علمية تدوينية وبشكل نظري تأصيلي كل الآراء النحوية واللغوية التي وردت عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وإنّ الحديث عن سيبويه هو حديث عن مدرسة نحوية بأسرها، وهي مدرسة لها خصائصها، ومقوماتها، ومبادئها الفكرية وأساليبها العلمية. وكل ما يمكن أن يتوفر في المدرسة من مبادئ وخصائص وشروط عملية وعلمية تعنى بالمذهب الفكري أو الاتجاه العلمي الواحد، حيث كان علماً عند البصريين الذين بذلوا كل الجهود في سبيل إرساء قواعد أصول الفكر النحوي على الطريقة البصرية. وبعد أن كان الخليل ومن سار على نهجه يعتمدون في البحث اللغوي والتأصيل النظري على طريقة المشافهة والرواية

(1) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 258.

فقد صاحب هذه المرحلة التعليمية في حلقات الدرس والتلقين الإلقاء والاستماع مشافهة، وبعد وفاة الخليل تولى زعيم الحركة اللغوية من بعده تلميذه سيبويه.

وببروز (الكتاب) لسيبويه - مباشرة - أصبح أول مادة لغوية تعليمية تجمع فيها أصول هذه اللغة وقوانينها العلمية والفضل في ذلك يعود لصاحبه الذي جمع فيه التراث النحوي عند العرب، وأحاط بجميع أصوله النظرية ذلك أن: «الإنصاف للحق وللعلم يقتضيان منا أن نقول: إن كتاب سيبويه يعد مجعاً للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين وستة وثمانين ومائة للهجرة؛ أي بين وفاة الدؤلي ووفاة سيبويه وفي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والحضرمي»⁽¹⁾.

إن الكتاب هو بداية لمرحلة لغوية جديدة وبداية عهد نحوي له خصائصه ومميزاته التي تميز بها، وقد شكلت هذه المدونة الأولى بداية عهد التدوين النظري اللغوي في التراث العربي، حيث حافظت عليه حيا وحوته، واستطاعت أن تسع جميع نظرياته ومعابيره، وكانت بمثابة التيار الناقل الذي انتقل بواسطته ذلك التراث الفكري اللغوي بما حوى من عقليات لغوية وأساليب تفكير، وأنماط بحث وطرق تنظير ومناهج تفعيد معتمدة في ذلك.

إن هذا الأخير يعد مفخرة للتراث اللغوي العربي وسيظل عبر الأجيال ينقل أصالة الفكر العربي ويحافظ على هذا السند التراثي العظيم، أجيالا بعد أجيال، وستعيش أساليب البحث اللغوي ومناهجه مرسخة فيه، على اختلاف علمائه، وتنوع أفكارهم، وتباين مستوياتهم وثقافتهم.

وإذا ما تأملنا الكتاب وجدناه قد إمتلأ بأصناف التعليقات اللغوية التي كادت تفيض عن جنبه من شدة غزارتها وكثرة وتنوعها: «يخيل إلى الباحث أن النحويين على اختلاف

(1) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 143.

طبقاتهم ومدارسهم إنما استمدوا النحو من البصرة ومن علم الخليل المتمثل في كتاب سيبويه خاصة، لا فرق في ذلك بين بصري وكوفي وبغدادى»⁽¹⁾.

فالنحو العربي قبل كتاب سيبويه مجرد روايات شفوية، ومدارس وحوارات كلامية ولا نجد دليلاً مادياً يثبت لنا صحة مزاعمنا، ويقطع لنا بشكل نهائي الأوضاع النحوية السائدة في ما قبل الكتاب، ولا نجد كتاباً واحداً تعليمياً يعلم النحو، ويشمل قواعده ويبسط أصوله ويمد فروعه، أو يثبت المناهج الفكرية وأساليب البحث النحوي المعتمدة. اللهم تلك الروايات التي جمعها الكتاب عن الخليل، أو عن يونس، والكسائي، والزيات، وذلك منذ بؤادر الحركة اللسانية عند العرب وبذور التأصيل النظري، بدءاً بالدولي إلى الخليل: «النحو قبل كتاب سيبويه إذا ما غضضنا النظر عن الروايات التي نتحدث عن كتب قبل كتاب سيبويه كان مجرد روايات شفوية ومدارس وحوارات ولا نجد بين أيدينا كتاباً يعلم النحو ويشرح القاعدة حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل وطلع علينا بكتابه الرائع يشرح الحكم ويعلم الحكم النحوي»⁽²⁾.

لقد ظل الوضع من الدولي إلى الخليل على ما هو عليه وذلك من حيث طريقة إلقاء الدرس ومنهج التعليم فقط، لا من حيث مضمون الدرس ونوعه، فلئن كان الدرس يتعلق بالقراءة في زمن الدولي فقد أخذ الدرس بعده منهجا مغايراً من حيث الجانب اللغوي لمضمون النص وظواهر اللغة بصفة عامة. وبذلك اختلفت المناهج وتعددت الوسائل العلمية، فما «نكاد نلم بعصر الخليل وسيبويه حتى نجد قواعد النحو قد وضعت وتأصلت وبينت عللها وترسخت بين قواعد الدرس وثناياه، وخير شاهد على ما نقول هذا السفر الجليل الذي وضعه سيبويه والذي لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه»⁽³⁾، فالمرحلة السيبويه التي تعرف بمرحلة الكتاب كذلك هي أهم المراحل النحوية في حياة الفكر النحوي العربي، إن هذه المرحلة شكلت نقطة انعطاف كبرى في منحى الخط البياني

(1) - د عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام (في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، مؤسسة

الرسالة ومطابع الشروق، بيروت - القاهرة، ط2، 1410هـ/1990م. ص 73.

(2) د. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

(3) المرجع السابق، ص 96.

الذي يتشكل من خلال المعادلة الرياضية ذات المتغير (ع) من محور العينات، والذي يرمز للزمن على فرض وجود المعلم أو الفضاء النحوي. أما المتغير (س) فهو شخصية سيبويه والكتاب، فتكون بذلك نهاية القرن الثاني متقاطعة مع سيبويه تشكل لنا نقطة معلمية من الفضاء النحوي ذي الخصائص النحوية المحددة والمناهج الدراسية، والأبعاد الفكرية ذات الدلالة الخاصة بها.

16- الإطار من شروط صحة العلة:

إن مرحلة التدوين هذه جاءت مصاحبة لتغير الزمن والتي كان فيها سيبويه هو النقطة المعلمية النحوية، ولقد كان هذا الأخير حريصاً كل الحرص على وضع قواعد النحو بصورة منسقة مع عموميات علم اللغة، وكل ما أصل فيه هو الإطار للظواهر النحوية وما استتبط من المقاييس: «فإذا جاء شيء من كل كلام النحاة مخالف لإطار الباب وعلى وتيرة واحدة وصغر الرداءة وأباح اللجوء إلى الأمد البعيد في تحليل الظاهرة اللغوية حتى لا ينكسر إطار الباب»⁽¹⁾.

ودعنا نسوق هذا المثال الحي من الكتاب لتزيد رأينا تدعيماً، قال سيبويه: « وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، حيث يعلو لولاي موافقة للجذوني موافقة للنصب كما اتفق الجر، والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لا ينبغي لك أن تكسر الباب. وهو مطرد وأنت تجد له نظائر»⁽²⁾.

فالعلة عند سيبويه من شروطها الإطار ووجود نظائر لها في كلام العرب، أما إذا كانت غير مطردة تحت الباب، فإنه يفضل القياس حتى وإن اضطر إلى تعليل الظاهرة بعلة يخلقها رغماً عنها، وهذا وجه الاختلاف بينه وبين الخليل، فالعلة عند سيبويه ليست إلا إلحاق الحكم بالمعلول بواسطة رابطة مناسبة، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتبين بها

(1) المرجع نفسه ، ص 35.

(2) - سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، 1385هـ/1966م، ودار الجيل بيروت، ط1،

د ت. ج1، ص 167.

أحكامه ويدعمها، حيث اعتبر الزبيدي في طبقاته الكتاب بأنه المصدر الوحيد الذي استمد منه جل الدارسين نحوهم والباحثين درسهم اللغوي، سواء كانوا في ذلك بصريين أو كوفيين: «التعليل عند سيبويه ليس أكثر من الحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر. وقد اعتمد هذا الأخير في استنباط علله على ما قر في نفسه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم وحبهم للتخفف من الثقل. وهذا تماما هو نفسه مبدأ الخليل بن أحمد الفراهيدي».(1)

وهذا الأسلوب التعليلي هو الذي كان معروفا ومنتشرا حتى أواخر القرن الثاني الهجري، وقد انتهجه جل النحاة النحاة، إن لم نقل جميعهم بدون استثناء لا فرق في ذلك بين المدارس النحوية، والمذاهب الفكرية اللغوية؛ ونعني بذلك على وجه الخصوص المصريين: البصري والكوفي، وفي هذا الصدد يقول مازن المبارك: «وهذا الأسلوب في التعليل كان معروفا ومتبعاً حتى أواخر القرن الثاني الهجري لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين، على تفاوت بينهم في الأساليب. إذ من الطبيعي أن يتأثر كل منهم بالطابع الذي غلب عليه من الفنون والعلم فيظهر هذا الطابع جليا في أسلوب عرضه للحجج والبراهين».(2)

وعلى الرغم مما عرف عن البصريين من نظرته للقياس، وعن الكوفيين من اعتمادهم السماع، فقد استعمل كلا منهما "السمع" كمادة علمية أثناء دراستهم للغة بمختلف مستوياتها سواء في ذلك درس الصوتي أو الدرس الصرفي، أو الدرس النحوي، أو ما إلى ذلك من مستويات الدرس المختلفة، وفي الجانب النحوي خصوصا أخذ الكوفيون السماع ككتلة خام بمعنى "علة" دون أن يتدخل النحوي ليفرض عليه نمطا معيناً من التفكير النحوي الجاهز، فقد كان هذا الأخير يكتفي بقوله: هكذا قالت العرب، وهكذا سمعنا عن

(1) - د. عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، ص 25.

(2) - المرجع نفسه، ص 25.

العرب، أو هكذا نطقت العرب: « وكل هدفهم هو تفسير كلام العرب أو توثيق نطق من النطوق دون أن يهدفوا من وراء ذلك لأي تعليل». (1)

وهنا نلاحظ أن النحوي في هذه الفترة كان يعلل دون أن يهدف إلى التعليل، بل كان جلّ همّه ينصبّ في تفسير التلوّن الإعرابي للكلم، وإعطاء تبريرات مقنعة عند الوقوف عند كل مسألة نحوية. ولكن التعليل كمنهج من مناهج التفكير العقلي ومبدأ من مبادئ التمرين العملي فرض نفسه بقوة العلمية وخاصة عندما وجد النحاة أنفسهم مجبرين على استخدامه بعد أن تغلغل في أعماق أساليب التنظير وطرق بناء الأحكام، فلم يكن لهم بدّ من بناء قواعدهم دون أن تكون العلة أحد دعائم ذلك البناء.

إلا أن الشطط الذي أخذ على سيبويه في عمله التعليلي هو أنه كان يخضع رقبة اللغة لسيف القياس أحيانا رغما عنها ويطوعها أحيانا في مواضع غير ذات تطويع لسلطان العقل النحوي على الرغم من أن اللغة بنت الحس والسجية النحوية والملكة الصافية، ولم تولد عن طريق القوالب العلمية والقوانين المضبوطة. هذا ورد عن سيبويه ولكنه لم يكن هذا كل ما ورد، صحيح أنه يطوع اللغة في بعض الأحيان لمقاييسه النظرية ويخضع ظواهرها لعموميات الباب المطرد. إلا أنه كان يعتني بالمعنى اعتناء شديدا والعلل التي كان يضعها كان يعتمد فيها على الذوق العربي الأصيل وطلبه للخفة واجتنابه للثقل، وفراره من القبح، وهو في ذلك ينتهج نفس مبدأ الخليل في التعليل، بل إنه كان واقعا لغويا تجسيدا للنموذج النحوي البصري: «وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ به كتاب سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى واهتمامها بقياس الشبيه بالشبيه وعمل النظير على نظيره، واهتمامه بإطراد الظاهر واعتماده ذوق العرب في طلبه للخفة وفراره من القبح نجد سيبويه كان ينتهج نفس مبدأ الخليل في التعليل، بل كان واقعا تجسيدا للنموذج البصري». (2)

(1) - المرجع نفسه، ص 25.

(2) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ص 46.

إن فضل سيبويه في الحركة التعليلية هو فضل في اتباع معلميه ولاسيما الخليل وأصحابه من طبقتهم، وربما يرجع له الفضل في دقة السير على مبدئهم في القياس، واستخلاص أو استنتاج العلل، ولذلك اعتبر "الكتاب" كتابًا تعليميًا؛ يعلم البحث، والنظر، والقياس: «وإذا كان لسبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في دقة السير على منهجهم في القياس والاستنتاج حتى بات كتاب سيبويه كتابًا يعلم البحث، والنظر، والقياس، والعلل»⁽¹⁾.

كما يمكن أن نعد ما أطلق الدارسون المحدثون⁽²⁾، المدرسة السيبوية أحد أهم المدارس القياسية والتعليلية في الفكر النحوي العربي. فقد كان سيبويه زعيم النحاة مرآة عاكسة لفكر الخليل ولمنهجه في البحث وأساليبه في التقعيد وطرقه في البناء النظري وجاءت أقيسته وعلله في كل ذلك إنعكاسا على مدونته وأن ما أضافه هذا النحوي أحياناً هو ما خالف فيه الخليل، وأضاف من صلب تفكيره واجتهاده الخاص.

والواقع أن مدار العلة عند سيبويه - بصفة عامة - مبني على أسباب لسانية بحثة بالرغم وهذا أمر عادي وطبيعي، أن تكون للعلوم جميعاً منافذ ينفذ من خلالها علماءها إلى أقطار المعايير والنظم القانونية ليخضعوا الطبيعة العلية لذلك العلم أو الفن لسلطان الفكر ويبينوا صحة نظرياتهم وقواعدهم حتى وإن خالفوا فيها طبيعة العلم بشيء قليل، وفي هذا الشأن نجد منى إلياس تصدر عن رأي صائب في مسألة مدار العلل النحوية، تقول: «وأكثر هذه العلل - كما وقع في كلام ابن جني - يدور على أصلين وهما الفرق والنقل والعلل التي مدارها على النقل أكثر ما تتجلى - كما تقدم - في العلل الصرفية ويلحق بها ما مبناه على مراتب الكلم في التمكن من أحكام النحو»⁽³⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 111.

(2) - د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس النحوي، (بحث في المنهج)، نشر الدار الجامعية - إسكندرية،

1992م، ص 79.

(3) - القياس في النحو، ص 75.

أما فيما يلي ذلك من أحقاب نحوية وعصور زمنية فقد اختلف الأمر وتغير الوضع؛ ونقصد بذلك بداية عهد التدوين من بعد الكتاب وهي بداية عهد التدوين اللغوي، والنحوي النظري، وهي كذلك مرحلة التأليف في أصول هذا العلم (النحو)، فقد انعكس الوضع .

وبعدما كان الكتاب فريد الوجود باتت مؤلفات النحويين والمؤلفين لا يحصى لها عدد وراحت تنتشر هنالك الظواهر النحوية النظرية، وتتشعب أساليب البحث والتأليف وتختلط بالأصول الصافية للتفكير النحوي أصول علوم أخرى كانت تدور في نفس فلكه، تلك التي التي اشتق منها بعض مناهجه. وتأثر بضرورة الاحتكاك العلمي بمؤثرات فكرية علمية خارجة عن طبيعة جنسه، ولكنها تشترك معه في مناهجه وتتحد معه في بعض مفاهيمه أو بعض أركانه النظرية. ولاسيما خصائص المنهج الإسلامي وأصول التفكير الفقهي، أضف إلى ذلك ما وصل إلى العرب من علوم وفنون: «وبعد انتشار حركة الترجمة وفتحهم على العالم الغربي وما انتقل إليهم من مناهج التفكير اليوناني المشبعة بالمنطق والمعركة في الفلسفة»⁽¹⁾. فعرفت العلة، باعتبارها من أركان القياس، تأثرا بالمناهج المترجمة ولكنه لم يكن بعيدا إلى ذلك الحد الذي يخرجها من طبيعتها الفكرية اللغوية العربية، مثلما ذهب بعض الدارسين المحدثين من أن المناهج الغربية كان لها عظيم التأثير على العلة؛ يعنون بذلك الخصائص المنطقية بصفة خاصة، كما أنهم يعتقدون أن الخصائص الإسلامية باتت من القلة بحيث لا يمكن أن تأثر: «أما في هذه المرحلة فقد انعكس الوضع، فإن الخصائص المنطقية أصبح لها الغلبة على فكر النحاة وآثارهم وصارت الخصائص الذاتية للمنهج الإسلامي من القلة والناشئة بحيث لم تعد للمؤسس في الأصول العامة»⁽²⁾.

وبعد أن وضع النحاة قواعدهم، وصنفوا معاييرهم، وأتموا تأسيس نظرياتهم العلمية وجدوا أنفسهم مرغمين على شرح هذه القواعد، وتفسير أحكامهم، اضطرتهم هذه الشروح

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 154.

(2) - د بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 78.

على تقديم العلة، فتنوعت أشكالها بتنوع أحكامهم؛ واختلفت أنواعها باختلاف فهمهم لهذه الأحكام أو باختلاف أنماط نقلهم العلمي، فقالوا: علة ملاحظة، وعلة سمع، وعلة شبه، وعلة إيراد، وعلة نظير، وعلة استعمال: «ولكنها في جميع أنواعها وجميع أنواع تفكيرهم واحدة، وهي في كل ذلك - في هذه الفترة الزمنية - مبنية على اعتبارات لسانية بحتة، حيث إن مدار العلة عند سيبويه مبني على أسباب لسانية بحتة شأنه شأن الخليل ومن سبقه، كما أنها كانت عندهم بنت الحس النفسي للغة والذوق العربي الأصيل، ومنبعها القريحة العربية الصافية، قبل أن تكون بنت الفروض العقلية والأساليب الفكرية أو التمارين الذهنية، وليست العلة عند سيبويه مبنية على اعتبارات بعيدة عن طبيعة اللغة، ولم تكن كذلك قائمة على الأفكار الدخيلة على روح اللغة»⁽¹⁾.

إنّ الحديث على هذه القضايا النحوية ينطلق من العلل بأنواعها ولاسيما إن تعلّق الأمر بالعلل المستنبطة والتعليمية والقياسية والجدلية.

يقول الزجاجي: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسرارها، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأنّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً»⁽²⁾.

فقد وجدت العلة النحوية مع وجود النحو والنحاة كلهم معللين - ذلك أنه كما أسلفنا (أي التعليل) طريقة من طرق التقنين ومنهج من مناهج إثبات الأحكام عامة - كما أن النحاة الأوائل استعملوا العلة بطريقة فطرية مستلهمة من وحي اللغة معتمدة على كثرة الشواهد: «وبعد أن فتح سيبويه الباب للتعليل اللغوي، والتأليف في الأصول النظرية باستعمال العلة بمختلف أنواعها، فقد تدفقت من خلفه المدونات اللغوية وكثرت المصنفات التي تبحث في علل كثيرة تتناسب طردياً مع كثرة الزمن»⁽³⁾، فكلما ازدادت المصنفات

(1) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 35.

(2) - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ص 38.

(3) - ابن النديم: الفهرست، تحقيق وتقديم د. مصطفى الشويبي، ص 96.

التي تبحث في علل النحو ازداد تنوع العلل وكثر البحث فيها بحسب نوع كل مصنف ومحتواه وأسلوب البحث الذي انتهجه صاحبه.

ولعل أولى هذه المصنفات مع ما أظن أنه كان قريبا من زمن سيبويه نفسه، فقد وضع -على حسب ما جاء به صاحب الفهرست: «أبو الحسن بن عبد الله الأصفهاني»⁽¹⁾ أول كتابين في علل النحو وهما على التوالي: "علل النحو" و"نقض علل النحو"⁽²⁾،

هذا الأخير الذي هو في نفس طبقة الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت: «وإذا كان لهذين الكتابين الذين تفرد بهما صاحب الفهرست -ابن النديم- وجود في السابق، فإننا نتفق أن تأليفهما قد وضع في أواخر القرن الثاني الهجري أو بداية القرن الثالث الهجري، وذلك بعد اكتمال نظرية الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوية وظهور كتاب سيبويه. هذان الأخيران اللذان ساعدا كثيرا على تبلور الفكر النظري النحوي»⁽³⁾، إن هذين الكتابين - إن صدق لهما وجود نحوي- فإنه لا بد أن يكون بعد تبلور الفكر النحوي واكمال منهج العلية، فأحدهما في (علل النحو، والآخري نقض العلل) في حين أن سيبويه نفسه كان يستعمل العلل بصورة نظرية، دون أن يشير إلى نقض العلل أو قوادحها، وربما كانت علل النحاة في فترة ما بين الحضرمي إلى الأصفهاني لا تتجاوز في غايتها - بغض النظر عن منهجها الموسومة به - وهو منهج متشابه إلى حد كبير، لا تتجاوز حدود البحث عن علل الإعراب، حيث يحاول أصحابها وضع عللهم النظرية وفق ما يقتضيه مقتضى الحال العلمي والتطبيقي. ثم نجد كذلك بعده أحد الشخصيات النحوية البارزة في مجال التعليل النحوي ألا وهي:

يعقوب بن أبي يعقوب ابن أبي إسحاق الحضرمي⁽⁴⁾: «والذي يرجع نسبه إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كبير المعللين وإمام القياسيين (ت 117 هـ)»⁽⁵⁾، والذي قال

(1)- المصدر نفسه، ص75.

(2)- المصدر نفسه، ص96.

(3)- خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص131.

(4)- السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، مجلد 2، ص 112.

(5)- ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص 322.

عنه ابن سلام الجمحي إنه أعلم أهل الصنعة بالحروف والاختلاف في قراءة القرآن ومذاهبه وتعليه: «يعتبر أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف والاختلاف في القرآن ومذاهبه وتعليه»⁽¹⁾، فقد كان هذا الأخير أحد أئمة النحاة المشتغلين بعلل النحو باعتماد منهج القراء: «والواقع أن منهج القراء التعليلي يختلف اختلافاً بينا عن منهج غيرهم من النحاة المعلنين»⁽²⁾.

وقد وصف منهج القراء لدى بعض النحاة المحدثين بالسداد العلمي والاتساق المنطقي، حيث نجد سعيد الأفغاني أحد هؤلاء المؤيدين لمنهج القراء، قال: إن موقف القراء علمياً ومنطقياً ومنهجياً سديد متنسق وإليك الدليل:

- موافقته رسم المصاحف المجمع عليه.

- موافقته رسماً من رسوم العربية.⁽³⁾

وقد كان لمنهج العلة في مطلع القرن الثالث الهجري على يدي أبي علي بن المستنير المعتزلي البصري (ت 206هـ)⁽⁴⁾ شأن عظيم وإذا كان العلم من نفس طبقة يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي كذلك: «حيث كانت وفاته بعده بسنة واحدة، وعلى الرغم من تقارب عهدي الرجلين وحتى مواطنهما إلا أنهما كانا على اختلاف بين في منهجهما التعليلي»⁽⁵⁾، ففي حين انتهج يعقوب منهج القراء في التعليل فقد ذهب أبو علي المشهور بقطرب منهجاً تعليلياً مخالفاً لاسيما إن عرفنا أنه كان من المعتزلة: «وبالرغم من افتقارنا لمدونه الموسومة "بعلل النحو" فإن قطرباً على ما ذكرت لنا كتب التراجم والطبقات النحوية كان شديد الاهتمام بالجملة النحوية وإذا علمنا أن الرجل كذلك من

(1)- ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، ص 164.

(2)- د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 211.

(3)- ينظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، ص 29-30.

(4)- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت- لبنان، (د.ت)، ص 215.

(5)- د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 107.

معتقني فكر المعتزلة الذي يعد تقديم العقل أكبر مبادئه، فإنه لا بد أن تكون علله النحوية تعتمد تقديم العقل في طبيعة منهجها». (1)

وبذلك نرى أن المناهج المعتمدة في الأخذ بهذا المبدأ من المبادئ التفكير النحوي منذ الوهلة الأولى تستند إلى حد كبير إلى معارف أصحابها، واختلاف ثقافتهم الخاصة وتتنوع ميولاتهم العلمية الشخصية، منذ بدء التأليف فيه.

ثم جاءت بعد ذلك طائفة من النحاة الذين عنوا بالعوامل والتي هي نوع خاص من العلل: «من بين من أشار إلى هذا الموضوع النحوي الكوفي أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي الذي وضع في العوامل والأفعال واختلاف معانيها كتاباً، ثم جاء عبد الله بن هشام بن معاوية الضرير (ت 209هـ) الكوفي بعد ذلك فألف كتاباً: في العوامل». (2)

إن تلك الطائفة من النحاة اعتنت عناية خاصة بالعوامل في النحو، والتي هي حسب رأينا ليست إلا نوعاً خاصاً من أنواع العلل» (3)، وقد كان للكوفيين في هذه الأخيرة حصة الأسد من التصنيف والتأليف حيث صنف فيها ولأول مرة أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت 118هـ) (4): «كتاباً في حدود العوامل والأفعال واختلاف معانيها». (5)

ثم جاء من بعدهم أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، وقد نهج المبرد في كتابه: (المقتضب) طريق الاستقصاء للعلة وتتبعها حيث قام بتقصيها وتتبعها علة بعد علة، فتراه في باب الإمالة يقول: «وليس كل ألف تمال لعلة إلا ونحن ذاكروها إن شاء الله». (6)

ولعل المبرد أشد نحاة عصره اهتماماً بمنهج العلة وتقص لها وكان أسلوبه في ذلك متفرداً لأنه كان يردف العلة بالأخرى وليس ذلك يعني ردفها أو إلحاقها ببعضها بطريقة

(1) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 107.

(2) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ج 2، ص 242.

(3) د. خالد الكندي: التعليل النحوي، ص 113.

(4) د. خالد الكندي: التعليل النحوي، ص 124.

(5) المصدر نفسه ص 289.

(6) المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت)، ص 311.

الفلاسفة الذين يرون أنها رديف الحكم، وذلك ما حدث عند بعض النحاة الذين جاؤا من بعده: «ثم ظهر في القرن الثالث من عني بالعلة عند النحويين حتى باتت العلة عنده رديف الحكم النحوي لاتفارقه ولاينبغي لها في -اعتقاده- أن تفارقه، كما هو الأمر عند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)»⁽¹⁾.

وتأبى العلة في المائة الثالثة للهجرة أن تختتم إلا على منهج أحد أعلام هذا الفكر النحوي الذين أدلوا بدلوه في مجال التعليل والعلة النحوية ألا وهو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف (بكيسان)، وقد ألفت هذا الأخير كما ورد في معجم الأدباء لياقوت الحموي كتابًا وسمه: «المختار في علل النحو»⁽²⁾ في حين ذكره صاحب الفهرست بـ: «المختار»⁽³⁾ فقط، أما صاحب بغية الوعاة فقد ذكره بعنوان: «علل النحو»⁽⁴⁾.

وقد اتفق أصحاب هذه التراجم على موضوع ومحتوى الكتاب وعلى الرغم من عدم اتفاقهم على عنوان الكتاب، وهو يظل كتابًا في (علل النحو) فقد عني صاحبه اعتناء شديداً بالعلة وعرف بانتقائه لها بعد طول اختيار، وذلك دليل أيضاً على حرصه على انتقائه لها بعد تمحيص، أما عن منهجه التعليلي: «فكيسان رجل عرف باعتداله المذهبي واستقامته الفكرية، وقد كان ذلك منعكسا على منهجه التعليلي»⁽⁵⁾.

وبذلك نستطيع أن نرسم صورة تقريبية عن منهج العلة من خلال اعتمادنا كيسان محطة نحوية، فنحاول جعله مرتكزا علميا تتحصر فيه الروى والأحكام، حيث يمكن أن نقول: إن منهج العلة أخذ طريق الاعتدال انطلاقاً مما عرف عن ميزات الفكر النحوي في هذا العصر.

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 67.
(2) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص 112.
(3) - ابن النديم: الفهرست، تحقيق وتقديم د مصطفى الشويبي، ص 556.
(4) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص 112.
(5) - د. خالد الكندي: التعليل اللغوي في الدرس النحوي القديم والحديث، ص 133.

ولندع العلة النحوية تتراوح بين مناهج نحاة هذا القرن لننتقل إلى فترة تالية ببداية القرن الرابع ودخول العلة عهد جديد.

أما العلة في القرن الرابع فلها مثال آخر مع مصنفي هذا القرن والفكر المعرفي العلمي العام الذي شاع فيه وتشبع العلماء منه، والذي لا بد قبل الحديث عنها والخوض في بسط منهجها، وأهم المصنفات والمصنفين الذين تناولوها، لا بد، أن ننوه إلى دور المنطق، وعلم أصول الفقه، وعلم الكلام في صوغ منهاج أصول التفكير النحوي.

حيث إنه بدايةً من مطلع هذه المائة الرابعة للهجرة تكدرت مشارب الفكر النحوية الأصلية وامتزجت بمناهج النحاة الأصيلة، مناهج أخرى -حتى وإن كانت هي الأخرى أصلية بالنسبة إلى منابعها أو مشاربها- عندما اختلطت بالفكر النحوي غيرت أسلوبه. ولعل العلة أكثر المناهج النحوية تأثراً بهذا التغيير المنهجي، فلما أصبح أصحابها يغترفون أفكارهم من معين غير ذي نحو بحث، بسبب كثرة العلوم وامتزاجها، واختلاف الثقافات واحتكاك المبادئ والأفكار، في وقت ذاعت فيه الترجمة وكثرت التعاملات بين أصحاب هذه العلوم، كما قد نجد العالم الواحد مختص في أكثر من علم واحد، فباتت مناهج العلوم ممتزجة مع بعضها البعض من نحو، إلى فلسفة، إلى منطق، إلى علم الكلام، إلى أصول الفقه كلها التي تتغلى في بوتقة واحدة. وفي "عرض تاريخي": «كانت نظرتنا إلى كتاب الإيضاح فيما سبق نظرة عامة، استعرضنا خلالها المواد التي احتوى عليها أو تألف منها. ومن حقّ الزجاجي علينا بل من حقّ الكتاب نفسه أن ننظر إليه بصورة خاصة، لا نتجه بها إلى المادة العلمية المعروضة فيه، وإنما نوجهها إلى تطور هذه المادة أو تاريخها. ومن الغبن للزجاجي أن ننظر إليه من خلال كتابه على أنه نحوي فقط، وهو الذي كان فيه نحويًا يبحث مسائل النحو ومشكلاته كما يبحثها غيره، وكان -إلى حد ما- مؤرخاً يستعرض الآراء النحوية استعراضاً تاريخياً؛ فيبدأ بها منذ نشأتها الأولى ثم يحاول تتبع

سيرها على ألسن النحويين، فيطلعنا بذلك على جانب من جوانب تطورها أو تاريخها النحوي». (1)

وبالرجوع إلى آراء الزجاجي نجد قوله في (باب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض): «قال سيبويه: ليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتوتين، وليس ذلك في هذه الأفعال، هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، فإنّما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولاً، ثمّ أعود للذكر باقي العلة إن شاء الله». (2)

ولعل كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) يعدّ نقطة جديدة في منهج العلة ونقطة واضحة في دراسة مسائل التعليل النحوي. يقول عباس حسن في حديثه عن التعليل: «عرفنا ما كان من أمر "القياس والسماع". واختلاف الآراء فيهما، وفي عصور الاحتجاج، وأثر ذلك في المسائل النحوية. وبقيت مسألة تتصل بالقياس أيضاً أو تتفرع منه؛ تلك هي مسألة: "التعليل" فلست ترى حكماً نحويّاً ولا قاعدة من قواعد النحاة - إلا لها تعليل؛ يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوي - على حسب مقدرة النحوي، وتمكنه من زمام اللغة والجدل، ورغبته في التتوق، وإظهار البراعة؛ فالفارسي غير العربي». (3)

والجديد الملاحظ على منهج العلة النحوية في هذا القرن: «من خلال الإيضاح هو تأثير الفكر الفلسفي اليوناني في مجال فكر النحاة العرب، فبعد أن كانت العلة النحوية بنت الحس اللغوي الأصيل، وكان أصحابها يمتطونها كوسيلة لبحث مختلف الأصول النظرية التي تأسست عليها النظرية النحوية والتي كانوا يعتقدون من خلالها أن الحكمة العربية تختفي وراء تلك الأساليب والتراكيب اللغوية وتلك هي المسوغات التي تأتي من خلالها

(1) - د. مازن المبارك: الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، ط2، 1404هـ - 1984م، ص 68.

(2) - الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ص 107.

(3) - اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط2، القاهرة، 1971م، ص 143.

اللغة في قالب منظم وفي شكل قواعد وأحكام وضوابط. ولا يخفى علينا أنّ العلل طرحت ونوقشت في صورها المادية والمعنوية من عهد أرسطو.

وقد قال السيوطي (من القوادح في العلة: فساد الوضع): «ومنها "فساد الوضع" قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى، كأن يقول الكوفي: إنّما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنّهما أصلا الألوان. فيقول له البصري: قد علّقت على العلة ضد المقتضى، لأنّ التعجب إنّما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى. والجواب: أن يبين عدم الضدية، أو يسلم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر»⁽¹⁾ ومن البديهي بهذا الشأن أنّ العلل قد عرفت ألواناً من البرهان والبيان وصارت تعرف مع المناطقة والفلاسفة شرحاً ضافياً يعود إلى العلل المادية والصورية والفاعلية والغائية.⁽²⁾

«ويقرب هذه العلل من الفهم أنّ العلة المادية هي التي يجاب بها سؤال: ما الشيء؟ والعلة الصورية هي ما يجاب بها عن كيف؟ والعلة الفاعلية هي التي يجاب بها عن: من فعل الشيء؟ والعلة الغائية هي التي يجاب بها عن لم؟»⁽³⁾ فها هي العلة من جديد في هذا القرن تتقمص فكراً آخر وأسلوباً مخالفاً وغاية مخالفة كذلك، حيث تطبعت هذه الأخيرة بطابع القاسم المشترك بين جميع العلوم، حيث تطبعت بطابع المنطق وتقمصت جلابيب الفكر الأصولي الفقهي وتزينت بحلية علماء الكلام.

وعلى الرغم من أن الزّجاجي نفسه حاول في كثير من الأحيان الهرب من تأثير المنطق ومن سلطان الفلسفة وما يتبعها من علم الكلام. فلئن استطاع هذا العلم أن يؤكد

(1) - السيوطي: كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، 1396هـ - 1976م، ص 160 - 161.

(2) - انظر: د. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1973م، ص 131.

(3) - المرجع نفسه، ص 131.

«ما تواضع عليه النحاة العرب الأوائل أصبح هو المنهج الذي تبعه النحاة المتأخرون ولم يضيفوا إلى ذلك إلا أشياء قليلة من حيث التنظيم والتبويب والتعليل وتوضيح المبهم»⁽¹⁾.

ويبدو من هذا كله أنّ كبار النحاة في البصرة والكوفة قد منحوا للنحويين فرصة الجدل في بحث العلل النحوية وفق الفكر الفلسفي والمنطقي والكلامي والفقهية: «نقول إنّ علّة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فمادام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلّة ثابتة، وما دامت العلّة ثابتة سليمةً عن المضارعة كان حكمها ثابتاً... وما ذهب إليه نحاة البصرة هو الذي أخذ به النحاة المتأخرون وعم التراث النحوي العربي إلى اليوم، لأنّ هذه الصيغة موجودة في اللغات السامية للدلالة على الأمر، ويؤكد هذا الرأي الأستاذ إسرائيل ولفنسون في كتابه "تاريخ اللغات السامية" معتبراً فعل الأمر في هذه اللغات قسماً قائماً بذاته، وهو أقدم صيغة فعلية في اللغات السامية»⁽²⁾.

ثم جاء أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الخزرجي (ت 340 هـ): «والذي صنف الإعراب في جدل الإعراب والخزرجي أحد النحاة الذين أعقبوا الزجاجي على منهجه، وبالرغم من أن الرجلين كانا من نفس الحقبة الزمنية، ومن نفس المذاهب الفكرية النحوي»⁽³⁾. - ونقصد البصري - وعلى الرغم من اتفاقهما كذلك في الأخذ بمنهج الجدل الكلامي إلا أنّ الخزرجي كان أبعد تأثراً من صاحبه فيما يتعلق بقضية تطبيقه لمنهج العلل، ولعل عنوان الكتاب يدل على مدى الإعراب الذي تسبب فيه منهج المتكلمين في علل النحو عند هذا النحوي.

وبذلك توالت المصنفات التي عالجت موضوع العلة في النحو في هذه المئة النحوية المتميزة: «وظلت كتب علل النحو رائجة تفوق كتب نقض العلل، ونحن لا نزال في القرن الرابع الهجري فنجد منها الشيء العظيم ونجدها تمثل جزءاً هاماً من مضمون

(1) - عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري - دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م ج1، ص 49.

(2) - التعبير الزمني عند النحاة العرب، ص 142.

(3) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 117.

كتب التراث النحوي التي حوت العلة وعالجتها وقسمتها وجرّدتها، من حيث ماهيتها وأنواعها»⁽¹⁾. وفي هذا القرن الرابع خصيصاً حضيت العلة النحوية بقدر كبير من المصنفات التي عالجتها وجزّعتها وجرّدتها: «ولم تكن تلك المؤلفات حكراً على مذهب من المذاهب النحوية دون الأخر، فقد اشتغل بها النحاة عامتهم سواء كانوا في ذلك بصريين، أو كوفيين، أو بغداديين، أو مصريين، أو شاميين، ولعل الكوفي الضرير (هارون الحائك) أحد الكوفيين حيث ألف كتاباً في العلل سماه (العلل في النحو)»⁽²⁾.

ويتضح لنا جلياً أن عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي السنوي (ت 347هـ) وهو صاحب أسرار النحو والراجح أن كتابه كتاب علل وعنوانه يدل على ذلك: «والراجح أنه من كتب العلل لأن عنوانه يدل على ذلك ولأننا نجد نظيره في التسمية كتاب أسرار العربية لابن الأتباري المتوفي (513-572هـ) والذي قصد به صاحبه أن يكون كتاب تعليل كما يظهر من فاتحة الكتاب ومضمونه التطبيقي»⁽³⁾، فأسرار الشيء هي خباياه التي تختفي وراءها حقيقته وجوهره، وكذلك هي علل النحو إنما هي أسرارها التي تختفي خلفها جوهره وتتضلل من تحت حجابها الحكمة العربية والسر اللغوي وأصالة الفكر اللغوي.

17- التعليل النحوي والقراءات القرآنية

عندما نتحدث عن التعليل النحوي والقراءات القرآنية نشعر بأن نضوج ذلك عند اللغويين كان في القرن الرابع للهجرة الذي أعطى زخماً معرفياً لهذه التعليلات النحوية: «ولم نزل في القرن الرابع الهجري حتى وجدنا اتجاهاً جديداً في التعليل النحوي يتجه إلى القراءات القرآنية، نذكر ما صنّفه أبو منصور الأزهري (ت 370هـ)»⁽⁴⁾. وفي آخر ذلك القرن كثر التأليف في العلل النحوية فقد شهدنا أبا الحق بن أحمد عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) والذي ألف كتاباً على منهج القراءات والقراء في التعليل النحوي سماه:

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 97.

(2) - د. خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 131.

(3) - المرجع السابق، ص 109.

(4) - المرجع نفسه، ص 89.

(مؤلف مختصر العوامل) ثم نجد مع أواخر هذا القرن كتابًا آخر هو كتاب (علل النحو)⁽¹⁾ لأبي الحق محمد بن عبد الله البغدادي والمعروف بـ: (ابن الدارات) وقد كان العالم أحد النحاة المنشغلين بموضوع العلة النحوية.

ويأبى موضوع العلة أن يختتم في هذا القرن الرابع إلا على أيدي أعظم نحاة الدهر وأكثرهم باعًا في إرساء هذه قواعد الصنعة وتثبيت مناهجها، وأخصبهم فكرًا وأعمقهم تمحيصًا وتدقيقًا لمسائل النحو، وأعزهم بثًا في مد علة هذا العلم وإرساء قواعده.

ذلك هو النحوي العظيم والعالم الجليل أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) الموصلي النشأة واضع كتاب (الخصائص)، والذي عالج فيه بصورة موضوعية تنظيرية، مباحث كثيرة من أصول النظرية النحوية باستخدام مبدأ السماع والقياس في العلة النحوية، ففي الجزء الأول من هذا المصنف عالج أهم قضايا العلة النحوية، وفصلَ فيها بأسلوب علمي وذلك حين قسم هذه العلة إلى قسمين: نوع لا تطيق النفس غيره، ونوع مستكره للنفس، وإن تحملته على مضض وتجشم: «كما عالج مسألة العامل اللفظي، والعامل المعنوي، وأجاز أن يعلل الحكم الواحد بعلتين كما اشترط المراد من العلة، ورفض عله العلة أو العلة الجدلية»⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يرى مازن المبارك: « ونحن إذا وصلنا لابن جني فقد وصلنا إلى مشارف الصنعة وبلغنا زعيم أهلها في القرن الرابع الهجري بلا منازع»⁽³⁾. ثم يستطرد بذلك ليجر رأيًا لسعيد الأفغاني لسنا نتردد كذلك في استساغته مفاده أن: «ابن جني ذروة القياس وفلسفته وأنه أعلى علماء العربية كعبًا في جميع عصورها»⁽⁴⁾.

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 117.

(2) - علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص 135.

(3) - مازن المبارك: النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، 1981م، ص 102.

(4) - سعيد الأفغاني: في أصول النحو العربي، دار الفكر، بيروت، د ت، ص 42. ينظر: مازن المبارك: النحو العربي، ص 59.

وفي أصول النحو العربي وقف أبو الفتح عثمان بن جني وقفة طويلة يشرح فيها ظاهرة العلل النحوية ويدرس ويصنف آثاراً حولها مما لما لم يسبقه إليه النحاة من قبل⁽¹⁾. وقد كان ابن جني يجري وراء ذلك إلى غاية محددة وهي أن يبين حكمة العرب في لغتهم ويتصدى من جهة أخرى إلى كل من استخف بالعلل التي صنتها العرب من وراء هذه الحكمة. وظلت طرائق النحويين في التعليل والإقناع قائمة على أساليب المتكلمين، وبالرغم من أن ابن جني كان قد ألف كتاباً صغير الحجم في (علل التثنية)، فكانت الأساس الذي قامت عليه نظرياته ونسجت من حوله معايير: «ومن الأدلة على أن النحويين الأوائل بنوا أصولهم، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو، أنهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود، وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية خاصة. وهذا بين في كتاب سيبويه، حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء، كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضاً، غير أبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود»⁽²⁾.

ويتضح لنا من خلال آراء النحاة المحدثين أن منى إلياس قد أعطت للقياس في النحو العربي مساحة فكرية شاسعة، لتعيد بذلك دقة النظر إلى قضايا القياس وأركانه، ولا سيما العلة منها، حيث إنها صنفت كل ذلك لوفق منهج يعمد إلى اعتماد الحس اللغوي، ويبدو في هذا أنها كانت متأثرةً بمنهج النحاة الأوائل وبخاصة ابن جني الذي كان: «في تصنيفه لعلل النحو إنما كان يعتمد منهج الحس والشعور، ويستلهم الفطرة والذوق غير محتاج إلى الدليل والبرهان لأن علل النحو لا تقدم بين يديها براهين المهندسين وإنما أساسها الذوق والطبع»⁽³⁾.

ونلاحظ أن ابن جني يميل إلى الجانب النفسي، ويحيل إلى الطبع باللغة وعللها ويستكره ما لا يمكن أن تطيقه النفس إلا عن تجشّم ويرى في ذلك أن علل النحو لا بد أن تحال على النفس البشرية وتتطبع بطابع الشعور والحس اللغوي الفطري، ولكنه بذلك

(1) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 123.

(2) - د. منى إلياس: القياس في النحو، ص 130.

(3) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 113.

ينتفر بشدة من علل الفلاسفة والمناطقية، ويتغرب بأسلوبه عن العلل الجدلية، أو ما نسميه علة العلة، فالعلة عن ابن جني ضربان: «ضرب واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره وهذا لاحق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله على تجشّم وهذا لاحق بعلل الفقهاء، فالأول لا بد منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها، ومنع الابتداء بساكن، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الداعية للإمالة»⁽¹⁾.

18- مدرسة أبي علي الفارسي ودورها في مناقشة القياس والعلل

يعتبر أبو علي الفارسي أحد زعماء الفكر النحوي في القرن الرابع وهو الذي اعتبر مدرسة نحوية قائمة بذاتها وقد منح العلة بطاقة هويتها: «وتطورت الدراسة النحوية في القرن الرابع الهجري تطورا كبيرا على يد أبي علي الفارسي وهناك عرفت العلل النحوية منهجها القائم بذاته المستقل عن بقية المناهج الأخرى، حيث يمكن أن نقول إن المدرسة الفارسية النحوية أعطت العلة استقلالية خاصة، ومنحتها هويتها ببطاقة الهوية التي عرفت بها»⁽²⁾.

ونحن لا نزال نتخبط بين علل هذا القرن التي أتقلت كاهل النحاه وأتقلوا بها كاهل الدرس، وباتت العلة شغلهم الشاغل، والباب الوحيد الذي يستطيع أن يثبت النحوي به تفوقه وبراعته الفنية، وقدراته الفكرية كذلك. فكثرت المناقشات بين النحاه، وطال أثر الجدل، واستنقوت غولة العلة حتى بات كل النحاه يتمرسون بالعلل تدرس الرياضي بالتمارين الرياضية التي يبرز بها عضلاته وقوته البدنية، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب أذكى نار البحث وأضاف إلى دائرة العلل أبعادا فكرية جديدة وأضاء دروبًا جديدة في التفكير النحوي، إلا أنه من جانب آخر كان ذو وبال كبير على العلة بوصفها مبدأً من مبادئ التفكير العلمي اللغوي مما انعكس الدرس النحوي بوجه عام.

(1) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ، ج1، ص 152.

(2) - د علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ، ص 87.

فقد شكل أبو علي الفارسي قطباً فكرياً نحويًا خاصاً، وقد تميز بمناهج وأساليب خاصة، إلى حيث يمكن القول إن الفارسي كان مدرسة قائمة في حد ذاتها: والمدرسة حسب الفكر النحوي هي حركة علمية تتحد فيها الرؤى وتتفق المناهج: «أما أبو علي الفارسي فمن المؤكد أن اتصاله بالاعتزال لم يقف عند حد الإمام المتعاطف مع ثقافة المعتزلة فحسب، بل بلغ مبلغ الأخذ بهذه الثقافة في كثير من الجزئيات التي تعرض لها في بحوثه النحوية، حتى إنه يمكن الزعم بأنه قام بدور المبشر بالفكر المعتزلي بين قرائه

وتلاميذه في وقت كان فيه الاعتزال شبهة دينية»⁽¹⁾. والحديث عن علل أبي علي الفارسي لا بد أن يكون متزامنا مع الحديث عن السيرافي، فكلاهما عاش في عصر واحد وشهد منهج علل النحو على يديهما أسلوبا متميزا - إن لم نقل منفردا - .

وكان أبو سعيد السيرافي (ت 538هـ): علماً من أعلام نحاة القرن الرابع الهجري ورمزاً من رموز التطور النحوي العربي، وهو الذي نعول عليه كثيراً في رسم ملامح المنهج النحوي وإبراز خصائص الأسلوب التعليلي وإرساء أسسه الخاصة بهذا القرن: «والنحو عند السيرافي قائم على التعليل العقلي، والحجاج المنطقي، ومن اليسير أن نفسر ذلك إذا علمنا أنه تناول كتاب سيبويه وهو كتاب نحو وقياس ثم أفاض علينا من نزعة عقلية، وهو العالم الجدلي المتكلم، والإمام الفقيه الذي أفتى في جامع الرصافة خمسين عاماً على منهج أبي حنيفة النعمان»⁽²⁾.

وفكر السيرافي والفارسي ماهو إلا انعكاس لذلك التطور العميق الذي حدث في الحياة الفكرية الإسلامية بصفة علمية وفي ميادين الدرس اللغوي الفسيحة بخاصة، فقد تأثرت الحياة الإسلامية بجملة من المؤثرات الفكرية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها تأثير الثقافة الإغريقية، وما طبعت به من تأثير الفلسفة على شتى مجالات الدرس، فكان من الطبيعي أن يتأثر الفكر العربي بهذا الفكر الإغريقي وأن يُطبع بطابع خاص ، وقد شهدت لهما معظم كتب النحو ببالغ التأثير بالفكر الفلسفي وليس عجيباً أن ينعكس ذلك على

(1) - المرجع السابق، ص 87.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 123

أسلوبهما في التفكير النحوي على منهجهما في التعليل النحوي : « وإن كان تأثر السيرافي والفارسي بالبحوث المنطقية حقيقة يؤكدتها انتاجهما النحوي». (1) ولكنهما مع ذلك هاجما المناهج الفلسفية بقوة ومناهج المناطق المنتحين وثارا ضد الأساليب المنطقية والمنتبع لإنتاج الشيخين قد يلاحظ ذلك التناقض بين ما يدعوا إليه الشيخان من مقاطعة الفكر الفلسفي وتجنب متاهات المناطق وبين ما هو حقيقة مجسدة في مؤلفاتهما، حيث غلب الاسلوب الفلسفي على أسلوبيهما وباتت عللهم النحوية مرآة يرى من خلالها القارئ مدى تأثرهما بعلم المناطق، فقد نحى منهج العلة من خلال فكرهما المناهض للفكر الفلسفي وما يلجأ إليه من براهين عقلية والأعيب ذهنية منحى من الناحية النظرية يمكن اعتباره كذلك، لكن عللها لم تكن كذلك بل كانت عكس المنهج الذي دعا إليه الشيخان، وهذا ما يحتاج إلى تفسير: « كان من الطبيعي إذن أن يهاجم السيرافي والفارسي المنطق وأتباعه ويتكلمان به كمنهج من مناهج التفكير العقلي ولو سكتا عنه، وعنهم كان ذلك السكوت هو موطن الغرابة، وإذن فإن الذي يحتاج إلى تفسير ليس هو هجوم السيرافي والفارسي وإنما هو أخذ كل من السيرافي، والفارسي على الرغم من رفضهما المنهج المنطقي نظراً بهذا المنهج تطبيقاً، إذ كيف يطبق هذان الشيخان الأساليب المنطقية مع مخالفتها لما يعتقدان أنه الحق منهجاً وفكراً». (2)

وتلك هي أهم الإشكاليات التي اعترضت طريق الدرس النحوي وكيفية تطبيق مناهجه من الناحية العملية في هذا القرن، ولذلك فإن علي أبو المكارم كان على قدر كبير من الصواب عند طرحه لهذه الإشكالية في دراسته الموسومة: (تقويم الفكر النحوي)، بل ومعالجته لها كذلك بطريقة جد صائبة وهي الإشكالية نفسها التي طرحها مازن المبارك والتي عالجها كذلك بأسلوب جيد: و«لعل الكشف عن الدوافع التي تحيط بهذا الموقف من مواقف الطرح الفكري في القرن الرابع الهجري أو بعض بقايا هذا الصراع وتوضيح بقايا ما له من آثار تفكير النحاة ومواقفهم من المشكلات التي عاصروها». (3)

(1) - د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي دار، ص 86.

(2) - المرجع السابق، ص 61.

(3) - المرجع السابق، ص 86.

فعلى الرغم من تتكل السيرافي ونظيره الفارسي من هذا التأثر بأساليب الفلسفة وزرياتها من الفكر اليوناني، وعلى الرغم من نفورهما الشديد من المنطق وهذه حقيقة تؤكدها آثارهم ومصنفاتهم النحوية وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على الصراع الفكري النحوي الداخلي الذي احتدم بين النحوي ونفسه، وعلى الرغم من رزية النحاة من مناهج الفلاسفة وأسلوب المناطق إلا أنهم كانوا هم في حد ذاتهم آخذين بمبادئه مطبقين لمناهجه هذا إضافة لما تأثروا به من خصائص علم الكلام وأصول الفقه، والجدل الذي اتخذه النحاة منفذاً ينفذون من ورائه إلى عملهم الفلسفي. ولعل القضية هنا في حاجة إلى بعض التفسير: «وهذا الهجوم من الفارسي والسيرافي على المنطق، وأتباعه ليس بالأمر الغريب، ولكن الغريب في الأمر هو أخذهما بمبدأ التفكير المنطقي، ولاسيما فيما تعلق بالعلة كمنهج نظري - من حيث المبدأ- ومع ذلك نجدتهما يطبقان هذا المنهج بحذافره في مصنفاتهم». (1) يقول علي أبو المكارم في معالجته لهذه الإشكالية: «هذا الهجوم على المنطق نظراً وعلى المسرفين في تطبيقه في مجال البحث النحوي خاصة لا يؤثر في تلك الحقيقة التي أشرنا إليها منذ قليل؛ وهي خضوع البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية لسبب يسير جداً وهو أنّ هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق قد تأثروا به بالفعل في انتاجهم النحوي». (2)

وبذلك نختم حديثنا عن أعيان هذه المرحلة وعلمائها ممن اهتموا بالنحو وعملوا على شرح علله وعنوا ببحث مقاييسه. هذه الفترة المتميزة في زمن هذه الصنعة النحوية، جعلت أهمية كبرى لبحث العلل وتحليلها. وقد كانت لفظة علة من المصطلحات المعجمية التي أولى لها المعجميون والنحويون أهمية بالغة، ولا يعطي ابن جني تعريفاً دقيقاً للعلة على -الأرجح - وإنما كان مفهومها عنده مقتبساً من كلام الفقهاء والمتكلمين وبالتالي أصبحت كلمة علة تتضمن معاني معجمية وقانونية ودينية. (3)

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 85.

(2) - المرجع نفسه، ص 53.

(3) - انظر:

ولم تأتي نهاية هذه المرحلة إلا و"علل النحو" قد اكتملت وموضوعاتها قد أنت جنيها: «وهكذا لم يبلغ القرن الرابع نهايته حتى كانت علل النحو وموضوعاته ذات قيمة ترمقها أنظار النحاة ويتبلور فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار»⁽¹⁾.

إن هذه القضايا كلها؛ تجعل الدراسة مطالبة بالوقوف على المفاهيم والأنشطة اللسانية التي تمثل خطى التأويل الإجرائية؛ ذلك أن العلة حسب تصورنا اللغوي هي تصور علمي مركزي تتعقد حوله جميع أفق التواصل النظري النحوي؛ ومن ثم فإن النظام اللساني الذي يبوره هذا التصور المنهجي لا بد أن يستجيب لسنن الجماعة اللسانية التي تعاقبت على نظام لغوي ما وتعارفت على على قوانينه بصورة اجتماعية عرفية؛ وإن كانت هذه الجماعة غائبة عنا غياباً جسدياً فإنها تبقى دائماً في حال حضور متواصل مع الباحث من خلال معطياتها الفكرية وتصوراتها العلمية وفقاً لمجموع المصنفات والموروثات المدونة في التراث النحوي، فالمورث اللساني يشكل حليفاً قوياً في تطعيم الدراسات اللسانية ضد أي شلل فكري، أو أي إعاقة عملية في مختلف المراحل الإجرائية وتسنى الجوانب الإيدولوجية لهذه الأخيرة.

19- المنهج الظاهري وأثره على العلة النحوية:

ولعل أكبر المحطات التي ستوقف أي باحث وفي ظل المنهج الظاهري هي أشهر نحاته وأكثرهم باعاً في تخريج مسائل النحو وأطولهم يدا في استخراج أقيسته وعلله ألا وهي محطة الزمخشري، وابن الأنباري (ت 577هـ).

وتجدر الإشارة قبل ذلك كله إلى بحث العلل النحوية التطبيقية كما أن أول المدونات النحوية التي نعى بها تتعلق أساساً بالعربية والإعراب: «على أن الإعراب، والعلامة الإعرابية على الخصوص لا تعدو أن تكون أداة للكشف عن المعاني الوظيفية في الجملة كالفاعلية والمفعولية وغيرها من مجموع هذه القرائن التي تتعاقب على الجملة من أجل أن تؤدي الجملة وظيفتها وتتل مكانتها في سياق الكلام، لأن النظم نظم الكلام

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي (العلل النحوية نشأتها وتطورها)، ص 192.

(ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبه)»⁽¹⁾، وقد ذهب النحاة إلى هذه الآراء مثل: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي المغربي⁽²⁾: «وكان في الأندلس في حدود الثلاثين بعد الأربعمائة وقد تزامن وجود هذا الأخير مع وجود حدث جليل. وهو ظهور الإمام أبي محمد بن أحمد بن سعيد الفارسي الأندلسي المعروف بـ "ابن حزم" (383-456هـ)⁽³⁾». وهو الفارسي الأصل هو فقيه مال عن مذهبه الفقهي الأول إلى مذهب آخر التزمه وعرف الأسنوي: « وهو فقيه مال عن مذهب الشافعية ثم انحرف عنه إلى مذهب الظاهرية إلى مذهب داود بن علي ومن تبعه من فقهاء الأمصار»⁽⁴⁾. وهو أحد تلاميذ أبو حيان وهو الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي المتوفى سنة (773 هـ)⁽⁵⁾.

إن هؤلاء النحاة المذكورين أعلاه هم في أغلب الأمر فقهاء منتحين، وبناء على معطيات حضارية جديدة وأبعاد ثقافية نشأت في هذا القرن، وانطلاقاً من أبعاد فكرية، ومذهبية، مخالفة للمعهد نشأت كذلك حركة نحوية كعادتها تسير مجريات الفكر الحضاري، وتواكب المعنفات العلمية والدينية.

وقد كانت الظاهرية هي سمة هذا العصر، وروح الفكر الإسلامي المستلهم من تغيرات القرن، وتجديدات الفكر، والمستوحى من تغيرات وتبدلات الحياة الفكرية الحضارية الإسلامية. وقد عرف الفقيه (ابن حزم الظاهري) في نشر أفكار هذا المذهب الديني وعمل على استخراج أحكام الدين انطلاقاً من ظاهر النص الشرعي، ومن المنطلق الذي يقول: «إذا كانت أفعال الله لاتعلل فليس في الشريعة بمعلل، ولا يبحث عن علة للنص كالبحت عن علة فعله تعالى»⁽⁶⁾. وهذا باختصار هو مفاد مبدأ الظاهرية المعمول به، فقد ردوا القياس الجلي والعلة المنصوصة كما قال ابن خلدون ترد إلى النص: «فقد

(1) - بكرى عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 162.

(2) - الفيروزآبادي: البلغة في أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، الكويت ص 141.

(3) - المرجع السابق، ص 253.

(4) - د. بكرى عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 97.

(5) - السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 2، ص 264.

(6) - د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص 96.

ردوا القياس الجلي، والعلة المنصوصة إلى النص لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع مجالاتها». (1)

فالمذهب الظاهري كمبدأ من مبادئ التفكير العقلي، ومنهج من مناهج التفكير الديني يتمثل في الأخذ بظاهر النصوص وإنكار الاجتهاد بالرأي، مادامت المادة الأصلية التي تحتوي الأحكام الشرعية والفصل في جميع القضايا، والمسائل الفقهية والدينية موجودة بنص صريح: «فكان بذلك منهج ابن حزم يتمثل في الأخذ بظاهر النصوص وإنكار التقليد وإياحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص التامة ولذلك ذهب ابن حزم إلى أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه ويدعي أن ذلك حكم الله تعالى، وأن ما يصل إليه برأيه هو حكمه هو وليس حكم الله تعالى». (2)

بذلك يكون ابن حزم قد سد جميع أبواب الاستنباط والقياس وما العلة في ذلك إلا وجه من أوجه القياس الي أنكره: «وبذلك يكون قد سد باب الاستنباط والقياس والاستحسان والتعليل وله في ذلك أدلة يزعم أنها تؤيد موقفه فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (3)». (4)

ومن هنا انطبع الفكر النحوي ببعض سمات الفكر الفقهي، وتسربت إليه أفكار ليست من بنات الفكر النحوي التقليدي، وهذا هو باب التجديد الذي انفتح وبدأت رياح التغيير تهب هادئة فاترة دون أن يستشعرها النحاة، ودون أن تنتبه إليها عقول المحافظين منهم فتردأها في أول أمرها قبل أن تستفحل، ويدب دبيبها في مناهج العلم، ومن هنا اتسم النحو في بدايات هذا القرن الخامس ببعض ميزات الفكر الظاهري، وإذا كان (ابن جني) فتح أبواب القياس على مصارعها ورأى أن النحو كله قياس، فإن القياس والعلة بالنسبة لهم في الفكر النحوي الجديد والمصبوغ بأصابع الفكر الظاهر قولاً ورأياً مخالفاً في ذلك

(1) - نقلاً عن: د بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 42.

(2) - المرجع السابق، ص 65.

(3) - سورة الأنعام، الآية: 38.

(4) - د. بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 58.

تماماً، فإذا كانت النصوص الشرعية لا تعلق؛ فكذا هي الأصول والقواعد والأحكام النحوية لا تعلق.

ومن أعلام المنهج التعليلي الظاهري نجد أن بخلاف ابن حزم ومنهجه ممن لم يتأثروا بعد هبوب تلك الأفكار:

- الزمخشري (ت 583هـ): وقد وضع في النحو أول كتاب شامل ي النحو بعد سيبويه سماه (المفصل) ولكن الفرق بينهما هو خروج الزمخشري عن الواقع اللغوي في كثير من الأحيان؛ وكان أسلوب الجدل غالباً على عله ذلك إذا علمنا أنه أحد أعيان النحو المعتنقين الفكر المعتزل وأكثرهم مساهمة في ربط الفكر النحوي بروابط فكرية منطقية وجدلية، وبخاصة إذا عرفنا أنه من كبار المعتزلة الذين أسهموا في التفكير العقلي والأساليب الجدلية: «أما الزمخشري فقد قوم لكتابه المفصل من الصلة بين العربية، والعلوم الإسلامية. وقال إن أصول الفقه مفتقرة إلى علم الإعراب، وهو قبل ذلك من كبار المعتزلة فلا عجب أن نجد في كتابه نحواً مصبوغاً بالصبغة النظرية التي عرفناها من قبل»⁽¹⁾.

كما أن كشاف الزمخشري كان صورة عن مفصله: «فقد كان مفصل الزمخشري ككشافه نصاً منطقياً أبدع العقل في صياغته وتحليل أحكامه»⁽²⁾.

- أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ): وقد جمع ابن الأنباري بين التأليف على منهج أصول الفقه، والتأليف على منهج الجدل والمتكلمين. ولذلك فقد جاء منهجه التعليلي وفقاً لإنصافه محاولة جادة للتوفيق بين أنصار المذهبين: الكوفيين والبصريين، بعد أن احتدم الصراع الفكري بين المدرستين، وازدادت الهوة الفكرية اتساعاً وعمقا بين أرباب الصنعة في كلتا المدرستين: «لم يكن أثر النزعة المنطقية في النحاة إلى ذلك الحد الذي يجعلهم ينسون منهجهم النحوي، ليركضوا مسرعين وراء أسلوب علمي قد سيطر على

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 178.

(2) - المرجع نفسه، ص 188.

الوسط الثقافي والفكري لجل العلوم السائدة. والنزعة المنطقية سواء عند المتكلمين، أو عند المعتزليين من المفكرين اللغويين العرب وأصحاب الأصول والجانب الديني؛ لها أثرها على الفكر وليس على المنهج النحوي باعتباره الطريق الموصل إلى الأحكام». (1) فقد كانت إلى جانب النزعة المنطقية التي تدعو إلى تغليب سلطان العقل نزعة أخرى مناهضة لها ومعاكسة لاتجاهها؛ ولعل الزمخشري وأبو البركات الأنباري أبرز المناهضين للنزعة المنطقية المتغلبة.

أما الفقه وعلم الكلام فقد كان لهما من الأثر على الاتجاهات النحوية، والسلطان على النحاة ما لا تتحجب حقائقه على دارس اللغة، وما لا يخفى دوره عن باحث المجال الواحد، فمن الطبيعي أن تؤثر العلوم المختلفة بمناهجها المتنوعة في بعضها البعض وتتأثر كذلك في البيئة الواحدة، وحتى خارج المجال الواحد: «وتأثر النحو بعلم آخر كان قد سبقه إلى الحياة، وشقّ طريقة إلى ميادين الجدل ومجالس المناظرات فيها، وذلك هو علم الكلام الذي نبغ الكثير من أعلامه قبل أن يكون النحو في الحياة شيئاً مذكوراً». (2)

وقد كان الكلام من العلوم المنتشرة ساعة قيام الحركة النحوية لاسيما في عصر النشأة وفترة التدوين وهو أحد أنواع العلوم العقلية التي نادى أصحابها بتحكيم العقل وتغليبه على الافتراضات، وقد تميز هذا العصر بإحاطة علمائه بجميع العلوم ومزجهم لمناهج العلوم بعضها البعض: «ومضى زمن الإحاطة والمزج، وذهب هؤلاء العلماء، وأخذت العلوم تسنقلُ شيئاً فشيئاً بعضها عن بعض، ولكن أفكار النحويين ظلت عالقة بأساليب الفقهاء وأحكامهم، لا يذكرون القاعدة اللغوية أو النحوية حتى يبادروا إلى الفقه يلتمسون فيه الشبيه والنظير». (3) وهذا ما جاء واضحا من خلال منهج ابن الأنباري التعليقي - وهو الذي يعنينا أكثر في هذا المقام - فإنه يبدو من خلال:

(1) - د. بكرى عبد الكريم: ابن مضاء (وموقفه من أصول النحو العربي)، ص 123

(2) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 156.

(3) - د. مازن المبارك: النحو العربي (العلّة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 102.

أ- **الإنصاف في مسائل الخلاف:** ومن خلال قراءة واحدة عابرة له يتبين أن صاحبه كان من المنشغلين بمبدأ العلية وأنه كان على اهتمام كبير بها، بل إنها محور فكرة كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأساسها، فهو يحاول أن ينصف كلا الفريقين - ونعني بذلك الفريقين المتنافرين نحويًا وهما أنصار المذهبين البصري والكوفي - حقه في المسائل النحوية، هذا الإنصاف إنما يكون بناءً على مدى قوة حجته ومدى بيان برهانه، ولعل ذلك كله يكمن في العلة التي تعتبر موطن النقل ومكمن السرّ في نصره لهذا الرأي أو هذه المسألة عن الأخرى وهو يستعين في ذلك إلى حد كبير بمنهج الفقهاء وطريقة فصلهم في الأحكام والمسائل الشرعية ولاسيما القياسية والمتشابهة منها. أما عن منهجه التعليلي فقد بات واضحاً من خلال مؤلفاته أنه منهج يعتمد أسلوب الفقهاء، كيف لا خاصة إذا علمنا أن الأنباري نحوي معتدل لم يتعصب لأي من الاتجاهين كما أن أسلوب الفقهاء في استخراج الأحكام والقياس قد غلب على أسلوبه النحوي في محاولة التوفيق بين الفريقين .

ب- أما كتاب "أسرار العربية" فهو نوع آخر من الكتب التي صنفها على منهج الفقهاء وأصول الفقه: «وقد كان هذا الكتاب أكثر عناية بالعلل وشرحها باعتماد منهج المناظرة والجدل»⁽¹⁾.

ج- أما "لمع الأدلة": فالواضح من خلال العنوان أن الكتاب يبحث في أصدق الأدلة وأقواها برهاناً، وهو إنما يحوم في جل موضوعه على علل النحو وطريقة اتساقها.

ومن خلال تتبعنا لثلاثية العالم (الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، لمع الأدلة) استخلصنا أن ابن الأنباري صاحب الفضل العظيم في توطيد الصلة بين العلوم الثلاثة، النحو، والفقه، والكلام: « وقد زاد ابن الأنباري توطيداً للعلاقة بين النحو، وعلوم

(1) - د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 156.

الكلام، وعلوم الفقه، وأصبح الجدل في النحو صنعة توضع لها العلل وتؤلف في أصولها الكتب...»⁽¹⁾

وقد أضحت العلة غاية ومطلبا يرجى لنفسه بعد أن كانت في بداية نشأتها مجرد وسيلة معرفية وأداة أو مبدأ حتى أن النحاة اتخذوا من العلل أُلغاز وأحاجي شبيهة بألغاز العامة التي يختبرون بها ذكاء بعضهم البعض إلى درجة أنه بات من الصعوبة؛ بل من المستحيل في بعض الأحيان إدراك معناها أو فهم المراد منها، ولذلك ظهرت في مطلع القرن السادس للهجرة حركة نحوية على العادة مناهضة لسابقتها أراد أصحابها من خلالها وضع حد لتلك الألاعيب الذهنية التي لا تمت إلى النحو بصلة .

20- الدعوة إلى تيسير النحو ورفض العلل الثواني والثالث:

- ابن مضاء القرطبي (512- 592 هـ):

يشكل ابن مضاء القرطبي منعرجاً حاسماً في حياة الدرس النحوي ومناهجه، فقد كان الرجل الفقيه ذو المذهب الظاهري أول من هزّ الحركة النحوية بقوة، حين حاول زعزعة أفكار النحاة وهدم مبادئهم الأصولية، فقد سعى إلى تخليص النحو من تلك القيود والأغلال البالية التي أرهق بها النحاة كاهل الدرس طيلة عدة قرون من الزمن. فقد سعى أن يبيث روح التحرر ويفشي بذور الفكر الظاهري التي تشبع منها، وإن لم يكن مشيعاً لمبدأ الظاهرية بكل حذافره. كما أن ثورته التي تحمل دعواه إلى التحرر من العلل الثواني والثالث، والعوامل لم تكن ثورة من أجل هدم أركان النحو الأصلية من جذورها النظرية للقواعد النحوية، ولكن دعوته كانت اهتماماً واسعاً بتسهيل النحو وتيسيره أو تبسيطه وعدم إتقال كاهل الدرس والدارس معا بكثرة العلل والعوامل فالتشيع للظاهرية يعني الاحتكام إلى ظاهر النص القرآني دون الاجتهاد بالرأي، وإلغاء القياس والعلل والعامل، وهذا مخالف لما جاء به القرطبي في نهضته.

(1)- د بكرى عبد الكريم: أصول النحو العربي (في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي)، دار الكتاب الحديث، ط، 1999م، ص 123.

فتورة ابن مضاء على أصول النحو لم تكن ثورة كلية؛ وإنما كانت على بعض فروعها، فهو وإن دعا إلى الاستغناء عن العلل الجدلية التي منبعها الفكر الجدلي عند المتكلمين، ومنشؤها أسلوب وطريقة البحث عند المناطقة والفلاسفة، وإن ثار على نظرية العامل فهذا، من باب الإنصاف العلمي وإحقاق الحق، عمل جبار والتفاته فريدة من نوعها في عصره. لأن تلك الأساليب المنهجية في المسائل النحوية - خاصة فيما يتعلق بجانب العلة - لم تكن تمت إلى التفكير النحوي بصلة، هذا إن لم نقل إلى التفكير اللغوي بوجه عام. وقد ساعد في بث فكره وبحث أساليبه وطرقه في التفكير النحوي ما أتيح له من أجواء عامة اجتماعية وظروف سياسية، ومحيط بيئي، وطابع عقلي خاص لاسيما إذا علمنا أن دولة الموحدين التي زانها القرطبي لعبت دوراً كبيراً في إنكاء روح البحث العلمي المتحرر «على أن روح التحرير لم تمت وإنما أصبحت لها ظروف بيئية وعقلية، فعلت منها ثورة أرادت تحرير البحث النحوي من الأغلال التي أثقلت كاهل الدرس والأساليب التي لا تمت إلى طبيعته بسبب، بل كانت وليدة المنطق المجرد والافتراضات النظرية البعيدة عن الواقع والتقليد المغالي للفقهاء والمتكلمين قام بهذه الثورة ابن مضاء القرطبي الذي أراد الرد على النحاة وأنكر بعض أصولهم ونادى بتحرير النحو من قيودهم»⁽¹⁾.

فبعد أن غالى النحاة من أساليبهم الفلسفية والمنطقية وبعد أن صار النحو صورة ومرآة عاكسة لأساليب الفقهاء وجدل المتكلمين، من جميع المدارس والمذاهب الفكرية النحوية من بصرية، إلى كوفية، إلى بغدادية، إلى شامية وصولاً إلى المصرية، فقد كان القرطبي صاحب الثورة على أنصار مزج المناهج والخلط بين الفكر النحوي - الذي له من الخصائص الفكرية والعلمية ما تجعله مغايراً عن بقية العلوم - بالفلسفة، والفقه، والمنطق، والكلام، والجدل: « وابن مضاء أمره مشهور في كتابه (الرد على النحاة) ذلك الكتاب الذي يهاجم فيه نظرية العامل، ويرى أن المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر، وأنه لا لزوم لقول بالعلل الثواني والثالث، بل يكفي أن يقال في تعليل الرفع والنصب

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 96.

والجر: كذلك قالت العرب. وهذا هو المذهب الظاهري في النحو، يقلد فيه ابن مضاء المذهب الظاهري في الفقه». (1)

من جهة أخرى كانت حركة التحرر تهدف إلى تخليص النحو من تلك القيود الفلسفية والأغلال الفقهية والعوائق الكلامية التي ربطه بها النحاة على مر العصور وتوالي القرون ولاسيما القرنين الرابع والخامس: « وجدت حركة التحرر في ابن مضاء خير نصير لها يدعو إليها ويشرح أهدافها ساعده في ذلك ظروف ملائمة أتاحتها عصره وظروف هيأتها له طبيعة الحياة العقلية في دولة الموحيين، وذلك لأن ابن مضاء عاش في الأندلس في عصر كان الحكم فيه بأيدي جماعة تمردت على المشرق، فبعد أن كان المشرق علمه وأدبه وفنه... وبعد أن كان... أصبح من اليسير أن تهاجم أصول الفقه هؤلاء العلماء، لأن الثقة فيهم فقدت». (2)

فقد أراد ابن مضاء أن يرجع بالنحو إلى طبيعته الأصلية الأولى التي خلق عليها قبل أن تبتدع فيه البدع، وتسن في مناهجه الخرافات، فينحرف بنتائجها إلى الضلال، فحاول هذا الأخير وسعه أن يبحث في أصالة المناهج النحوية، فعاد إلى السمع وهو أحد المناهج الأصلية في النحو، فقد اهتم القرطبي بالسمع اهتماما شديدا، وقد كان هذا المبدأ العلمي أحد العناصر والأساليب البحثية التي قام ونشأ عليها الدرس اللغوي قديما عند العرب، فدعا إلى إحياء المناهج اللغوية العربية الأصلية، وقد كان شائعا عند الكوفيين أكثر من البصريين: « ولقد بلغ اهتمام القدماء بالسمع إلى القمة عند ابن مضاء القرطبي الذي استغنى به عن كافة العلل الثواني والثالث حيث يقول: ومما يجب أن سيقط من النحو العلل الثواني والثالث... » (3)

(1) - د. أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ط1 ص 57

(2) - المرجع السابق، ص 180.

(3) - د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، (دراسة إيستيمولوجية)، ص 107.

والسمع بمفهوم الظاهريين يكاد يشكل ظاهر النص، وهو ككنته كلامية دون أن يتدخل النحوي، يشكل المظهر الظاهري للغة أول النص اللغوي المبحوث عن الأحكام فيه. فالسمع كان أحد مبادئ الدرس اللغوي في بدايته لا سيما في فترة وضع القواعد وسنّ القوانين النحوية، ولكنه ما لبث أن تحول إلى علة يعتل بها اللغوي، فقولته: هكذا نطقت العرب، وهكذا قالت العرب، نوع من أنواع العلة يعرف بالعلة السماعية وهذا المبدأ أو هذا النوع من العلة كان معروفا وشائعا حتى عصر سيبويه: «وكان يكفيهم إذا أعوزهم الدليل أن يوردوا شاهدا سمعوه عن العرب»⁽¹⁾.

كما اتسمت العلة في هذه المرحلة كذلك بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى. وقد كان النحوي يراعي المعنى في جميع وجوه إعرابه له وعدم الخروج عنه: «وتتصف هذه التعليقات أيضا بأنها تلتزم موافقة الأعراب للمعنى، فلم يكن للنحوي أن يجيز وجها من الأعراب متعددة دون مراعاة المعنى والاختلاف عنه، وهذا الاستهداف للمعنى بل والخروج عنه»⁽²⁾.

فكانت غاية هذه الحركة النحوية المتمردة هي العودة بالنحو إلى أصلته وإلى طبيعته الأولية، وأحقيقته وجوهره الذي وجد عليه: «لقد كانت غاية ابن مضاء أن يحذف من النحو ما سيبتغي به عن غيره منه وأن يسير على ما أجمعه على الخطأ فيه... وتتحقق هذه الفكرة في رأيه بإلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلة الثواني والثالث، وإبطال القياس وترك المسائل كل ملا يفيد النطق»⁽³⁾.

ودعوى ابن مضاء بعد ذلك تكون في ضرورة إسقاط العلة الثواني والثالث، وهي ما يعرف عند أهل الصنعة بالعلل الجدلية والنظرية، وأما إبطال القياس في النحو فإننا

(1) - د. جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين (دراسة إيستيمولوجية)، ص 159.

(3) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 99.

(1) - ابن جني: الخصائص 132/1.

(2) - المصدر السابق، 122/1.

نعنفد أنها دعوة باطلة من القرطبي ولو أنه دقق النظر أكثر لعلم أن النحو لا يتحقق إلا بالقياس. قال ابن جني: « النحو كله قياس»⁽¹⁾ وقال في موضع آخر يؤكد فيه أن أساس علم النحو هو المقاييس التي تستنبط منها الأحكام: « النحو علم مستنبط بالمقاييس»⁽²⁾

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد في دعوى الرجل ما يقيم العلم، ويخدم أصول التفكير في مبادئه ومناهجه السياسية: « والحق أن محاولة ابن مضاء كانت تنظر إلى واقع اللغة وتهتدي بأراء الأولين من أذكفاء النحويين وكانت بعد ذلك تستمر تمرد أهلها المذهبيين في رد بعض أصول النحو القديم. ولكنها مع ذلك لم تكن أكثر من صيحة دوّت في أواخر القرن السادس ثم دفنت ولم تترك وراءها من الأثر أكثر مما يتركه النجم الهاوي من ليل مضيء»⁽³⁾.

وتلك هي طبيعة العلة النحوية في مختلف مراحل الفكر النحوي في كتب التراث اللغوي، فمن حيث نجدها انطلقت أول الأمر من واقع اللغة ومن صلب الحس اللغوي العربي حتى أضماًها حر الجدل والنظر ويقمون تلك المحاولة من القرطبي، وإن لم تجد صدى لها إلا بعد قرون.

وقد يكون العمل الذي أريد به التغيير كان يبدو في المرة الأولى عملاً طائشاً وتصرفاً تهورياً، إلا أنه في الواقع كان ضرورة ظرفية وحتمية علمية، لا بد من خوضها: « فلقد كان لابن مضاء في نظريته آراء نافذة كمراعته لغاية النحو الأصلية والعناية بما يكفل تحقيقها، وغاية النحو في رأينا أن يصل بنا إلى معرفة كلام العرب والتكلم عن ستمه وأن يكون ضابطاً يحكم نطقنا ويوجهنا في استعمال الألفاظ المفردة»⁽⁴⁾.

(3) - د مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 119.

(4) - المرجع السابق، ص 125.

21- الألفية النحوية وورها في العودة بالنحو إلى مناهجه الأصلية.

وأما مطلع القرن السابع فقد بزغ فيه نجم ابن مالك (601 - 672 هـ) الشهير بألفية النحو والتي أضاعت بنورها مشارق الفكر النحوي ومغاربه: « فما إن ظهرت هذه الأخيرة حتى انهال عليها العلماء بالشروح، والتفاصيل التي طبعت في معظمها بالطابع المنطقي القائم على الحدود والتعريفات الفلسفية بدءاً بابن ناظم الألفية، إلى غاية شرح ابن عقيل. »⁽¹⁾ وقد أعقب ابن الأنباري ابن مالك الذي صاغ قواعد النحو كلها في ألف بيت من الشعر وأصبحت قواعده النحوية معروفة بالألفية: « لم يكد يمضي على وفاة ابن الأنباري ثلاثون سنة حتى ظهر في مطلع القرن السابع الإمام أحمد بن عبد الله بن عبد المالك الذي صاغ النحو في ألفيته المشهورة، فانتشرت أيما انتشار وأقبل عليها العلماء شرحاً وتعليقاً وتفصيلاً. »⁽²⁾

وقد لعبت الألفية دوراً كبيراً في تثبيت قواعد النحو، وتدعيم أصوله التي قام عليها بناؤه النظري، ذلك أن مالك استطاع أن يؤسس مدرسة نحوية بفضل اجتهاداته العلمية، وبفضل أسلوبه الفريد في الدراسة، كما لا يخفى على باحث اللغة ذلك الأثر العظيم الذي تركه أبو حيان في إذاعة هذه المدرسة، وإخراج أصولها، ونشر مبادئها، والتعريف بها: « ولونظرنا إلى أبي حيان من زاوية الألفية بخاصة، وكتب ابن مالك بعامة لراعنا أن مدرسة ابن مالك في النحو، نما تثبتت قواعدها، وتدعمت أصولها وقويت أسسها بفضل أبي حيان الذي لم يكتف بالدراسة العابرة لألفية ابن مالك كما اكتفى ابن المرحل، بل مهد الطريق لهذه الألفية وغيرها من مصنفات ابن مالك من كتب أسهمت في الدراسة النحوية إلى حد يومنا هذا. »⁽³⁾

وعلى الرغم من عدم اعتراف أبي حيان بعظيم فضل الإمام عليه وعلى الدرس النحوي ككل، إلا لك لم يمنعه من التشهير بمدرسة ابن مالك وتقريب الدارس منها وبسط

(1) - د مازن المبارك: النحو العربي (علة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 136.

(2) - المرجع نفسه، ص 139

(3) - د. عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام (في القرنين السابع والثامن للهجرة) ص 255.

أصولها فروعها، ذلك من خلال تلك الجهود التي بذلها في شرح الألفية، وكل مدونات ابن لك، وكذا التعليق عليها أونقدها، وتفسيرها وإبانة غامضها. ومن شروط العلة عند ابن مالك أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في كثير من المسائل ما ومن ذلك أنه خطأهم في قولهم : «إن علة اعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له هو قبوله لصيغة واحدة ومعان مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب».(1)

22- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت707هـ):

ما كاد نجم ابن مالك يفل حتى ظهر وأضاء نجم آخر، وقد حاول ابن هشام الأنصاري من خلال مغني اللبيب أن يغني النحو وأصوله، وقواعده، عن جميع الشوارد ويختزله ، لأنه من خلال العنوان يتبدى لنا واضحا أن ابن هشام يحاول أن يغني كل دارس حاذق ذكي عن كثرة الكتب والتصانيف، وكثرة الكتب التي تطرقت للإعراب وهو بمحاولته هاته إنما يريد أن يستخلص زبدة النحو، وعصارة النحاة وفي تركيب اسم الكتاب ما يدل على هدف صاحبه الذي يحاول أن يغني الدارس عن كثرة الشعب في التأليف النحوي.

أما عن منهج العلة، فقد بات واضحا من خلال المغني تأثر ابن هشام بمنهج الفقهاء وقد غلب عليه النزعة الفقهية حتى باتت مسيطرة عليه ومع ذلك فهو لم ينجح في اغناء اللغوي العربي عن كتب الأعراب .

- أما أبو حيان (ت745هـ):

وهو أثير الدين أبو حيان صاحب التفسير المعروف بالبحر المحيط، ومصنف: التذليل، والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب: «وقد قيل إنه كان ظاهريا ثم تمذهب للشافعي، وقيل أنه لم يزل على ظاهريته والحق أنه كان

(1) - السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو العربي، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد أحمد قاسم ، ص 62.

من الأئمة المجتهدين فلم يحبس فكره على مذهب واحد وكان واسع المعرفة بالنحو واللغة والتفسير وكان النحو أغلب عليه». (1)

وهو يرى في العلل الوسيلة لمعرفة أحكام القرآن وتفسير آياته لأن: « النظر في كتاب الله تعالى يكون من وجوه، الوجه الأول علم اللغة: إسما وفعلا وحرفا، والوجه الثاني في معرفة الأحكام التي للكلم في العربية من جهة أفرادها ومن جهة تركيبها ويؤخذان له من علم اللغة». (2)

وعن منهجه في التعليل، فأبوحيان لا يشغل نفسه بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة لتدل على مقدرتهم الذهنية، والعلة أصل للقياس وأنه لا قياس من غيرها، وقد كان جل اهتمامه ينصب في القياس: «وإنما يهتم بالقياس من حيث هو، فإن حادت قاعدة عن أصوله، وجب أن يسأل عنها، ومعنى ذلك أنه لا يهتم بعلة القياس أولاً، وإنما يهتم بالقياس نفسه، لأن القياس ليس عنده أمراً عقلياً يرجع إلى التفكير أو المنطق، وإنما مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد واتساع السماع». (3)

21- العلة في القرن الثامن :

أما القرن الثامن فقد كان لمنهج العلة النحوية فيه اتجاها مغايراً عن المؤلف، وقد عرفت العلة مساراً فكرياً مخالفاً حيث سارت العلة في هذا القرن الثامن أشواطاً أبعد ولاسيما عند الإسنوي (ت773هـ): وهو أحد تلاميذ أبو حيان وهو الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي الشافعي صاحب كتاب (الكوكب الدرّي في استخراج الفروع الفقهية من السائل النحوية) (4). وهو فقيه منتهى مارس الفقه وتمكن من أصوله ثم انتقل إلى النحو فأسقط أسلوب الفقه على النحو.

(1) - المرجع السابق، ص 136.

(2) - المرجع السابق، ص 4 13.

(3) - ا دعبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام(في الرنين السابع والثامن من الهجرة) ص 4 13.

(4) - المرجع نفسه ص 134.

ونظرة واحدة للعنوان كقيلة بإعطائنا فكرة عن موضوع هذا المؤلف، حيث نلاحظ أن الكاتب يمزج بين العلمين (الفقه والنحو) ويستعمل أحدهما كأداة لإستخراج أحكام الآخر واستنباط فروعه: « لم يكتف الإسنوي في كتابه هذا بوضع أصول النحو على أصول مذهب الفقه، بل سار شوطاً أبعد فمزج بين العلمين وخرّج فروع أحدهما على الآخر كما سار ابن جنّي ولا بتقليد الفقهاء في أساليبهم وتصانيفهم كما فعل ابن الأنباري، وقد ذكر أنه كان سبّاقاً إلى تأليف كتابين ممتزحين من هذين الفنين، علم أصول الفقه، وعلم العربية؛ أحد الكتابين في تخريج الفقه على المذاهب الأصولية. والثاني في كيفية تخريجه على المسائل، وأمطريقته في هذا الكتاب فتقوم على ذكر القاعدة النحوية بإختصار ثم إيجاد ما ترتب عليها من الفروع الفقهية ومثال ذلك»⁽¹⁾.

والملاحظ أن العلة سلكت على يديه منهاجاً مخالفاً لأستاذه أبي حيان، حيث اعتمد هذا الأخير ذكر القاعدة النحوية بصيغة مجملة وبأسلوب يعتمد الإيجاز، ثم يشرع بعد ذلك في إيراد تعليقاته التي كانت تأتي في شكل سيل متدفق تشعب الأحكام السابقة وتعزز النظرية التي توصل إليها أولاً، فالأحكام أولاً ثم العلة في المقام الثاني. ذلك أنها في شكل تفصيل عن مجمل وتوضيح عن رأي مسبق، فقد أتبع طريقة استطراد العلة بعد القواعد من منطلق نظري فقهي مفاده أن القاعدة النظرية أو الحكم أهم من العلة أو السبب النحوي وذلك مقتبس من علوم الشريعة وأصول الفقه لأن الحكم في الدين يأتي أولاً لأهميته والعلة التابعة لذلك الحكم تأتي ثانياً، لأنها أقل شأنًا وأهمية منه.

22- خصائص التعليل في القرن التاسع إلى العاشر الهجري:

أما خصائص التعليل في القرن التاسع الهجري وبدايات القرن العاشر فإننا نجعلها من اهتمامات الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي بوصفه أحد الملمين بالتراث اللغوي العربي، وقد كان من أبرز أعلام القرن التاسع الهجري، وتوفي السيوطي (ت 911هـ). كما وضع كتاباً في أصول النحو على أسلوب أصول الفقه، وسمه: (الافتراح في علم

(1) - المرجع السابق، ص 125.

أصول النحو)، حيث كان تصنيفه لأصول النحو على أسلوب الفقهاء ويقدم لكتابه هذا قائلاً: «هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع، لطيف المعنى ظريف المبني، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو "أصول النحو" الذي هو بالنسبة إلى النحو، كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه».(1)

قال السيوطي (في أقسام العلل) ما نصه: «قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي في كتابه (ثمار الصناعة): اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهي للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً: وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استنقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى».(2)

كما أن الجديد بالنسبة لموضوع العلة من خلال هذا الكتاب هو التقسيم الذي قسمها إليه السيوطي، حيث جعل أنواع العلة النحوية - على غير سابق لها - تنقسم إلى أربع وعشرين نوعاً.

وقد كان السيوطي من خلال الاقتراح أشد العلماء في هذا القرن عناية بمسألة العلل النحوية، كما عالج الموضوع في اقتراحه بشكل مسير ومبسط أكثر. حيث أحصى العلل وعددها ثم جردها وقسمها: «وجملة القول إن تيار التأليف في علل النحو، واستقصائها، وتعدادها وتنوعها أخذ طابع البحث النظري المماثل للبحث في أصول الفقه، وهو الذي

(1) - السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو العربي، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد أحمد قاسم، ص 21.

(2) - السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، ص 115.

طغى على منهج العلل في كتب التراث النحوي من القرن الرابع، حيث كان لها ارتباطٌ وثيقٌ بالعلل في أصول الفقه»⁽¹⁾.

وللسيوطي أيضا كتابان في النحو أحدهما: الأشباه والنظائر، وثانيها هو المزهري في علوم اللغة. أما الأشباه فقد كان موضوعه وأسلوبه مشابهًا للاقتراح، حيث يهرع الرجل إلى العلمين: الفقه والنحو ويستخلص منهما ما تشابه من الأحكام والعلل وكأنه بذلك يريد أن يؤكد حقيقة علمية مفادها: أنه لكل حكم في علم من العلمين نظيره في الحكم الآخر ولكل علة في علم النحو نظيرتها في علم الفقه، وكأن العلمين متناظرين لديه بالنسبة إلى محور وهمي، فلكل نقطة في فضاء علم الفقه نظيرتها في فضاء علم النحو بالنسبة لهذا المحور الثابت.

والذي أدى بالسيوطي وغيره من النحاة إلى التفلسف هو أنهم قاسوا علل النحو على علل المناطقة والفلاسفة الذين يقولون إن لكل علة معلول وكل سبب مسبب ولكل عامل معمول، وهذا ما لا ينطبق على قواعد النحو.

وخلاصة لما سبق نستطيع أن نقول إن منهج سار بين أساليب وترعرع في ظل أفكارهم ومذاهبهم ومعتقداتهم، وتباينت أساليبهم في التعليل تباين مناهجهم فيه وقد كان لكل واحد فيهم طريقته الخاصة منذ بدء الدراسات اللغوية إلى يومنا هذا. وقد كان للخلافات المدرسية أثر في توجيه منهج النحاة كما، كانت رغبة كل واحد منهم في الظهور والتميز مما عقد علل النحو وأبهم وظيفتها الأساسية أضف إلى ذلك تشبع النحاة بمناج العلوم السائدة وذلك مما أغرق العلل في متاهات الجدل والفلسفة وهذا ما كان سببا في تعقيد منهجها في كثير من الأحيان. على أن هذا لا ينفي أن لتباين المناهج واختلاف الآراء جانبه الإيجابي من حيث تنافس النحاة في الدرس والتحصيل، وكثرة المؤلفات مما عاد بالنفع على الدرس النحوي .

(1) - د مازن المبارك: النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، ص 175.

الفصل الثالث

العلل النحوية:

محاولة لسبرها من خلال بعض النماذج

التطبيقية

الفصل الثالث: العلل النحوية محاولة لسبرها من خلال بعض النماذج التطبيقية

لما كانت كتب النحو العربي التي عالجت موضوع العلة بصورة كاملة أو جزئية، وذلك على اختلاف مناهجها، وتباين أساليبها ممارسة للعلل النحوية ممارسة عملية تطبيقية؛ ارتأيت أن يكون هذا الفصل الأخير من البحث يحمل زياً تطبيقياً عملياً، وذلك لمختلف العلل النظرية التي سبق الحديث عنها في الفصل السابق بنماذج وأمثلة حية من المسائل والقضايا النحوية التي اتفق فيها، أو اختلف النحاة على موطن العلة أنواعها، لأنهم كانوا يعتمدون قانون دعم آرائهم النحوية بالحجة والدليل، وتثبيت أصول قواعدهم النظرية ببحث الأمثلة والنماذج العملية التطبيقية، قصد الإفادة العلمية والعملية معاً.

فقد عمل النحاة منذ البداية على تتبع فكرة العلة في النحو العربي بوجه يشمل الجانبين معاً النظري والتطبيقي، ولئن حاولت في الجزء السابق أن أرصد حركة التعليل النحوي بمسار منهجي زمني، وحاولت ما استطعت أن أكوّن فكرة نظرية عن المنهج الذي سارت وفقه الآلة الصناعية لهذا المبدأ من مبادئ التفكير اللغوي عامة والنحوي خاصة، فوصلت إلى خلاصة شاملة هي أن العلة نشأت في عرف النحاة بصورة فطرية، كانت من صميم اللغة ولم تكن أبداً ذات طبيعة بائنة عن روح اللغة، نمت وترعرعت في ظل تطور العلوم وامتزاج مناهجها واحتكاك أساليبها وتأثرها ببعضها ببعض: «فقد صدر نحاة العربية وهم يضعون لها القواعد التي تعصم عن الخطأ وترشد إلى الصواب عن أنظار منهجية علمية تعارفوا عليها بينهم وأصبحوا يهتدون بها في صوغ مادة النحو العربي، لأن هدفهم الأول هو تقديم مجموعة متجانسة من القواعد والقوانين التي تتحو بالمتعلم نحو الصواب في الأداء اللغوي، ولهذا لم يعنوا بجدل النظرية النحوية قدر عنايتهم بأساليب ترتيبية تطبيقية لنظرية نحوية متكاملة، لا بحديث وشروح عن النظرية نفسها»⁽¹⁾.

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 89.

هذه الدراسة التطبيقية التي جعلت ميدانها مختلف المصادر النحوية ومتنوع المراجع اللغوية، وحصرتها - لما لها من كثرة - في بعض الأمثلة والنماذج فقط بسبب سعة الموضوع وغناه من جهة، وغزارتها وكثرتها، وتشعبها من جهة أخرى.

ومازلت أعقد هذا الفصل التطبيقي من خلال نماذج، وأمثلة مختلفة عند مختلف النحاة والمصادر النحوية، وقد حاولت أن أرصد مناهجهم التعليلية المختلفة في الفصل السابق، فتوصلت إلى أن: «اختلاف مناهجهم كان ناتجا عن اختلاف مقاصدهم العلمية، وتابعا لاختلاف ثقافتهم والمؤثرات الداخلية التي تؤثر فيهم، والظروف البيئية والاجتماعية التي تحيط بهم، وملابسات العصر الذي عاشوا فيه أحداث العلم والفكر، وتواصلوا مع مناهجه وأساليبه»⁽¹⁾، وتفاعلوا مع كل تغيير، واستجابوا لكل ربح تجديد. ولئن فاتني أن أدعم آرائي بأمثلة تطبيقية في الفصل السابق، فذلك لأنني قصدت إلى تأخير هذه الأخيرة، إلى هذا القسم المخصص لها، ليكون هنالك مجالا أكثر متسعا، وموضعا متسقا، وقد عمدت إلى هذا الأسلوب غرضا مني في تنويع الأمثلة ورغبة في تسويق المناهج التعليلية المختلفة بأنواع كثيرة من الأساليب والأمثلة التطبيقية، ومن ثمة يتسنى لي - كباحثة- أن أميز بين أنواع هذه الأخيرة، وبين مناهج أصحابها ومذاهبهم، وقوالبها التي جاءت عليها، فيتضح لي غرض أصحابها، ويتبين لي أكثر أهدافهم العلمية والنظرية، وتتجلى لي في الأخير أبعادهم المذهبية، وأفكارهم العقائدية، وقد كان وضع العلة نظريًا وتطبيقيًا في النحو وراء كل مراحل التواصل النظري للتوصل إلى ضبط الأحكام النحوية بكيفية تتسجم فيها التيارات الفكرية النحوية مع التيارات التعليلية العلمية التي سادت الوسط العلمي والثقافي في باقي مجالات العلم الأخرى، فحرصت في هذا القسم على تزويد صفحاته بمادة من النماذج التطبيقية الملائمة، لكي تكون دليلاً علمياً على صحة النتائج النظرية المتوصل إليها، وذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والتاريخي الذين سبق وأن اعتمدهما في الفصول النظرية الأخرى.

(1) - المرجع السابق، ص 73.

فقد كان النحاة يحكمون قواعدهم، ونظرياتهم بثنتي الأمثلة والنماذج، وقد كانوا يوردونها متعاقبة، متتابعة الواحدة تلو الأخرى، وتكون كل منها تحوي علة مقبولة تدعم آراءهم كل حسب منهجه، أو مذهبه، وطبيعة اعتقاده، وكل حسب ما ترسخ في رصيده النحوي من نتائج علمية. وقد وجد هذا النوع من الاستعمال التطبيقي حتى مع عدم وجود الجانب النظري، أو بالأحرى قبل وجوده. حين بدأت أولى الملاحظات اللغوية في شكل تصويبات، وانتقادات لغوية، بعيدا عن واقع التنظير المعياري. منها ما كان قبل مجيء الإسلام، ومنها ما ارتبط به، وبنزول القرآن وشروع العرب في تدارسه، وقد ارتبطت هذه المحاولات الأولية بجملة من أعلام الدرس، ولاسيما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر النخعي، هذه العلة التي يمكن أن نصنفها ضمن إطار العلة الفطرية أو التفائية.

1- نماذج من العلة التفائية:

ومن أمثلة ما روي عن العلة النحوية في فترة ما قبل الإسلام، والتي يصح كذلك إن نسميها - كما هو متفق عليه علمياً - العصر الجاهلي شدة اهتمام ابن أبي إسحاق بالتعليل ومن ذلك أنه عندما سمع بيت الفرزدق الذي قال فيه:

وَعَضُّ زَمَانِ يَا ابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا⁽¹⁾.

سأله عن أي شيء ترفع "مجلَّفًا"؟ فقال الفرزدق: «على ما يسوؤك وينوؤك»⁽²⁾، وواضح أنه سأله عن علة الرفع ولكن الفرزدق لم يفهم هذا البعد النحوي العلمي الذي ذهب إليه ابن أبي إسحاق، لأنه أجاب إجابة خالية من اعتماده أي مادة علمية أو تفكير لغوي، في حين نجد أبا عمرو بن العلاء يقطع شوطا بعيداً - باعتبار العصر الزمني للحدث اللغوي - في التفكير العلمي اللغوي، والتفسير المنهجي لهذا الرفع: «وجدنا أبا

(1) - ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه د. إبراهيم السامرائي، ص 27.

(2) - المصدر نفسه، ص 27.

عمر بن العلاء يذهب إلى الرفع هنا بإضمار فعل، كأنه قال: لم يبق سواه»⁽¹⁾.

ومما روي كذلك عن ابن أبي إسحاق أنه سأل الفرزدق عن سبب رفع كلمة: "فعولان" في قوله:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا، فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلُ الْخَمْرُ.⁽²⁾

فقال الفرزدق: «لو شئت أن أسبّح لسبّحت، فلم يفهم أحد مراده»⁽³⁾. وقد قال ابن جني يشرح ذلك القول: «لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك، وإنما أراد: هما تفعلان ذلك وكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احداثا، فحدثتا»⁽⁴⁾.

وقد تكون العلة في هذه الفترة المتقدمة من الدرس مجرد إيماء وأبي إسحاق عندما سأل الفرزدق أجاب الشاعر أنه بإمكانه أن ينشد البيت بـ(فعولين) وكأن المسألة اختيارية بالنسبة له، ولذلك اختار الذي رأى فيه صواب للمعنى، وهو كذلك من جهة نحوية أكثر صوابا لأن كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر .

ومما يتبين من الأمثلة السابقة تبرم الشعراء بالنحويين الذين أخذوا في ذلك الحين يلاحقونهم من كل صوب وجانب ويرغمونهم بالأسئلة التي لا علم لهم بإجاباتها التي كان يفترض بالنحويين أن يعفوهم منها، لأنهم في واقع الأمر كانوا يصرون في تعابيرهم، وأساليبهم، وتراكيبهم الشعرية عن فطرتهم وسجيتهم اللغوية، وقد كانت قرائحهم الصافية هي منبع كل تلك التراكيب اللغوية، من غير أي بعد علمي، أو وعي نحوي، في حين كان النحاة يتوجهون صوب كل التراكيب والتعابير اللغوية ويتقصونها بالتحليل والبحث عن الأسباب والعلل التي كانوا يعتقدون أنهم سيجدون في الإجابة عنها تفسيراً مقنعاً لكل

(1) - المصدر السابق، ص 20.

(2) - ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرحه محمود محمد شاكر، ص 257.

(3) - الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 86.

(4) - ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج2، ص 154.

تساؤلهم، حيث: «يتبين من رد الفرزدق على ابن أبي إسحاق في هذا المثال، والمثال الذي قبله، تبرم الشعراء بالنحويين الذين أخذوا في ذلك الحين يلاحقونهم بالأسئلة يريدون أن يتبينوا سرّ اتجاههم إلى لون معين من التعبير»⁽¹⁾.

وقد تبع ابن أبي إسحاق في المطالبة بالعلة تلاميذه ومعاصروه من النحاة: «حتى بات إلزامهم الشعراء والأعراب تقديمها أمراً مألوفاً ومطلباً ضرورياً»⁽²⁾.

2- نماذج من علل أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (ت 149هـ):

يروى أن أبا عمرو بن العلاء سمع أعرابياً يقول: «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها»⁽³⁾، فأقبل على الأعرابي يطالبه بالعلة التي جاء من أجلها الفعل "جاءته" مؤنثاً والموضع للتذكير، لأن الضمير المتصل (التاء) يعود على الكتاب الذي هو اسم مذكر، وكأن به يسأل عن العلة التي أنت من أجلها الفعل والفاعل مذكر، ولكن الأعرابي أقحمه بالبيان وأسكته بالعلة التي ربما كان هو حد في ذاته - كنعوي - في ريب من أمرها حين أجابه قائلاً: «أليس الكتاب بصحيفة؟»⁽⁴⁾، وذلك دليل على أن الأعرابي حمّل التركيب اللغوي هنا علة المعنى الذي يؤدي في الوظيفة النحوية نفس الوظيفة التي يؤديها اللفظ. أي أن الأعرابي أراد أن يقول لأبي عمرو بن العلاء إن العلة النحوية التي جاء من أجلها الضمير المتصل بالفعل مؤنثاً وهو أنه يعود على مذكر، ولكن الذي كان ينقصه هو فقط المصطلح العلمي النحوي، على الرغم من وجود الوعي العلمي ذاته.

وعلى الرغم من اعتبارية الجواب الذي يحمل بين ثناياه اعتبارية العلة كذلك، فإن الحكمة العربية تظل مختبئة وراء الأساليب والتراكيب اللغوية التي تتم هي الأخرى عن تلك الحكمة اللسانية العربية التي تشكل بعداً معرفياً تعليلياً، وإن كان بعيد الأهداف عن

(1) - د جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص 86.

(2) - المرجع السابق، ص 86.

(3) - ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه د. إبراهيم السامرائي، ص 29.

(4) - المصدر نفسه، ص 31.

الجانب التنظيري إلا أنه يظل يحمل هوية تعليلية. إن ذلك البعد اللغوي التعليلي هو - بالضرورة - بعد فطري، أو هو وعي لساني فطري قبل أن تتدخل الآلة الصناعية التقعيدية وتفرض على اللغة قوانين علمية وأصول نظرية.

ومن النماذج والأمثلة التي تروى عنة اهتمام أبي عمرو بن العلاء بالعلة وطلبه الدائم لها؛ أنه سأل عن قول الشاعر:

حَتَّى تَحَاجَزْنَ عَنِ الذَّوَادِ تَحَاجَزَ الرَّيِّ وَلَمْ تَكَادِي. (1)

حيث راح هذا الأخير يفتش عن علة قول الشاعر (ولم تكادي) بدلا من (لم تكدي) وقد علم العرب جبلة، من قبل أن تسن القوانين اللغوية، أن الثلاثي الأجوف يجزم بحذف عينه ولكن الشاعر خالف سنة العرب في الكلام، فجاء الفعل على غير عادته من دون جزم فقال: «لأنه يقصد: ولم تكادي أيتها الإبل» (2). وكان الشاعر بذلك أهمل وظيفة الأداة الجازمة وهذا وارد كذلك عن العرب رغم قلته ونزرتة. أي أن حرف العلة من الثلاثي الأجوف قد لا يحذف للجزم بـ: لم» (3).

وكان أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر يقرآن قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوْبَى مَعَهُ

وَالطَّيْرُ ط﴾ (4)، بنصب الطير.

ولكنهما كانا يختلفان في علة النصب، ففي حين ذهب عيسى بن عمر إلى أن العلة هي: النداء، كما نقول: «يا زيدُ والحارثُ لما لم يمكنه: ويا الحارثُ» (5). وقال أبو عمرو بن العلاء: «لو كان على النداء، لكان رفعا، ولكنها على إضمار "وسخرنا الطير"» (6)، وقد قاس

(1) - أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 98.

(2) - الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 32.

(3) - د جعفر نايف عابنة: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص 86.

(4) - سورة سبأ، الآية: 10.

(5) - أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص 237.

(6) - المصدر نفسه، ص 367.

الإضمار في هذا الموضع على إضمار آخر في قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وَلَسَلِيمًا﴾⁽¹⁾، وتقدير ذلك وسخرنا لسليمان الريح وهي منصوبة لأنها مفعول به، ففاسوا ذلك الموضع على هذا، وقدم كل منهم ما رأى أنه الأنسب ليكون علة، ففاس عيسى بن عمر على ما سمعه من أفاهه العرب، وقاس أبو عمرو بن العلاء على موضع آخر في القرآن شبيه بما هو بالموضع الذي اختلفا فيه والفرق بين العلتين: أن الأولى سماعية، والثانية قياسية، ومسألة الاختلاف في المنهج التعليلي على حساب المدرسة الواحدة ليس بالأمر الغريب، فقد كان واردًا في مدرسة البصرة تمامًا كما كان واردًا في مدرسة الكوفة: ويظهر من الأمثلة التي وردت أن علل النحاة قبل الخليل كانت علة بسيطة تساعد على فهم كلام العرب، ويدور معظمها حول العامل، كما يدور بعضها حول المعنى الذي توخاه الشاعر، أو القائل بذهابه إلى وجه معين من الإعراب، أو إلى استعمال خاص من الصياغة.

والملاحظ كذلك على هذه العلة أنها علة قليلة نزره وبخاصة إذا ما قورنت بالفترات التي أعقبتها، وهي على قلتها تشير إلى أن العلة في هذه الفترة كانت عربية محضة، لا يوجد للمنطق أو الجدل أثر في منهجها: «غير أن الذي روي لنا من تعليقات تلك الفترة قليل جدا، وهو يشير - على الرغم من ذلك - إلى أن العلة حتى عصر الخليل كانت عربية محضة، نابعة من طبيعة اللغة نفسها، وليس فيها أثر المنطق أو جموح للخيال بعيدًا عن الواقع اللغوي المستعمل»⁽²⁾.

ويبقى الاختلاف في المناهج والسبل المعتمدة هو وسيلة النحاة وآداتهم الوحيدة لفرض آرائهم وتثبيت مبادئهم؛ وكأن بهم يبحثون عن ترسيخ دائم لها وبخاصة تلك المواضع التي فيها أكثر من وجه صائب للقراءة أو التي تحتمل أكثر من محل للإعراب فتكون موضع جدل بين النحاة ولا سيما في القراءات القرآنية.

(1) - سورة الأنبياء، الآية: 81.

(2) - د. جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص 86.

- نماذج من علل القراءات القرآنية:

أ- من منهج البصريين:

أ- 1- بين الإعراب والبناء: ويكون ذلك في الاسم، فيبنى الاسم كما في قوله تعالى في ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁾، فقد قرأ الجمهور برفع خوف وتوينه، وقرأ الحسن البصري ولا خوف ببناء (خوف) على الفتح⁽²⁾: «وبذلك قرأ الجمهور أيضاً وعيسى بن عمر النخعي والزهري وابن أبي إسحاق ويعقوب والحسن البصري الآية أخرى من السورة نفسها»⁽³⁾، حيث نلاحظ أن العلة المستعملة في هذا الموضع هي علة بناء.

أ- 2- من علل النفي:

فالنفي في هذه الآية، وأمثالها على قراءة البناء يكون لجنس الخوف أيًا كان نوعه ومصدره، لأن قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يكون نفياً لأسباب الخوف التي عادة تؤدي إلى الحزن، لأن ما يخيف عادة يكون محزناً ومن ثم يكون نفي الحزن كأنه للخوف من وجوهه. وبالتالي فإننا نلاحظ أن النحاة اعتدوا في هذا الموضع علة النفي .

وقد تتجه القراءة اتجاها عكسيا، فتعرب المبني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي أَلْحَجِّ﴾⁽⁴⁾، حيث «قرأ ابن كثير وأبو عمرو: فلا رفتٌ ولا فسوقٌ بالرفع والتنوين، وقرأ الباقر بالفتح من غير التنوين»⁽⁵⁾. وعلة القراءة بالرفع والتنوين أن "لا" بمعنى (ليس) فارتفع الاسم بعدها، لأنه اسمها والخبر محذوف تقديره

(1)- سورة البقرة، الآية: 62.

(2)- معجم القراءات القرآنية، ص 66.

(3)- معجم القراءات القرآنية، ص 66.

(4)- سورة البقرة، الآية 197.

(5)- الطاهر قطبي: التوجيه النحوي في القراءات القرآنية، (سورة البقرة)، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 17.

فليس رفث ولا فسوق في الحج، وقد: «دل عليه في الحج الثاني الظاهر وهو خبر ولا جدال. ويجوز أن ترفع رفث وفسوق بالابتداء، ولا للنفي، فالخبر محذوف أيضا، وفي هذه القراءة تبقى لا في لا جدال نافية للجنس وجدال اسمها وخبرها كما ذكر القيسي في الحج». (1)

والواضح أن النحاة لجأوا إلى التعليل منذ الوهلة الأولى باعتبار الحالات الإعرابية المختلفة للكلم وحاولوا في كل مرة اعطاء تفسيرات مقنعة لكل الحالات التي قد يحتمل فيها الموضوع الواحد أكثر من حركة إعرابية واحدة: «أما قراءة الجمهور بالفتح من غير تنوين، فإنه أتى بـ "لا" للنفي لتدل على النفي العام» (2) إلا الواحد، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق كله، لأنه لم يرخص فيضرب من الجدال، ولا جدال على هذا المعنى إلا فتح لأنه للنفي العام. بهذا الذي وجه القيسي القراءتين يكون قد بان الفرق بين القراءتين في المعنى.

وقد يكون التحول في القراءة من الإعراب إلى البناء في الفعل كما وقع في الاسم: «ومن ذلك قراءة الحارث بن أبي ربيعة وابن عباس ومجاهد وقتادة، لقوله تعالى قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾» (3) بتغيير صيغة الفعل اضطره وهو مضاف معرب إلى صيغة الأمر: اضطره». (4)

ومن هنا بدأت العلل تنتشعب بنتشعب آراء النحاة، فمنهم من يرى أن العلة هي علة بناء، ومنهم من يقول بأنها علة إعراب، ومنهم...: «فكأنه بنى الكلمة بعد الإعراب وقد قرأ القراء أنفسهم الفعل أمتعته بصيغة الأمر». (5) وقد قرن الأخفش بين الفعلين في القراءة لا

(1) - مكي ابن أبي طالب القيسي: وجوه القراءات القرآنية وعللها وحجمها، ص 214، الطاهر قطبي: التوجيه النحوي في القراءات القرآنية، ص 19.

(2) - الطاهر قطبي: التوجيه النحوي في القراءات القرآنية، ص 24.

(3) - سورة البقرة، الآية: 126.

(4) - معجم القراءات القرآنية، ج 1، ص 113.

(5) - الفراء: معاني القراءات، تحقيق محمد علي النجار و أحمد نجاتي، دار الكتب، 1900م، ج 1، ص 148.

إلى الواحد وذلك استناداً إلى المعنى، إذا قال: «وقال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره منصوبة موصولة، يريد ثم اضطره فإذا تركت التضعيف نصبت». (1)

وكأنه جعل الآية من دعاء إبراهيم عليه السلام، وأما قوله: «منصوبة فالمقصود مفتوحة الراء، وهي فتحة بناء لا فتحة إعراب على مذهب الجمهور وقوله: موصولة، أي بهمزة وصل في اضطره، ولا همزة قطع ومثل هذه القراءة قرأ عبد الله بن مسعود قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرِئُصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهَرٌ ط﴾ (2)، فقد قرأها للذين أولوا بصيغة الماضي». (3) والعلة ببناء الفعل بصيغة الماضي على وجه تحميل المعنى للآية السابقة فقد قاسوا هذا الموضع أيضاً بذلك .

ب- ومن منهج الكوفيين في اختيار العلل:

ب- 1- نماذج من العلة عند الفراء:

يعد الفراء يحيى بن زكريا (ت 207هـ): أحد مشايخ الدرس النحوي الذين مثلوا أحد مذاهبه الفكرية حيث استطاع هذا الأخير أن يمثل المذهب الكوفي أفضل تمثيل، إن لم نقل أنه كان من مؤسسي هذا المذهب الفكري: «ولاشك أن عالماً كالفراء عرف بميله إلى الاعتزال وشهر بالفلسفة في تصانيفه من عدم خلو عله من هذا الطابع الفلسفي، وإن كان في بعض الأحيان يلجأ إلى السهولة والوضوح في بسط العلة ونحن نجد في كتابه: "معاني القرآن" ما يؤيد ذلك: انظر مثلاً إلى مراعاته في المعنى في تحليل الضم في "أيهم" في قولنا: "سل أيهم قام" فلفظة "أيهم" يعمل فيها ما قبلها ويعمل فيها ما بعدها». (4)

فقد يؤثر في اللفظة الواحدة عاملين معاً مثلما حدث في هذا الموضع، فلفظة (أيهم) قد أثر فيها ما قبلها وما بعدها، حيث إنها جاءت مرفوعة باعتبار الفعل الذي سبقها وكذا

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص 78.

(2) - سورة البقرة، الآية: 226 (ويؤولون: يتركون مجامعة نساتهم بالحق).

(3) - معجم القراءات، ج1، ص 173.

(4) - المرجع السابق، ص 66.

باعتبار الفعل الذي بعدها ، فهي مرفوعة بالفعل الذي سبقها ، وهي كذلك مرفوعة بالجملة الفعلية التي بعدها لأنها مبتدأ لها والجملة في محل رفع خبر: «لأنك إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها فإنك خرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى (من) و(الذي) كقولك: لأضربن أيهم فعل ذلك». (1)

- كما استعمل الفراء طائفة من التراكيب التي تدل على اختياره، أو ترجيحه لقراءة على أخرى؛ منها مثلاً: «إنه لأحب الوجهين إلي»، و«الرفع أحب إلي من الجزم»، و«الرفع أجود»، و«الوجه الأول أحسن»، و«لست أشتهي ذلك»، و«لست أشتهي». ومثل هذه الأحكام نجدتها مبنوثة في كتابه: «معاني القرآن». (2) وهذه المصطلحات يمكن إدراجها ضمن إطار العلل ، وإنما كان ينقصها المصطلح المباشر وهو الأمر الذي سارت إليه علل النحو فيما بعد .

- كما أنه يهتم ويشير إلى اختيارات من سبقه من القراء، ومن الأمثلة:

(أ) - في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ (3). قال: «حدثني أبو بكر بن عياش عن عاصم: أنه ترك (يصدون) من قراءة أبي عبد الرحمن ، وقرأ (يصدون)، قال الفراء: «وقال أبو بكر: حدثني عاصم عن أبي رزين عن أبي يحيى: أن ابن عباس قرأ ﴿يَصِدُّونَ﴾، أي: يضحون ويعجون». (4)

(ب) - وفي قوله تعالى: ﴿هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ (5). قال: «زعمهم، وزعمهم، ثلاث

لغات، ولم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه، والعرب قد تجعل الحرف في مثل هذا، يقولون:

(1) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 46 - 47.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 276، وج2، ص 233، 364 - 383، وج3، ص، 184 - 256 - 202.

(3) - سورة الزخرف، الآية: 57.

(4) - الفراء: معاني القرآن، ج3، ص 36 - 37.

(5) - سورة الأنعام، الآية: 136.

الفَنَك، والفَنَك، والوَدِّ، والوَدِّ، في أشباه لها، وأجود ما اختارته القراء الذين يؤثر عنهم القراءة». (1)

(ج) - قوله: «وربما آثرت القراء أحد الوجهين، أو يأتي ذلك في الكتاب بوجه فيرى من لا يعلم أنه لا يجوز غيره، وهو جائز ومما أثروا من التأنيث: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ (2)، فأثروا التأنيث، ومما أثروا فيه التذكير: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا﴾ (3).

والذي أتى في الكتاب بأحد الوجهين قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (4). ولو أتى التذكير كان صواباً». (5)

— قد يختار الإمام الفراء قراءة على قراءة؛ وعلته في ذلك أنها أسلم، أو أصح، أو أجود إعراباً، مثال ذلك:

- قوله: ﴿وَرِيثًا وِلْبَاسُ التَّقْوَى﴾ (6)، قال الفراء: «﴿وِلْبَاسُ التَّقْوَى﴾ بالرفع بقوله: ولباسُ التقوى خير، ويجعل ﴿ذَلِكَ﴾ من نعته، وهي في قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً: ولباسُ التقوى خير. وفي قراءتنا: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فنصب اللباس أحب إليّ، لأنه تابع الريش: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فرفع خير بذلك». (7)

(1) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 356.

(2) - سورة آل عمران: الآية: 106.

(3) - سورة الحج، الآية: 37.

(4) - سورة الزمر، الآية: 71.

(5) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 379.

(6) - سورة الأعراف: آية: 26.

(7) - الفراء: معاني القرآن، ج 3، ص 375.

- قوله ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾⁽¹⁾. برفع فريق ال، لى ولأن الثانية معطوفة
وجب أن تتبعها في الحكم، وهو يرى أن الرفع أجود من النصب؛ وإن كانت القراءة
بالنصب كذلك على وجه كبير من الصواب ولكنه - كعادته - يفاضل بينهما ويجعل مقياسه
في المفاضلة الجودة في العربية، وهذا ما لاحظناه على الفراء بصورة دائمة، وهو في
ذلك يسعى إلى التعليل بطريقة فطرية من خلال طلبه للخفة وجنوحه عن الثقل وهي نفسها
العلة التي نادى بها النحاة بعده بصورة مباشرة وبخاصة الخليل وسيبويه، وأعقبهما ابن
جني ومن تبعه .

فقال: «رفع بالاستئناف كقولك: رأيت الناس شقي وسعيد، ولو كان فريقاً في الجنة
وفريقاً في السعير كان صواباً، والرفع أجود في العربية.»⁽²⁾، أي أنه أراد أن يقول
رأيت الناس فريقين؛ ثم يستأنف بعد ذلك فيقول: شقي وسعيد ومعنى ذلك: فريق شقي،
وفريق سعيد. ويكون بذلك قد أنشأ جملتين إسميتين عطف إحداهما على الأخرى . والعلة
هنا هي الاستئناف.

- قوله ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾⁽³⁾. قال: «قرأها الحسن والأعمش وعاصم ﴿مَقَامٍ﴾ وقرأها
أهل المدينة ﴿فِي مَقَامٍ﴾ بضم الميم، والمقام بفتح الميم أجود في العربية، لأنه المكان،
والمقام: الإقامة، وكلُّ صواب.»⁽⁴⁾ أي أن الوجهين سليمين ولكنه أعمل المعنى وهذه العلة
كثيرة في القراءات بوجه خاص . وهي علة استعمال .

(د) - قوله ﴿يَلِيَّتْنَا نُرْدُ وَلَا نُكْذِبُ﴾⁽⁵⁾ قال: «وهي في قراءة عبد الله بالفاء
﴿يَلِيَّتْنَا نُرْدُ وَلَا نُكْذِبُ﴾ فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب، والرفع على

(1) - سورة الشورى، الآية: 07.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج 3 ص 22.

(3) - سورة الدخان، الآية: 51.

(4) - الفراء: معاني القرآن، ج 3، ص 44.

(5) - سورة الأنعام، الآية: 27.

الاستئناف، أي: فلسنا نكذب. وفي قراءتنا بالواو، فالرفع في قراءتنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف، كقولك: لا يسعني شيء ويضيق عنك». (1) وهذه العلة جميعاً هي التي عرفت فيما بعد بالعلل المجوزة؛ لأنه يجوز فيها الوجهين معاً ذلك أنها تجوز الرفع وتجاوز النصب من وجهين إعرابين صائبين. من غير أن توجب الرفع مثلاً، أو توجب النصب.

- قد يختار إحدى القراءتين وعلته لأنها موافقة لمصاحف الصحابة، أو مصاحف بعضهم، أولما في مصحفه هو؛ ومن الأمثلة:

(هـ) - وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (2). قال: «العرب تقول: نحن منك البراء والخلاء، والواحد والاثنتان والجميع من المؤنث والمذكر يقال فيه: براء، لأنه مصدر، ولو قال: ﴿بريء﴾ لقليل في الاثنين: بريئان، وفي القوم: بريئون، وبراء، وهي في قراءة عبد الله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ولو قرأها قارئ: برياً كان صواباً موافقاً لقراءتنا، لأن العرب تكتب: يستهزئ يستهزأ فيجعلون الهمزة مكتوبة بالألف في كل حالاتها. يكتبون شيء شيئاً، ومثله كثير في مصاحف عبد الله، وفي مصحفنا: ويهيئ لكم، ويهيئ بالألف». (3) والعلة هنا - فيما أعتقد - هي علة رسم لا غير.

- عند قوله ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (4)؛ قال الفراء: «وجاء عن أبي عبد الرحمن ذلك - يعني قراءة (أمثال الجنة) - والجماعة على كتاب المصحف». (5)

(1) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 286.

(2) - سورة الزخرف، الآية: 26.

(3) - الفراء: معاني القرآن، ص 3، ص 30.

(4) - سور الرعد، الآية: 35.

(5) - الفراء: معاني القرآن، ج2، ص 65.

- قوله: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾⁽¹⁾؛ قال: «نصب بالدعاء ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾ ويقرأ ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾ والنصب أحب إليّ، لأنها في مصحف عبد الله: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا﴾⁽²⁾. والعلّة في هذا المثال هي علة استخفاف.

- قد يختار القراءة لكونها مناسبة لما قبلها من قراءات، مثاله ما ذهب إليه في سورة الزخرف حيث قرأ (وريا) من غير همز، وهذا لأن الآيات التي يلين هذه الآية لين بمهموزات الأواخر، وهو يبحث عن مناسبة يربط بها الآيات في القراءة أكثر :

- قوله ﴿وَرِيًّا﴾⁽³⁾؛ قال: «وأهل المدينة يقرءونها بغير همز ﴿وَرِيًّا﴾ وهو وجه جيد، لأنه مع آيات لسن بمهموزات الأواخر. وقد ذكر عن بعضهم أنه ذهب بالري إلى رَوَيْت»⁽⁴⁾. وأعتقد أن العلة التي استخدمها هنا هي علة المناسبة، أو هي علة المناسبة لسياق الكلام.

- قد يختار قراءة على قراءة باعتبار أنها تناسب سياق الآية؛ مثاله:⁽⁵⁾

(أ) - قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾⁽⁶⁾.

قال: «رفع مردود على ﴿الله﴾ تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة: يريد ﴿في ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ والرفع أجود ، لأنها في قراءة عبد الله ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾⁽⁷⁾. كما أن العلة المستعملة في هذا المثال

(1) - سور الأعراف، الآية 149.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 393

(3) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 393.

(4) - المصدر السابق، ج1، ص 393..

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص 393.

(6) - سورة البقرة، الآية: 210.

(7) - سورة البقرة، الآية: 210.

هي علة استعمال، فقوله وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد أنه استعملها بعض أهل المدينة حيث نجد الفراء يكتفي في كثير من الأمثلة بعلة الاستعمال.

(ب) - وفي قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾.

قال: جزمها ابن عباس، وهي في قراءة أبي، وعبد الله جميعاً قيل له ﴿أَعْلَمُ﴾ واحتج ابن

عباس فقال: أهو خير من إبراهيم وأفقه؟⁽²⁾.

فقد قيل له: ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽³⁾، والعامّة تقرأ ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾

وهو وجه حسن، لأن المعنى كقول الرجل عند القدرة تتبين أن له من أمر الله: (أشهد أن لا إله إلا الله) والوجه الآخر أيضاً بين⁽⁴⁾. أما العلة التي استخدمها في هذا المثال هي علة استحسان، أو علة تفضيل لأن نراه يقول: وهو وجه حسن والعامّة تقرأ كذا، ثم يعقب على ذلك: والوجه الآخر كذلك بين، وكان به يفاضل بين القراءتين مع أن كلاهما حسن.

(ج) - قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁵⁾:

قال معقبا على القراءة بفتح الألف من أنه: «قد فتحت القراء الألف من (أنه) ومن قوله ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾⁽⁶⁾، جعلت (أنه) على الشرط، وجعلت الشهادة واقعة على قوله ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وتكون ﴿أَنَّ﴾ الأولى يصلح فيها الخفض كقولك: شهد الله بتوحيده أن الدين عنده الإسلام، وإن شئت استأنفت (إن الدين) بكسرتها، وأوقعت الشهادة على ﴿أنه لا إله إلا هو﴾، «وكذلك قرأها حمزة، وهو أحب الوجهين إليّ»⁽⁷⁾.

(1) - سورة البقرة، الآية: 259.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 393.

(3) - سورة البقرة، الآية: 260.

(4) - معاني القرآن، ج1، ص 173 - 174.

(5) - سورة آل عمران، الآية: 18.

(6) - سورة آل عمران، الآية: 19.

(7) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 199 - 200.

فالعلة التي علل بها استحبابه الاستئناف كوجه مفضل للقراءة وهي - على ما أحسب - علة استئناف.

- يفاضل بين القراءتين بعلة أن إحداها تفيد معنى زائدا:

(أ) - قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾⁽¹⁾، قال: «بالياء، وهي في قراءة عبد الله إن شاء الله ﴿يُطَهَّرْنَ﴾ بالتاء، والقراء بعد يقرءون ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ و﴿ويَطْهَرْنَ﴾، (يَطْهَرْنَ): ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتسلن بالماء وهو أحبُّ الوجهين إلينا: يَطْهَرْنَ»⁽²⁾. وهو كذلك - على عاداته - كثير الاعتماد على هذا النوع من العلل التي نراها علل تفضيل.

- أنه يختار قراءة بناء قاعدة الترسل، والترتيل، وإشباع الكلام بيان ذلك:

(أ) - قوله ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُوكَ بِنَاءٍ إِلَّا إِحْدَىٰ الْحُسَيْنَيْنِ﴾⁽³⁾. قال: «والعرب تدغم اللام من (هل) و(بل) عند التاء خاصة، وهو في كلامهم عالٍ كثير. يقول: هل تدري، وهتدري، فقرأها القراء على ذلك، وإنما استحَبَّ في القراءة خاصة تبيان ذلك. لأنهما منفصلان ليسا على حرف واحد، وإنما بني القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام، فتبنيانه أحب إلي من إدغامه، وقد أدغم القراء الكبار، وكلُّ صواب»⁽⁴⁾.

وقد تكون العلة المستعملة في هذه المسألة النحوية هي علة استخفاف، لأن العرب تدغم اللام في الهاء رغبة في التخفيف، وهذه الظاهرة النحوية كثيرة في نحونا العربي، وقد أصبحت تعرف فيما بعد بالإبدال.

(1) - سورة البقرة، الآية: 222.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 142.

(3) - سورة التوبة، الآية: 52.

(4) - الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 311.

- أنه يختار لونا معينا من التعبير - أو الصياغة - لكونه أكثر استعمالاً مثاله قوله: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾⁽¹⁾. قرأها يحيى بن وثاب ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ وقرأها عاصم: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ ينصب الياء، ويكسر الخاء، ويجوز نصب الخاء لأن التاء كانت تكون منصوبة، فنقل إعرابها إلى الخاء، والكسر أكثر، وأجود وقرأها أهل الحجاز ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ يشددون، ويجمعون بين ساكنين، وهي في قراءة أبي بن كعب، فقد قرأ: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ فتح التاء وكسر الصاد، فهذه حجة لمن يشدد، وأما معنى يحيى بن وثاب فيكون على معنى يَفْعَلُونَ من الخصومة كأنه قال: وهم يتكلمون، ويكون على وجه آخر: وهم يختصمون، وهم في أنفسهم يختصمون من وعدهم الساعة، وهو وجه حسن أي تأخذهم الساعة، لأن المعنى: وهم عند أنفسهم يغلبون من قال لهم⁽²⁾: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾⁽³⁾، وواضح أن الفراء اعتمد على علة الاستعمال عند اختياره لقراءة على أخرى، كما أن الواضح على منهج الفراء في الأخذ بالقراءة أو الترك هو مراعاة جميع أوجه القراءة التي قرأ بها القراء .

ب-2- من علل رده للقراءات:

ولا يعني مما تقدم أن الإمام الفراء يقرأ بما جاز من اللغة، أو وافق النحو الكوفي دون الرواية، فهذا لم يقل به أحد، على الرغم مما عرف عنه من تأثر بالفلسفة والمنطق، إلا أن ذلك لا ينفي أخذه بمنهج السماع عن العرب واعتماده الرواية، كيف لا وهو أد كبار الشيعة للمذهب الكوفي.

قال في تفسير سورة الزخرف: «حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال: وقد أخبرني بعض المشيخة أظنه الكسائي: أنه بلغه أن بعض القراء قرأ ﴿أما أنا خير﴾ وقال لي هذا

(1) - سورة يس، الآية: 49.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج2، ص 379.

(3) - سورة طه، الآية: 15.

الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به، وهو جيد في المعنى»⁽¹⁾. والعلة التي حمل عليها القراءة في هذا الموضوع فهي علة استحسان. ولكن الفراء على ما تحكي كتب اللغة قد أطلق العنان لنفسه كثيراً، فراح يحاكم كلام الله بما تراه الأحكام النحوية، أو بما يكون من وجهة نظر نحوية سليمة، «كما أنه لا يغتفر له أنه أنزل كلام الله عن قدسيته، وشرع يحاكمه بما جاز للغة، وكأن اللغة هي الأصل دون الرواية، فالرجل لم يكن جاهلاً حين ضعف، أورد قراءة»⁽²⁾. ولعل أكبر الانتقادات التي وجهت للفراء في هذا الشأن هي تلك التي رأى أصحابها أن الفراء أن الفراء قد تجاوز النحو إلى حدود الدين حين عامل النص القرآني معاملة شبيهة ببقية النصوص الأخرى والأخرى به لو أنه أخذ بعين الاعتبار أن المقدس يجب أن تؤخذ قدسيته بعين الاعتبار وأما أحكامه النحوية التي أوجدها هو وأو في صدد إيجادها والتي يتوجب عليه بناء عليها أن يصنع عللها التي لا بد أن تكون موافقة لأحكامه؛ وإلا فسدت هذه الأخيرة: «كما أن الفراء - رحمه الله - أطلق لنفسه العنان، فراح يحاكم القرآن بما هو معروف عند أهل اللغة، ودرج من بعده من درج، ومنهم المستشرقون. فالقراءة إذا ثبتت لا يرد لها فشو لغة أو نحو كوفي أو بصري»⁽³⁾، وحتى أن الطبري المفسر يفاضل بين القراءات: «والقرآن - بلا ريب - أجل وأعظم من أن يقرأه مسلم برأيه المجرد، والقراءة - كما يقرر المسلمون - سنة متبعة، وقد كان رؤساء الصحابة ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أي وجه»⁽⁴⁾. ويتضح ذلك عند القراء المعروفين. «وكان أبو العالية أحد أئمة القراءات إذا قرأ عند رجل - أي بقراءة لم يعرفها - لم يقل له ليس كما قرأت، ويقول: أما أنا فأقرأ كذا، وهذا كما يقول القاري - من كمال احتياطه في تورعه»⁽⁵⁾.

ويقول علي القاريء: «فبلغ ذلك القول من أبي العالية إبراهيم النخعي التميمي، فقال: أراه - بضم الهمزة - أي أظنه سمع أن من كفر بحرف منه، فقد كفر به كله، لأن

(1) - المصدر السابق، ج 2، ص 246.

(2) - ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ص 246.

(3) - المصدر نفسه، ج 2، ص 246.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 246.

(5) - المصدر السابق، ج 2، ص 246.

الكفر ببعضه يؤذن بالكفر بكله، بخلاف الإيمان ببعضه، فإنه لا يقوم مقام الإيمان بكله»⁽¹⁾. وقد روي عن الإمام أحمد أنه من أجاب في شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءة وأنا أختارها»⁽²⁾. ونجد ذلك واضحاً جلياً عند اللغويين أمثال أبي عمرو الزاهد الذي يذهب في اختلاف الإعرابان على الموقع الواحد في القراءات إلى أن كلام العرب مقياساً يلتجأ إليه، حيث يفضل الأقوى وقد يقصد بذلك اللجوء إلى علة الاستعمال، لأن اللغة ماهي إلا انعكاس عن الواقع الاجتماعي، ولذلك فإن النحاة لم يدرسوا ظواهرها المختلفة في غرف مغلقة، وإنما شافهوا أهلها المستعملين لها فأخذوها عن ألسنتهم صافية نقية.⁽³⁾ ولذلك كان النحاة ستندون إذا اختلف الإعرابان في القراءات بالعودة إلى الواقع اللغوي من حيث ما هو مستعمل من طرف العرب: «وقد حكى أبو عمرو الزاهد في كتاب "اليواقيت" عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى»⁽⁴⁾.

وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين - إذا صحت القراءتان - ألا يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبي (ص) فيأثم من قال ذلك»⁽⁵⁾.

وقال أيضاً، وقد حكى اختلافهم في ترجيح ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾⁽⁶⁾ في سورة البلد بالمصدرية، والفعلية: «والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي»⁽⁷⁾.

وقد روي عن الإمام أحمد أنه من أجاب في شأن عاصم: «أهل الكوفة يختارون قراءة

(1) - المصدر السابق، ج 2، ص 246.

(2) - الفراء: معاني القرآن، ج 3، ص 104.

(3) - ينظر، شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 112.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 247.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 256.

(6) - سورة البلد، الآية: 13.

(7) - ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ص 246.

وأنا أختارها».(1)

- فقد نهج - عفا الله عنه - في رده للقراءات على جملة من العلل نذكر منها:

1- قد يرد القراءة ولا يبين علة الرد، مثال ذلك قوله: «وأما ابن عباس، وابن مسعود فقالا: قد قال الله عز وجل: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ (2).

قال الفراء: «والفتح أحب إليّ، وقال بعضهم: قرأ الكسائي بالرفع، فقال: أخالفه أشدّ الخلاف».(3)

2- أنه قد يرد قراءة ما وعلته في ذلك شذوذها وما يترتب عليها من معنى فاسد للآية، ولا تثريب عليه في ذلك. مثال ذلك قوله: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ﴾ قال: «ويقرأ ﴿سُرُقٌ﴾ ولا أشتهيها، لأنها شاذة،

وكانه ذهب إلى أنه لا يستحل أن يسرق ولم يسرق».(4)

3- أنه قد يرد، ويوهن قراءة ما، ويحدد الطبقة التي وقع فيها الوهن . مثال ذلك:

(أ) - قوله: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ (5). قال: «وقد خفض الياء من قوله: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعاً. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء، قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة عن ذلك.

(1) - المصدر السابق، ص 24.

(2) - سورة النمل، الآية: 14.

(3) - الفراء: معاني القرآن، ج2، ص 132.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص 53.

(5) - سورة إبراهيم، الآية: 22.

ومما نرى أنهم أوهنوا فيه قوله: ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (1)،
ظنوا - والله أعلم - أن الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها
بسقوط الياء منه». ومما أوهموا فيه قوله ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (2).

- قد يرد القراءة والعلة في ذلك مخالفتها النحو، والقياسات اللغوية، «وهذا عيب أخذ
هذا الإمام غير مقبول إذ من المعلوم أنه إذا كانت القراءة ثابتة متواترة قد أطبقت الأمة
على قبولها وقبول معناها، فلا يجوز ردها، وإن الأصل في قبول القراءة وردها هو التلقي
والرواية لا العلة النحوية». مثاله: وقوله ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (3). فنصب
الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

- قال حدثنا الفراء قال: «حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض
الأرحام، قال: وهو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على
مخفوض، وقد كني عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه». (4)

- كما أنه قد يرد قراءة لعلة عدم موافقتها لرسم المصحف. ومثاله:

(أ) - قوله ﴿فَمَا آتَيْنَا اللَّهَ﴾ (5)، ولم يقل ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ لأنها محذوفة الياء من
الكتاب، فمن كان ممن يستجيز الزيادة في كتاب الله من الياء والواو اللاتي يحذفن مثل
قوله: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْحَيْرِ﴾ وكان الْإِنْسَانُ عَجُولاً (6)، فيثبت الواو
وليست في المصحف، أو يقول المنادي للمنادي جاز له أن يقول: ﴿أَتَمِدُونَنِي﴾ بإثبات الياء،
وجاز له أن يحركها إلى النصب كما قيل ﴿وَمَالِي لَا أَعْبُدُ﴾ فكذلك يجوز ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾.

(1) - سورة النساء، الآية: 115.

(2) - سورة الشعراء، الآية: 210.

(3) - سورة النساء، الآية: 01.

(4) - الفراء: معاني القرآن، ج1، ص 252 - 253.

(5) - سورة النمل، الآية: 36.

(6) - سورة الإسراء، الآية: 11.

— قال الفراء معلقاً على ذلك: «ولست أشتهي ذلك ولا أخذ به، إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب، وقراءة القراء أحب إليّ من خلافه، وقد كان أبو عمرو يقرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾⁽¹⁾، ولست أجتري على ذلك وقرأ: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾⁽²⁾، فزاد واواً في الكتاب، ولست أستحب ذلك»⁽³⁾.

— كما أنه قد يرد قراءة لعله مخالفتها للتفسير أو إجماع القراء، مثاله: «وقوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾⁽⁴⁾، لا يسأل ذو قرابة عن قرابته، ولكنهم يعرفونهم بالبناء المجهول ساعة، ثم لا تعارف بعد تلك الساعة، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ لا يقال لحميم: أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك، لأنه مخالفة للتفسير، ولأن القراء مجتمعون على ﴿يَسْأَلُ﴾⁽⁵⁾.

— كما أن الإمام الفراء يبين كيفية القراءة على حسب السورة أو المخاطب، وهذا المثال من أوضح الواضحات على تمكن الإمام في علوم كثيرة، ومنها التفسير والقراءات، فرحمه الله رحمة واسعة، بيان ذلك قوله: «فأما الذين فتحوا كلها فإنهم ردّوا (أن) في كل السورة على قوله: فأما به، وآمنا بكل ذلك، ففتحت (أن) لوقوع الإيمان عليها، وأنت مع ذلك تجد الإيمان يحسن في بعض ما فتح، ويقبح في بعض، ولا يمنعك ذلك من إمضائهن على الفتح، فإن الذي يقبح من ظهور الإيمان قد يحسن فيه فعلٌ مضارعٌ للإيمان يوجب فتح (أن)»⁽⁶⁾.

(1) - سورة طه، الآية: 63.

(2) - سورة المنافقون، الآية: 10.

(3) - الفراء: معاني القرآن، ج3، ص 184.

(4) - سورة المعارج: الآية 10.

(5) - الفراء: معاني القرآن، ج3، ص 184.

(6) - المصدر نفسه، ج3، ص 185.

كما قالت العرب :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّزْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا. (1)

فنصب العيون بإتباعها الحواجب، وهي لا تَرَجَّجُ إنما تَكَلَّلُ، فأضمر لها الكحل، وكذلك يضمّر الموضع الذي لا يحسن في آمنًا، ويحسن صدقنا، وألهمنا، وشهدنا، ويقوي النصب قوله: ﴿وَأَلُّوْا اسْتَقَمُّوْا عَلَى الطَّرِيْقَةِ لِأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾ (2)، فينبغي لمن كسر أن يحذف (أن) من (لو) لأن (أن) لم تكن في حكاية. ألا ترى أنك تقول: أقول لوفعلتَ لفعلتُ، ولا تدخل (أن).

أضمروا وأما الذين كسروا كلها فهم في ذلك يقولون: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ فكأنهم يميناً مع لو، وقطعوها عن النسق على أول الكلام، فقالوا: والله لو استقاموا، والعرب تدخل أن في هذا الموضع مع اليمين، وتحذفها. قال الشاعر:

فَأَقْسَمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا. (3)

وأنشدني آخر:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ. (4)

ومن كسر كلها ونصب: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ خصّه الله بالوحي، وجعل: وأن لو مضمرة فيها اليمين على ما وصفت لك. (5)

وبالجملة فإن تعليقات الفراء المختلفة هو ومن كان في عصره من نحاة كانت تعتمد على السياق والملابسات الخارجية للاستعمالات المختلفة للغة من جهة ، وكثرة

(1)- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، ص 211.

(2)- سورة الجن، آية 16.

(3)- أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص 211.

(4)- المصدر نفسه، ص 191 - 192.

(5)- المصدر نفسه، ص 191 - 192.

الشواهد التي عادة ما تكون المشافهة أداتها المثلى من جهة أخرى : «ونستطيع أن نحمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه والذين سبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي»⁽¹⁾.

4- نماذج من علل الخليل:

سأحاول الحديث -من خلال بعض النماذج التجريدية- عن طريقة الخليل في توظيف العلل النحوية التي تصدى لها بعده وبعد سيبويه نحاة كثيرون، حيث إنه : «من الطبيعي أن تكثر علل الخليل وتتسع مادام يعتقد أن لكل ما نطق به العرب علة مرعية على أن الخليل لم يتعصب لعلله التي اعتل بها، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين فاسحاً السبيل أمام غيره من النحاة لأن يؤتوا بما يرونه مناسباً من العلل»⁽²⁾. ومن أمثلة علل الخليل نأخذ على سبيل المثال قوله في:

- باب "المنادى": إن ما منعها (أي الألف واللام) أن تدخلا في النداء، من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده»⁽³⁾.

وواضح أن العلة التي استعملها الخليل هي علة الحمل على المعنى، وعلة الحمل على المعنى من العلل القياسية التي كان يعلل بها الخليل و سيبويه، فقد كانا يعولان كثيراً عليها في أبراز المعنى من حيث أنهما ينسبان إلى العرب نموذجاً أو ستوكاً لغويًا معيناً في استعملاتهم اللغوية فيخالفون به المعهود من التصرفات : « وعلة الحمل على المعنى هي

(1)- المرجع نفسه، ص 69 - 70.

(2)- معجم القراءات ج1، ص 173.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص 173.

التي تنسب إلى العرب تصرفا ما في استعمالاتهم فيجرونه على غير ما عهد في عموم استعمالاتهم». (1)

ومن أمثلة العلل التي وردت عن الخليل في ضمير النصب المنفصل "إيا": «أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب» (2)، بإضافة "الشواب" إلى "إيا" وهو ضمير النصب المنفصل، فحكم الخليل من ذلك أن الكاف والياء والهاء في إِيَاك وإِيَاه وإِيَاي هي في موضع خفض بالإضافة إلى إيا بدليل ورود الاسم الظاهر في قول الأعرابي مجرورا بالإضافة إليها . وقد علل الخليل - بناء على ما سمعه من الأعرابي - أن هذه الضمائر المجرورة يمكن توكيدها، فقال: لو إن رجلا قال: إِيَاك نفسك لم أعنفه لأن هذه الكاف مجرورة» (3)، وقد حُمِّل الخليل بسبب علله هذه حملات نقد قوية، فقد قيل: «فأما قول الخليل: لو أن قائلًا قال: إِيَاك نفسك لم أعنفه، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم، فأياه وإيا الشواب، ولو كان ذلك قويا في نفسه وسائغا في رأيه لما قال: أعنفه.» (4) غير أن النحاة كرهوا منه ذلك، وضعفوا علته التي جاء بها، بل إن فيهم من وصفها بالشذوذ ومن ثمة طرحوها: «ووصفت روايته عن الأعرابي بأنها رواية شاذة لا يعتد بها.» (5) وواضح أن الخليل كان يعتمد العلل السماعية ولكن النحاة لم يكونوا ليسلموا بكل ما جاء به الخليل، بل إن فيهم من كان يطرح علله ويصفها بالشذوذ أو يضعفها وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على مدى تفاوت مناهج النحاة في الأخذ بعلل النحو.

جاء عن الخليل في كتاب سيبويه: «خشنت ب صدره، فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت، ومثله ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾» (6)، إنما هو كفى الله ولكنك لما أدخلت الباء - أي ب صدره - عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى

(1) - شعبان عوض محمد لعبيدي : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 286.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 173.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 173.

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 173.

(5) - المصدر السابق، ج 1، ص 173.

(6) - سورة الإسراء، الآية: 96.

النصب. وهذا قول الخليل رحمه الله⁽¹⁾ وجائز أن تكون العلة الي استعمالها هي استخفاف، وهي التي مدار العلة عند الخليل يدور حولها ، فطلب الخفة والهروب من النقل هو المطلوب الذي سعى النحاة إلى بناء قواعد النحو في ظله .

وقال الخليل معللا لما سأله سيبويه عن أحد التراكيب اللغوية: «وسألته- أي الخليل- عن أيهم لم يقولوا أيهم مررت به؟ فقال: لأن أيهم هو حرف الاستفهام لا يدخل عليه الألف، وإنما تركت الألف استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء، ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخذ الفعل فتقول: أيهم رأيت، كما تفعل ذلك بالألف. فهي نفسها بمنزلة الابتداء - فإن قلت أيهم زيدا ضرب؟ قبح كما قبح في متى ونحوها. وصار أن يليها الفعل هو الأصل لأنها من حروف الاستفهام ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كمتى وأين، وكذلك من ومثل فهما تجريان معها ولا تفارقانها»⁽²⁾.

وتعليقات الخليل بن أحمد هذه كانت ذات أثر بعيد في علل سيبويه ، وكيف لا يتأثر التلميذ بأستاذه، والدليل على ذلك هو كثرة ما روي عنه من آراء كانت في كتابه الأساس الذي بنى عليه نظرياته وقواعده:«تقول من أمة الله ضربها؟ وما أمة الله أتاها؟ نصب في كل ذا، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل الأولى»⁽³⁾.

وقال الخليل: «هو كائن أخيك على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك»⁽⁴⁾، وطلب الخفة والهروب من النقل هو أصل العلة ليس عند الخليل فحسب بل كل نحاة طبقتة، قال سيبويه سائلا الخليل عن علة تفضيل العرب أحد التركيبين عن الآخر: «وسألت الخليل عن: ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الإثنين بمنزلة جمع، وهذا بمنزلة قول الإثنين: نحن فعلنا»⁽⁵⁾ وقال سيبويه : «وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أحسن فقال: القياس النصب، كما تقول: أضرب الذي أفضل، لأن أيا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي،

(1)- سيبويه: الكتاب، ج1، ص 87 - 85.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 87 - 85.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 64.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 64.

(5)- المصدر نفسه، ج 1، ص 84.

كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي»⁽¹⁾ والعلل القياسية عند الخليل هي تماما مثل العلل السماعية، فقد كانوا يقيسون بعض الكلام على بعض، ويخرجون التراكيب النزرية على مثيلاتها في الصيغة أو في المعنى .

وقال الخليل: «(إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (رأى) إن كانت لغوا لم تعمل، فجعلوها ذا نظيرها من الفعل كما أن نظير (أن) من الفعل ما يعمل»⁽²⁾. ويرد مثل هذا الكلام عند سيبويه. قال سيبويه وسألته عن: «﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾»⁽³⁾، فقال هذا واجب، وهو تنبيه كأنك قلت: أسمع؟ أنزل الله ماء فكان كذا وكذا»⁽⁴⁾. وهي علة موحبة على عكس العلل المجوزة، والحق أن الخليل بن أحمد لم يكن من أولئك النحاة الذين يشغلون أنفسهم بالعلل العقلية التي يتلاعبون بها ليثبتوا بها قدراتهم الذهنية وقوتهم الفكرية، فالعلة عنده أصل للقياس وركن من أركانه وهي بذلك الموجبة له⁽⁵⁾.

وأما في قوله: «انتهوا خيراً لكم، ووراءك أوسع، وحسبك خيراً لك، وإنما نصب خيراً لك وأوسع لك لأنك حين قلت: أنت، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، وقال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فتتصبه لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، فإنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب»⁽⁶⁾.

إن تعليقات الخليل هذه جميعاً تتصف «بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ومن حسها الذي ينفر من القبح، ويلجأ إلى جماليات اللغة والأسلوب. فلذلك نهرب من: "أيهم زيدا ضرب" والذي يؤثر الفقه حتى أجازها الهروب من ثقل التتوين أن يقال:

(1) - المصدر السابق: ج 1، ص 397.

(2) - المصدر السابق: ج 1، ص 283.

(3) - سورة الحج، الآية: 63.

(4) - سيبويه: الكتاب: ج 1، ص 424.

(5) - د. شعبان عوض محمد لعبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 125.

(6) - سيبويه: الكتاب: ج 1، ص 143.

"هو كائن أخيك" على أنه إن كانت هذه العلة غير فلسفية في طبيعتها فإن هذا لا يعني أنها - في نشأتها نبت التفكير النحوي الصرف إذ حسبها أنها علة وتستقصى أسبابها لتكون مقتبسة من أسلوب الفكر المتعلل إلى ما وراء الطبيعة أي من أسلوب الفكر الفلسفي». (1)

ولعلي أشاطر في الرأي المفكر اللغوي العربي مازن المبارك لأن ماذهب إليه صواب لا يمكن أن يخطأه فيه أحد، لكنني أستغرب لما ذهب إليه في أن علل النحو العربي يكفي أنها تعتمد القياس لتكون مقتبسة من أصول الفكر اليوناني: «وحسبك أنها تعتمد القياس اللغوي الذي يجعل العبارة متأثرة بالمنطق وليس في هذا شيء من العجب فقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق منذ عصر مبكر من خلال علماء الكلام ورجال المنطق». (2).

وأني أقول: إنه صحيح إذ ليس في هذا شيء من العجب، ولكن العجب - كل العجب - أن ينسب مفكر لغوي عربي أصول ومبادئ ومناهج درسه اللغوي إلى غير العرب، ومن المحض أيضا أن لا ينسب منهج العلة أو القياس إلى العربية.

ثم أنني أتساءل كيف لهذا الدارس أن يخلق من تلك المعادلة الرياضية التي أوجدها والتي لا يتم حلها إلى بوضع علامة لا شيء في مجموعة الحلول للمعادلة العلمية، حيث قال: «إذ حسبها أنها علة لتكون مقتبسة من أسلوب الفكر المتطلع إلى ما وراء الطبيعة» (3)، وكأن أسلوب الفكر المتطلع إلى ما وراء الطبيعة لاحق للعربي أن يفكر به! ولو أنه أمعن النظر قليلا لما ذهب إلى أن كل من اعتمد القياس متأثر بالمنطق والفلسفة عن طريق المتكلمين والجدليين. ومنذ متى كان القياس حكرا على فلاسفة اليونان أو الجدليين أو المتكلمين؟!.

وهل يعقل أن نجد نحويا لا يقيس ولا يعلل من صلب فكره ومن صميم فكر النحو! وهل يعقل أساسا أن نجد نحوا من غير قياس ومن غير علة؟! وقد قال كبار النحاة

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 58.

(2) - المرجع نفسه ، ص 58.

(3) - المرجع السابق، ص 58.

العرب إن النحو علم مستنبط بالقياس، وبالتالي فهو: قياس متبع...⁽¹⁾ ولعل الدارس انتبه إلى ذلك، في نفس اللحظة حيث أُرِدِف معقبا في أثناء حديثه عن علل وأقيسة الخليل وسيبويه، فقال وواصفا الكتاب لسيبويه: « إن سيبويه أول من طلع علينا بكتاب لغوي عربي قد جمع فيه النحو باعتماد منهج القياس والتعليل اللغويين، وكأنه بذلك يستدرك الخطأ الذي وقع فيه، وإن كانت العرب قد عرفت في نحوها العلة والقباس قبل مجيء كتاب سيبويه وخير شاهد على ذلك هو الكتاب نفسه.⁽²⁾»

5- نماذج من علل سيبويه:

ولأن سيبويه ينهج نهج أستاذه الخليل في التقنين والتعليل والتقسيم نجده يبدأ الحديث في كتابه بباب: (علم ما الكلم من العربية) فيقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، و(جاء لمعنى) هنا هي بداية التعليل في هذا الكتاب، فمجيئ الحرف لمعنى هو العلة عند سيبويه في كون الحرف

يقول ابن جني في معرض حديثه عن علل النحو: « ظل الوضع على ما هو عليه عند الخليل وطبقته-حتى جاء سيبويه وطلع علينا بكتابه الرائع الذي جمع فيه النحو مقسما إلى أبواب كثيرة في كل منها أحكامه المؤيدة بالعلل، فكان كتاب نحو وقياس وعلة، يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعلم الحكم النحوي». ⁽³⁾

ويقول سيبويه في أثناء تقسيمه للكلم في العربية: «ليس في الأسماء، جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهاب وذهاب الحركة، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: " إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك الفاعل» ⁽⁴⁾، ويتبين لنا من ذلك أن الأمثلة التي يسوقها النحاة

(1) - ينظر الخصائص لابن جني ، ص397.

(2) - مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص66.

(3) - المرجع السابق، ص 59 - 60.

(4) - سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، 1385هـ - 1966م، ج1 ص3.

هنا تحتاج إلى تعليل: «ويعلل رفع المثني بالألف ونصبه بالياء فيقول: تكون في الرفع ألفا، ولم تكن، ياء ليفصل بين التنثية والجمع الذي على حد التنثية، وتكون في النصب كذلك ولم يجعل والنصب ألفا ليكون مثله في الجمع وكان مع هذا أن يكون تابعا للجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل فكان هذا أغلب وأقوى»⁽¹⁾، ومعنى ذلك أن العلامات الإعرابية ذات علاقة بالكلام الذي يسوقه النحاة وبما تنطبق به العرب من جمل وألفاظ يجمعها مدلول الكلام.

«وتوضيح كلامه أن علامة رفع المثني هي الألف، ومع أن الرفع من جنس الواو، لم يجعلوا الواو علامة على الرفع لئلا يلتبس المثني المرفوع بالجمع المذكر السالم المرفوع، إذ هو الجمع الذي على حد التنثية، وعلامة جر المثني ياء مفتوح ما قبلها، ولم يكن ما قبلها مكسورا لئلا يلتبس المثني المجرور بالجمع المذكر السالم في حال جره، وعلامة الجر هي نفسها علامة النصب»⁽²⁾. ولعلّ هذه العلامات الإعرابية مدار النحو العربي واللغة العربية تميز الوظائف المختلفة لها. «ومع أن الفتحة من جنس الألف لم تلين بنصبه لم يكن نصبه الألف لأن نصبه بالياء يجعله نظير الجمع المذكر السالم الذي ينصب أيضا بالياء»⁽³⁾.

أ- علة النظر:

وهي من العلل المتداولة بين النحاة، وعلة النظر من العلل القياسية التي قد يسميها البعض علة الشبه ومفادها أن هذا التركيب لا يصح بناؤه، أو يصح وذلك قياسا على منوال تراكيب أخرى نظائر لهذا التركيب أو لهذه الصيغة، وإنّ المتتبع لهذا النوع من العلل النحوية سيجد مادة غزيرة في كتاب سيبويه أو في غيره من مصادر التراث النحوي، ونأخذ منها على سبيل المثال ما جاء على لسان سيبويه: «وأما العلة في عدم نصبه "بالواو" ليكون إذ ذاك نظير الجمع المذكر السالم الذي يرفع بالواو، فلأن النصب في

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص4.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص60 - 61.

(3) - المرجع نفسه، ص61.

الأسماء أقرب منه إلى الرفع وذلك لأن النصب يختص بالاسم فلا يتجاوزه إلى الفعل، فهو ألصق به. وأما الرفع فيكون للأسماء كما يكون للأفعال المضارعة فلما كان الجر ألصق بالأسماء من الرفع انظم النصب إليه واستعار الياء التي هي سمتة»⁽¹⁾. فقد علل لعدم نصب الأسماء بالواو لأنه ناظر ذلك بالنصب في جمع المذكر السالم الذي يرفع بالواو، لأن النصب في الأسماء أقرب منه إلى الرفع وذلك لأن النصب يختص بالاسم فلا يتجاوزه إلى الفعل.

ويعلل نصب الجمع المؤنث السالم وجره بالكسرة فيقول: «جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء، والتتوين التي هي بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»⁽²⁾.

ب - علة الاستخفاف:

ومن العلل الاستعمالية التي كان يعلل بها سيبويه هي علة الخفة، فهو يصف تصرف العرب حيال مختلف الموافق اللغوية بالخفة أو طلب الخفة وظاهرة التعليل بالخفة في اللغة⁽³⁾ وهي تماما ما يعرف في الدرس النحوي الحديث بالاقتصاد اللغوي ذلك أن هناك شبه كبير بينهما: «من الممكن أن نربط هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي يعلل خفة النكرة وتقل المعرفة بقوله: «لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به»⁽⁴⁾. ومن تعليقاته قوله: ومما لا يكون فيه إلا الرفع: أعبد الله أنت الضارب؟ لكن إنما تريد معنى. أنت الذي ضربه؟ فهذا لا يجري مجرى يفعل، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ما زيدا أنا الضارب، ولا زيدا أنت الضارب»⁽⁵⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 61.

(2) - سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج 1، ص 5.

(3) - المصدر السابق، ج 1، ص 7.

(4) - المصدر السابق، ج 1، ص 66.

(5) - المصدر السابق، ج 1، ص 66.

قال سيبويه في معرض حديثه عن علة الاستخفاف: «ذهب النحاة مذاهب شتى في دراسة هذا النوع من العلل، ومنها علل الاستخفاف، وجعله هو العلة في استغنائهم بـ: "أول رجل" عن قولهم: "أول الرجال" قال: «ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم عشرون درهما إنما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام بغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه»⁽¹⁾.

ومن تعليلاته أيضا قوله: «ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول سير عليه طويلا، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجر الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الأسماء كما أنه لا يكون إلا حالا قوله ألا ماء ولا باردا»⁽²⁾.

ج- التعليل بالقوة والضعف:

والتعليل بالقوة أو الضعف هو من العلل التحويلية، فعلة القوة من العلل التحويلية لأن التعليل بها في نهاية الأمر يعود إلى القول بفكرة الأصل⁽³⁾. لأنه لو قال: «لو أتاني بارد، كان قبيحا، ولو قلت أتيتك بجيد كان قبيحا حتى تقول: بدرهم جيد، وتقول: أتيتك بجيد فكما لا تقوى الصفة في هذه إلا حالا أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفا أو تجري على اسم»⁽⁴⁾ ونلاحظ كيف أن سيبويه جعل علة أقوى أو أضعف حسب مقتضى الحال. «وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ به كتاب سيبويه وجدناها شبيهة بعلم الخليل، والذين روى عنهم سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفة وفراره من القبح والثقل»⁽⁵⁾. وقد ألف سيبويه الكتاب وعالج فيه قضايا نحوية رئيسة. «ولا عجب في ذلك فسيبويه إنما كان تلميذا للخليل، وإذا كان لسيبويه فضل

(1)- المصدر السابق، ج1، ص 104.

(2)- المصدر السابق، ج1، ص 115.

(3)- ينظر د شعبان غوض محمد لعبيدي : التعليل اللغوي فيكتاب سيبويه ، ص 272.

(4)- سيبويه : الكتاب ، ج1، ص 116.

(5)- د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 64.

في حركة التعليل فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نذرا قليلا عند شيوخه المتقدمين وهو فضل في دقة السير على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتى بات كتابه يعلم البحث والنظر والقياس كما يعلم النحو سواء بسواء»⁽¹⁾.

وسيبيويه اللغوي الحذق لم يكن من أولئك النحاة الذين يتلاعبون بالعلل فتراهم تارة يوهونها ويضعفوها وتارة يقوونها ويؤكدونها- وخاصة المتأخرين منهم- بل كان يعمل على تأكيدها بكثرة الشواهد والقياس بين الأشباه والنظائر: «ولا هو يحاول إضعاف العلة وتوهينها ليعود فيثبتها أو يؤكدتها شأن المتأخرين من أهل الصناعة بل كان يكتفي من كل ذلك بأن يؤيد حكمه بكثرة القياس بين الأشباه والنظائر وكثرة الأمثلة والاستعانة بالشواهد يأخذها عن يثق بهم من أهل اللغة»⁽²⁾.

كما أنه سجل على علله ميزة أخرى وهي بعدها عن الافتراض والتخيل: «وأما الافتراض والتخيل عنده فأبعد ما وصل إليه هو أن يقول مثلا على سبيل الإحاطة والاستقصاء: لو سميت امرأة بضربة ثم حقرت لقلت ضربية؛ تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانه»⁽³⁾، «وإذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيقه بغيرها...»⁽⁴⁾.

وحب الاستقصاء وتتبع العلل عند سيبويه ظاهر في ملاحظته لأستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة كما في باب تصغير المؤنث إذ يقول: «إعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف، فتحقيقه بالهاء؛ وذلك قولك قي قدم قديمه، وفي يد يديه، وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث قلت فما بال عناق قال: استنقلوا الهاء حيث كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت ثقيلة في العدد وال... فاستنقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً. قلت: فما بال سماء قالوا: سمية؟ قال من قبل أن تحذف في التحقير فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما

(1)- المرجع نفسه، ص 63 - 64.

(2)- المرجع السابق، ص 64.

(3)- سيبويه: الكتاب: تحقيق: عبد السلام هارون، ج 2، ص 124.

(4)- المصدر نفسه: ج 2، ص 137.

خفت صارت بمنزلة دلو كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف، فإن حقرت امرأة اسمها سقاء قلت: سقيى ولم تدخلها الهاء، لأن الاسم قد تم⁽¹⁾.

أما عن طريفته في استنباط العلل، فواضح أن سيبويه متأثر بطريقة أستاذه الخليل من حيث اعتماد الحس اللغوي واللجوء إلى ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب: «ويعتمد سيبويه في استنباط العلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسهم وحبهم للتخفف من النقل، وهو في كل ذلك كأستاذه الخليل الذي آمن بأن العرب أصحاب اللغة أمة حكيمة فراح يعلل متوخياً وجه الحكمة والصواب، وقد رأينا كيف علل سيبويه ترك الألف واللام والعدول عن الجمع في قولهم " أول الرجل" بالاستخفاف والفرار من النقل والزيادة غير المغيبة.»⁽²⁾

بل إن سيبويه لا يريد غير ما يتفق مع واقع اللغة ولذلك لم يحجم عن تقبيح عمل زملائه الذين أكرهوا اللغة ووضعوها على غير ما وضعتها عليها العرب لتلائم أحكام النحو الذي صنعوا فعقد لذلك باباً عنوانه: « هذا باب استكرهه النحو سيبويه وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعته العرب.»⁽³⁾

وقد يذهب - حتى - إلى تقبيح رأي الخليل بن أحمد - أستاذه - وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن سيبويه كانت له آراؤه المتفردة فيما يتعلق بالتعليل: «وهو لا يمتنع عن تقبيح رأي الخليل وتضعيفه إذ لم تعجبه علته بالرغم من شدة احترامه له»⁽⁴⁾.

ولنأخذ هذا المثال الذي لم يوافق فيه سيبويه أستاذه في العلة التي جاء بها قال سيبويه: «زعم الخليل أنه يجدر أن يقول الرجل: هذا رجل أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي

(1) - المصدر نفسه: ج 2، ص 127.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 65.

(3) - سيبويه: الكتاب: ج 2، ص 127.

(4) - د. مازن المبارك: النحو العربي، ص 66

زيد وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا القلب لصح هذا قصير الطويل تريد مثل الطويل»⁽¹⁾.

6- التعليل في غياب المصطلح المباشر:

قد يعلل الخليل وتلميذه سيبويه لكثير من المسائل النحوية دون استعمال اللفظ الصريح - أي مصطلح العلة - ولكنهما قد يكتفیان بالإشارة إلى ذلك: «ويذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنه يعلل ودون أن يقول - كما صار النحاة بعده يقولون - والعلة في ذلك كذا...، ولم تأت العلة عنده عنواناً غير في باب واحد فقط هو باب: "باب علل ما تجعله من حروف الزوائد وتجعله في نفس الحروف: «وذلك لأن سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه فإذا لجأ إلى التعليل، فلتثبت الحكم النحوي وتأييده، ولم يكن مفتوناً بإظهار براعته وتوجيه عنايته للعلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده»⁽²⁾.

«وهذا الأسلوب في التعليل هو الذي كان متبعاً ومعروفاً حتى آخر القرن الثاني، لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين من النحاة على تفاوت بينهم في الأساليب؛ إذ من الطبيعي أن يتأثر كل منهم بالطابع الذي غلب عليه من فنون العلم فيظهر هذا الطابع جلياً في عله وأسلوب عرضها والحجاج لها»⁽³⁾.

وتأمل ما استنطعت المعنى والذوق في تعليله: جوار تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾⁽⁴⁾. وعدم جواز ذلك إذا جاء بعده قال: «فإن قال قائل رأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت ذلك قبيح وهو جائز وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى-أي ضمير- من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا....قبله مؤنث، والذين

(1) - سيبويه: الكتاب: ج 2، ص 181.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي، ص 66.

(3) - المرجع السابق، ص 66.

(4) - سورة البقرة، الآية: 275.

استجازوا ذلك قالوا إنما يذهب به إلى المعنى وهو في التقديم والتأخير سواء...»⁽¹⁾.
 ولاحظ كيف يعلل بأسلوب رائع دون أن يذكر العلة بلفظ صريح وإنما كان يلجأ إلى ذلك بصورة ضمنية .

8- نماذج من العلة عند أبي العباس يزيد المبرد (285هـ) :

« ثم ظهر في القرن الثالث من عنى بالعلة عند النحويين حتى باتت العلة عنده رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في -اعتقاده- أن تفارقه، كما هو الأمر عند أبي العباس محمد يزيد المبرد (285 هـ)»⁽²⁾.

وقد كانت علل أبي العباس يزيد المبرد نموذجاً صارخاً للتعقيد، بل للتكلف والتشعب اللذين لا يخدمان المتعلم في شيء، بل على العكس من ذلك قد يزيدان من إبعاد الفهم عنه ولناخذ هذا المثال كأبسط دليل على صحة ما نقول: يقول المبرد في المقتضب في معرض حديثه عن الصلة: « فإن قلت: (الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحباؤه أخته زيد) كان جيداً بالغا »⁽³⁾ والغريب في الأمر أن هذه التراكيب المعقدة التي خلقها النحاة من صلب تفكيرهم - والتي لا يعتقد أحد منا أنها من كلام العرب ولا من أساليبهم في الكلام - أنهم راحوا يتنافسون حولها حتى أصبحت هذه التراكيب والتعبير ألغازاً وأحاجي يصعب على المتلقي فهم المعنى المراد من التركيب إلا بعد أن يكد ذهنه وقد لا يصل إلى حل اللغز أبداً . والغريب أكثر هو التعليل الذي جاء به المبرد حين أراد أن يثبت صحة ما ذهب إليه قال: «وقولك في الدار صلة التي، وجاريتهم خبر التي، والضمير يرجع إلى الذين، وقد تمت صلتهم، لأن التي وصلتها ابتداءً، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء، فقد تمت صلة الذين، وقولك إليهما خبر الذين، فقد تمت صلة اللذين، وقولك صاحباؤه خبر الذين، فقد تمت صلة التي الأولى، وأخته خبر التي الأولى

(1) - الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 128.

(2) - د. مازن المبارك: النحو العربي، ص 67.

(3) - المبرد: المقتضب، ص 122.

والهاء ترجع إلى الذي فقد تمت صلة التي، وزيد خبر الذي فقد صح الكلام.»⁽¹⁾ فهل يعقل أن يكون هذا التعليل مبسطا لما سبق شارحا له ؟ وهل يجوز أن نسميه أصلا تعليلا وهو نفسه كلام معقد مبهم غير مفهوم ؟؟ وأين العلة من التعليل ؟

وهل هذا دليل على شدة اهتمام المبرد بالعلل مثل ما ذهب البعض: «لقد كان أبو العباس شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث»⁽²⁾. إن هذه البراهين الرياضية البعيدة عن روح اللغة وهي تشبه جدل الفلاسفة الذي كثيرا ما يطول لينتهي بلا شيء، وهذه التراكيب الضجرة السمجة لا يمكن أن نسميها سلاحا للمناقشة والبحث، إن هذه العلل صناعية لا طائل من ورئها إلا كد الذهن .

لكن النحاة ففتوا في تلك الفترة بهذه التمارين الرياضية وجعلوا يركضون وراءها ووراء صانعيها: « وكانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي أشهره على الزجاج والشبكة التي صاده بها من حلقة أستاذه ثعلب»⁽³⁾. وعلى الرغم مما أخذ عن المبرد من منهجه في التعليل يبقى له حظه الموفور بين النحاة فلا أحد ينفي: « أنه كانت للمبرد في التعليل يد طويلة وحظ موفور وكان فيه من المجتهدين حتى إنه- وهو البصري المتعصب- لم يحجم عن الوقوف في وجه سيبويه سيد نحاة البصرة وزعيمهم وأستاذهم لأنه قبل قول الخليل خاليا من التعليل، وذلك حين سأل سيبويه الخليل: " هل يجوز كما أنك على كما أنت هنا؟ فقال: لا، لأن "أن" لا تبدأ في كل المواضع»⁽⁴⁾.

قال المبرد: «وهذا كلام لا وجه له إذا لم يوضع الموضع الذي لا تبدأ فيه بعلمته»⁽⁵⁾. وقد خالف المبرد سيبويه في كثير من المسائل، ولم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي، وإنما كان في كثير منها حول (العلة) لذلك الحكم، فقد قال المبرد مع

(1)- المصدر السابق، ص 122.

(2)- د. مازن المبارك: النحو العربي، ص 67.

(3)- الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 118.

(4)- المبرد: المقتضب، ص 134.

(5)- المصدر السابق، ص 137 .

سببويه بوجوب رفع المبتدأ مثلاً، ولكنهما اختلفا في تعيين الرفع وعلّة الرفع». (1) ، فقال سببويه يرتفع المبتدأ بالابتداء في حال تقدمه فقط، أما إذا تأخر فيرفعه خبره ففي مثل قولنا في الدار زيد إذ لم تردالتقدم كان رفع زيد بقولك في الدار لأن معناه استقر وحل محل المضمّر فرفعه مكان يرفع المضمّر» (2).

وكذلك وافق المبرد سببويه في حكم "لا مرحبا ولا أهلاً"، وخالفه في علّة الحكم ويعوّّل المبرد في ردوده في تعليقه عامة على القياس وعلى مراعاة المعنى شأن المتقدمين عليه من النحاة». (3)

9- من علل ابن الأنباري (ت 577 هـ):

لقد كان للقياس في أصول الفقه أثره الشديد في منهج النحاة وكان هذا الأثر واضحاً في إنتاجهم النحوي مثل: "خصائص" ابن جنّي، "ولمع الأدلة" لابن الأنباري، و"الافتراح" السيوطي. وهذا التأثير يتضح في أركان القياس الأربعة: المقيس والمقيس عليه، والحكم، والعلّة، وفي شروط العلة وفي مسالكها وقوادحها. وقد يعود السبب في ذلك إلى الاختلافات المدرسية التي لعبت هي الأخرى دوراً كبيراً في التأثير على منهج النحاة في التعليل. ولنتنقل من التجريد إلى ذكر أمثلة عملية تبين كيف أن هذه الاختلافات المدرسية قد أثقلت الإعراب وحملته ما لا يحتمل ولا نجد في هذا المجال خبراً من كتاب ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين) وهذا الكتاب هو أشهر الكتب التي ألفت في هذا المجال على الإطلاق وقبل أن نأخذ منه بعض الأمثلة ننظر في عنوانه الإنصاف ... انتقل لأمر من الواقع اللغوي وأصبحنا كأننا في ساحة القضاء ، وكل من الخصمين ينبري للدفاع عن نفسه بالحجج الدامغة.

(1) - د. مازن المبارك: النحو العربي، ص 68.

(2) - المرجع نفسه، ص 69.

(3) - المرجع نفسه، ص 69.

ونخص بالذكر هنا ابن الأنباري فقد كان أكثر نحاة عصره تأثراً بمنهج الفقهاء، قال الأنباري في القرن السادس من حياة الدرس النحوي: «إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو».(1)

«وهذا القياس المنطقي الذي أخذ العلماء أنفسهم به كثيراً من العلوم والفقهاء والنحو كان له أثر كبير في تفرغ المسائل، وتحليلها وضم الأشباه بعضها بعضاً لتتدرج تحت قاعدة واحدة أو.... لحكم مطرد».(2)

ويخالف ابن الأنباري ابن جني في العلة النحوية، فلا يرى فيها التخصيص، بل لأبد من وجود الحكم عند وجودها في كل حالة، فما دامت علة الإسناد موجودة، فلا بد من رفع كل أسند إليه لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وجر كلما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله، وكذلك وجوب الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هنا ، لأن العلة النحوية كالعلة الفقهية لا خلاف، وأن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية «.(3)

10- من علل الزجاجي (ت 337هـ):

« ومن الحق أن نذكر أن الزجاجي لم يكن من أولئك الذين أهملوا المعنى وأغفلوا العامل وأثره. بل كان يعتبر الإعراب دليلاً على المعنى ولذلك قال: "إن الأسماء لما كانت تعنورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً ومضافاً إليها ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تتبي عن هذه

(1)- أبو البركات كمال الدين الأنباري: لمع الأدلة، حققه د. إبراهيم السامرائي، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) 311.

(2)- المصدر نفسه، ص 214.

(3)-المصدر نفسه، ص 116.

المعاني ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»⁽¹⁾.

فكان الزجاجي بذلك سباقاً للعلل، قال ولذلك: «فإن العمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم»⁽²⁾، وسباقاً لابن مضاء القرطبي الذي قال: «إن حركات الإعراب ما وجدت لتدل على عوامل معينة وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم»⁽³⁾.

11- أمثلة توضح أثر الزمخشري في التعليل :

يعد كتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة 538هـ أول كتاب شامل في النحو بعد كتاب سيبويه: « وهو أيضا عليه شروح عديدة، فقد شرحه ابن الحاجب وسماه الإيضاح، وشرحه العكبري وابن مالك ، وابن يعيش وغيرهم .وشرح ابن يعيش المتوفى سنة 643هـ ذائع ومتداول ومرجع للمتمدرسين .»⁽⁴⁾

ومما وجدناه عند السيرافي من خروج عن الواقع اللغوي في شرحه لبعض مواضع كتاب سيبويه نجد له أيضا مثيلا عند ابن يعيش في شرحه على المفصل للزمخشري، من ذلك أن الزمخشري يذكر أن : « مما يعرب بالحروف الأسماء الستة مضافة وذلك نحو (جاءني أبوه وحموه وهنوه وفوه وذومال، ورأيت أباه ومررت بأبيه ، وكذلك الباقية) وفي كلا مضافا إلى مضمرة تقول : (جاءني كلاهما ورأيت كليهما، ومررت بكليهما) وفي التثنية والجمع على حدها تقول (جاءني مسلمان ومسلمون ومررت بمُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمَيْنِ) »⁽⁵⁾ هذا هو نص الزمخشري فماذا فعل ابن يعيش في شرحه ؟ إنه يجتهد في إيجاد التعليلات الفلسفية والمنطقية للإعراب بالحروف، وكأن من الواجب عليه أن يعلل

(1)- د. مازن المبارك: النحو العربي، ص68

(2)- المرجع نفسه، ص68

(3)- د. عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص171.

(4)- أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص 144.

(5)- ابن يعيش : شرح الفصل ج1، ص 51.

للأوضاع النحوية بتعليلات منطقية حتى تكون مقبولة، ويأبى أن يقال هكذا سمعت، أو هكذا نطقت العرب، فالأسماء الستة - عنده - إنما أعربت بالإمالة.

كان ابن مالك يقول عن ابن حاجب: «إنه أخذ نحوه من صاحب المفضل، وصاحب المفضل نحوي صغير»⁽¹⁾. وهذا تقليل من مكانة الزمخشري وابن الحاجب معا من غير دليل، وتضعيف لشخصيتيهما من غير حجة، فالدليل على أن ابن حاجب لم يكن نسخة طبق الأصل عن الزمخشري هو إملاؤه على المفصل للزمخشري، ونقده له في كثير من المسائل. ومن أمثلة ذلك أنه: «قال ممليا على قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾»⁽²⁾ من قرأ بالخفص عطفًا على قوله ﴿بِرءُوسِكُمْ﴾ والمراد اغسلوا أرجلكم، وليس الخفص على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر».

ومعروف أن العرب إذا اجتمع فعلاّن متقاربان في المعنى مختلفان في اللفظ وكان لكل واحد منهما متعلق، جوزت ذكر أحد الفعلين، بينما يكون متعلق المحذوف معطوفا على المحذوف، الذي يفهم من خلال المعنى: «والعرب إذا اجتمع فعلاّن متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى لأنه شريكه في أصل الفعل إجراء أحد المتقاربين مجرى الآخر كقولهم تقلدت بالسيف والرمح، وعلقها بالتين والماء - وقال الزمخشري: «إنه مخفوض على الجواز، وليس يجحد، إذ يأت الخفص على الجواز في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب فلتحمل الآية على ما ذكر»⁽³⁾.

(1) - الأشموني: حاشية الصبان على الأشموني، مطبعة الحلبي، ج 3، ص 234، ص 141.

(2) - سورة المائدة، الآية: 6.

(3) - ابن الحاجب: الكافية ص 55، أنظر. عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 58.

ولا يخفى على دارس اللغة أن الزمخشري كان يؤيد مذهب أبي علي الفارسي في القياس: «وهذا الرد من ابن الحاجب ينبهنا إلى أمر آخر خالف فيه الزمخشري كل المخالفة وذلك أن الزمخشري كان يؤيد مذهب أبي علي الفارسي في القياس، فقد كان يرى الاحتجاج بأقوال المولدين، والقياس عليها».(1)

أما ابن حاجب فلم يتبع هذا ولا ذاك، بل يقرر أن الاستشهاد النحوي يبحث عنه في القرآن الكريم ثم في الكلام الفصيح «أما ما عدا ذلك فهو كلام يؤبه له من العرب ممن لا يصح في مذهبه أن يستشهد بقوله أو يؤخذ بكلامه.»

السَّمَوَاتِ : في قوله تعالى: ﴿حَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (2). مفعول مطلق لبيان النوع عند الزمخشري وابن الحاجب.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (3).

وقد مثل الزمخشري بالآية الكريمة لتقدم الخبر، قال ابن الحاجب: خبرا مقدما هو الصحيح، وقول الأكثر».(4)

جميع الأوزان من غير الثلاثة اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لأن الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجازية للمضارع وإن لم يقصد بها الحدث».(5)

وهناك اختلاف بين منهجي ابن الحاجب والزمخشري في الأخذ بالقراءات القرآنية وتواترها حيث إن ابن الحاجب يختلف تمام الاختلاف عن الزمخشري فالقراءات عند

(1) - د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 20.

(2) - سورة العنكبوت، الآية: 44.

(3) - سورة البقرة، الآية: 112.

(4) - د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة العربية، ص 211.

(5) - المرجع نفسه، ص 211.

الزمخشري ليست متواترة وليست علة يعتل بها للقواعد النحوية، وينبني على هذا أساليب ابن الحاجب سقط القراءات من حسابه.

وعلى الرغم من مكانة الزمخشري في النحو واللغة فقد كانت هناك ثورة ضده منطرتت بعض النحاة من هؤلاء نذكر ابن مالك وأبو حيان. ولكن الزمن أنصفه بعدهما حقه وأعطاه مكانة مرموقة بين النحاة .

وبذلك نخلص إلى أن العلة النحوية كانت رديف الحكم النحوي وأنها كانت ماثلة في كل القضايا النحوية، وأن النحاة جعلوها الغاية من أحكامهم النحوية بعدما كانت وسيلة من اللوسائل العلمية التي تساعد في إثبات القاعدة النحوية.

الغائمة

خاتمة:

تلقي هذه الدراسة الضوء على فكرة من أفكار النحو العربي؛ ألا وهي فكرة العلل النحوية في كتب التراث النحوي. وقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نتعرف على بعض سمات علل النحو في مصادر اللغة. وذلك من خلال استقصائها في أصول النحو وكشف عن مدى تفاعلها مع التراث والواقع اللساني، بالإضافة إلى تتبع منهجها الذي سارت عليه في ضوء تباين أفكار النحاة واختلاف أساليبهم وتحت حتمية تأثرهم بمؤثرات فكرية خارجة عن واقع التعليل في النحو، تلك المؤثرات التي كانت بنت التباين المنهجي والاحتكاك العلمي. وهي بعد ذلك محاولة لتحليل أبعادها وتجلياتها واستنباط طرائقها وصيغها. إضافة إلى محاولة تحديد موضعها من الإطار اللساني التراثي.

هذه المحاولة لا تزعم أنها أحاطت بجميع المدارات النحوية اللسانية لهذا التراث العربي، لأنها تفتقر إلى أدوات إجرائية كثيرة تمكنها من هذه الإحاطة، لكنها سعت للوصول إلى جملة من النتائج فيما يخص علاقة الإبداعية النحوية ببناء الآراء التعليلية وانعكاسها عليها، وأهم الأسس والمنطلقات المرجعية لها، والصيغ التي مورست في هذا البناء وأهم أبعادها وتجلياتها.

كما حاولت من خلال هذا البحث أن أدرس العلل بوصفها منهجا نحويا قد لجأ إليه النحاة القدماء والمحدثون وتتبعوا سبله ونفضوا عنه غبار السنين.

ويختص منهج التعليل بأهم التصورات النحوية النظرية التي جاء بها هذا النحو، بحيث كشفت دراسته عن طابع التجديد، وجعلت النحاة يقبلون على ممارسة عملية التأسيس لهذا التقعيد من خلال المصادر النحوية التي وصلت إلينا.

وكان بعد علل النحو مجال التنظير للذهنية العربية واستخراج آفاقها. وقد بنت درسها النحوي في مستويات: النحو الوظيفي والنحو التطبيقي. وبهدف التعامل مع التراث على أنه أصل ثابت ينبغي أن نحافظ عليه من الذوبان، فضلا عن التجديد في دراسة النحو والسعي إلى تيسيره في ضوء التراث اللساني الذي يقوم على مبدأ القياس والسماع

في نحونا العربي، وبخاصة عند استخدام التطبيقات التي تضي على نحونا العربي جملة من التصورات والمفاهيم الجديدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلة عند النحاة العرب لم تتوقف عند الظواهر اللغوية بل تعاملت مع الفكر العربي بوصفه مجالا فكريا خصبا وخرجت عن حدود الوصفية إلى النقد والحوار البناء للمصادر التراثية والتوجهات الثقافية، لكنها خرجت أحيانا على الموضوعية إلى الوقوع في بعض مزالق الفلسفة والمناهج الأصولية المبسقة والمناهج الدخيلة عن روح الفكر اللغوي العربي. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج:

أولاً : إن الفكر النحوي منذ نشأته قد اتصل بالنص القرآني، ولذلك سعى النحاة إلى عقلنته وإكسابه ضوابط تحليلية، وأن النقطة التي ينفصل فيها العقل عن النص هي نقطة الفهم والإدراك للمسائل النحوية، ومن ثمة فالعقل يهدف إلى تسويق الدلالات النحوية. لكونها من الوسائل المنهجية التي يتم من خلالها الربط بين النص والفكر النحوي.

ثانياً : إن التعليل التأسيسي جاء نتيجة طبيعية لقراءة القرآن الكريم ولممارسة الواقع اللغوي والعمل على اكتشاف الخلل في التركيب اللغوية العربية عبر قراءة النماذج التي تمنح اقتراحات وتشكل حلولاً موضوعية في درس العلل النحوية.

ثالثاً : وتوصل البحث إلى أن الفرق الإسلامية قد أسهمت بنشاطها وأفكارها في بلورة العقل العربي ، فحرفية النصوص التي نجدها عند الخوارج نعدنا فكرة رئيسة في الثقافة العربية الإسلامية . ومع أن هذه الفرق تبدو في ظاهرها لا علاقة لها بالتعليل، فإننا نعدنا مؤثرة في نمائه وتطوره .

رابعاً : كما أن الترجمة كان لها فضل كبير في نقل طرق التفكير وأساليب البحث وقد أعانت على نقل أساليب البحث والذي يحتاج إلى تنويه هو أن النحاة لم يتأثروا بالنحو اليوناني في التعريف أو التقسيم أو المصطلحات، وإنما تأثروا بطريقة التفكير والتحليل وشرح الأقيسة، وعليه فإن تعليقات النحاة العرب لم يكن مصدرها المنطق اليوناني أو الفلسفة الأفلاطونية كما يتوهم بعض الباحثين . ولكن التعليل النحوي بدأ بداية

عربية إسلامية ونما في أجوائها، ولم يعرف المسلمون الفلسفة اليونانية إلا بعد اكتمال مناهجهم النحوية .

خامسا : لقد منح النحاة النظرية النحوية في ظل المنهج التعليلي منزلة كبيرة ؛ إذ أنه بوصفه منهجا في البحث النحوي يحمل دلالة فكرية . وهي الوظيفة الفاعلية، فالعلة هي محور التفكير القياسي، والقياس هو عمود النحو؛ ومن ثمة فإن فهم علل النحو لا يكون إلا بتمثل حقائقه وأحكامه والغاية التي قصد إليها . وبهذا الصدد لم ينكر النحاة الحقائق التي تقع خارج بنية العلل ، بل أكدوا أنها تبلور القصد المعرفي للنحاة وتجليه واضحا ذلك أن العلة هي الجوهر الحقيقي للتفكير النحوي.

سادسا : إن الجانب التنظيري قائم على فلسفة الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في التطور والتغيير المستمر، وتجاوز المألوف والمتعارف عليه، فضلا عن كونه أفقا مفتوحا من الإبداع يتجلى في وضع تصورات ممكنة لفلسفة التعليل في المجالين اللغوي والنحوي على السواء. وأهم استراتيجية في التشكيل النحوي القائم على العلل هي تلك التي تذهب إلى بحث المفهوم النحوي. وتأتي متمثلة في العلة النحوية وفي أبرز خصائصها وطرائق توظيفها.

سابعا : كما حاولت أن أبرز دور المنهج التعليلي ولاسيما وقد بذل النحاة فيه جهدا واضحا و درسوا مسائل النحو المختلفة ورفضوا العلل الثواني والثالث . و تعد العلل أداة في الربط بين وحدات العمل النحوي التي لا يمكن تركيبها وإنما يحسن العمل في أصولها

وفي الختام لقد كانت قضية العلل النحوية في ثنايا كتب التراث العربي جوهرية ثمينة يمكن القول بإنها - أي العلة- قد تمكنت من صياغة نظريات نحوية متكاملة شاملة النظرة تناولت الواقع اللغوي الوصفي حيناً والمنهج المعياري حيناً آخر. واستمرت في شرح التراث النحوي وتتبع آراء النحاة وأفكارهم . وقد فتحت آفاق الإبداع في ضوء فلسفة النحو و معرفة المذاهب النحوية وتتبعها تتبعا تاريخيا قدر الإمكان

تُبَيِّنُ المَصَادِرَ وَالمَرَاجِعَ

تَبَتُّ المصادر والمراجع

أولاً/ القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانياً/ المصادر العربية:

• ابن الأثير، أبو السعادات المبارك محمد الجزري:

- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمد الطناحي، دار الفكر، ط2، 1979م.

• ابن الأنباري، كمال الدين بن الأنباري:

- لمع الأدلة، حققه د. إبراهيم السامرائي، عالم الكتب، بيروت. (د.ت)

- نزهة الألباء في طبقات الأدياء، حققه د. إبراهيم السامرائي، الناشر مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م.

• ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد دمشقي:

- غاية النهاية في طبقات القراء - مطبعة السعادة، القاهرة، 1933م.

- النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).

• ابن جني: أبو الفتح عثمان:

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1406هـ/1986م، ودار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت).

- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1.

- علل التنثية، تحقيق د. صبيح التميمي ود. رمضان عبد التواب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط2، 1411هـ/1991م.

• ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري:

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل-بيروت، (د.ت).

• ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد:

- الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط5، 1410هـ/1990م.

• ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد:

- المقدمة، بعناية نواف الجراح، دار صادر بيروت، ط2، 1427هـ/2006م.

• ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين:

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة-بيروت-لبنان، (د.ت).

• ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي المصري:

- جمهرة اللغة، دار إحياء التراث-بيروت، (د.ت).

• ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي:

- الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.

• ابن سلام، محمد الجمحي:

- طبقات فحول الشعراء، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر.

• ابن عباد، الصاحب إسماعيل:

- معجم المحيط في اللغة، ص تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت.

• ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس:

- المجمل في اللغة، دراسة و تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، 1399هـ/1979م.

- مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، الجزء الأول، دار الفكر بيروت 1399هـ/1979م.

• ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي:

- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ/1994م.

• ابن النديم، محمد بن إسحاق :

- الفهرست، تحقيق وتقديم د. مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، 1406هـ/1985م.

• أبو حيان، أثير الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن حيان:

- التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

• أبو حيان، علي بن محمد بن العباس التوحيدي:

- الإمتاع والمؤانسة، صححه و ضبطه و شرح غريبه: أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، (د.ت).

• أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة):

- حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي- ليبيا، ط1، 1394هـ/1974م.

• أبو الطيب اللغوي:

- مراتب النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، (د.ت).

• الأستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن:

- كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، 1415هـ/1995م.

• الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد:

- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1989م.

• الجرجاني، علي بن محمد الشريف:

- التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1413هـ/1988م.

• الخليل بن أحمد الفراهيدي:

- معجم العين، تحقيق: عبد الله درويش، دار المعاني بغداد، 1386هـ/1967م.

• الرازي : محمد بن أبي بكر بن القادر:

- مختار الصحاح ، دراسة و تحقيق طه جابر فياض العلواني ، مطابع الفرزدق التجارية، 1400هـ/1980م.

• الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي:

- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ط2، (د.ت).

• الزبيدي، محمد مرتضى:

- تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ.

• الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق، : د. مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط4، 1402هـ/1982م.

- الجمل، عني بنشره وتحقيقه وشرحه ابن أبي شنب، الدراسات العربية الإسلامية، مطبعة كلنكسيك، ط2، باريس، 1376هـ/1957م.

• الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة- بيروت.

• سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، 1385هـ/1966م، ودار الجيل بيروت، ط1، (د ت).

• السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله:

- أخبار النحويين البصريين، تحقيق: مجموعة القاهرة، مكتبة ومطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1372هـ/1955م.

• السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان:

- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد أحمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، 1396هـ/1976م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، ط2، 1399هـ/1979م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت (د.ت).

• الصبان، محمد بن علي:

- حاشية الصبان على الأشموني، مطبعة الحلبي، محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.

• الفراء ، يحيى بن زياد بن عبد الله :

- معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار و أحمد نجاتي ، دار الكتب ، 1900م

• الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدرامي :

- ديوان الفرزدق، قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال ودار البحار، ط1، بيروت، 2007م.

• الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب:

- البلغة في أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، 1407هـ/1987م.

- القاموس المحيط، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1407 هـ/1987م.

• المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

- المقتضب، تحقيق: الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

• المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى:

- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق علي محمد البجاوي، ملتزم الطبع والنشر دار نهضة مصر، القاهرة، 1965م.

• الكفوي، أبو البقاء أيوب الحسيني:

- الكليات، تحقيق عدنان، درويش وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ/1998م.

• الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله:

- علل النحو، تحقيق محمود نصّار، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.

• ياقوت الحموي: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله:

- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، منشورات دار الكتب العلمية، ج3، 1411هـ/1991م.

ثالثاً/ المراجع العربية:

• د/ إبراهيم أنيس:

- موسيقى الشعر العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5.

• د/ إبراهيم مصطفى:

- إحياء النحو، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.

• أحمد أمين:

- ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط4، 1368هـ/1949م.

- فجر الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط7، 1374هـ/1955م.

• أسعد خلف العوادي:

- العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009م.

• د/ أشرف ماهر ناصف:

- مناهج البحث اللغوي، دار المنار للنشر والتوزيع، د ط، 2003م.

• أشرف ماهر النواجي:
- مصطلحات علم أصول النحو، دراسة وكشاف معجمية، دار الفرقان، 2001م.

• بكري عبد الكريم:

- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة، الكويت، ط1، 1999م.

- الرد على النحاة (ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي)، ديوان المطبوعات الوطنية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

• د/ تمام حسان:

- الأصول (دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، 1988م.

- مناهج البحث العلمي في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب، 1986م.

• جعفر نايف عباينة:

- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، الأردن، ط1، 1404هـ/1984م.

• جلال شمس الدين:

- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إستمولوجية، دار الجامعيين لطباعة الأوفست والتجليد، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

• حسن عون:

- دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة، مطبعة رويال، إسكندرية، ط1، 1952م.
- اللغة والنحو: دراسات دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال - إسكندرية، ط1، 1952م.

• خالد بن سليمان بن مهنا الكندي:

التعليل النحوي في درس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.

• د/ زين كامل الخويسكي:

- مبادئ في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 2006م.

• سعيد الأفغاني:

- في أصول النحو، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت.

• د/ شعبان عوض محمد لعبيدي:

- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1999م.

• د/ شوقي ضيف:

- المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط6، 1989م.

• صالح بلعيد:

- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م.

• صالح الكشو:

- مدخل في اللسانيات: الدار العربية للكتاب- تونس، ليبيا، 1985م.

• د/ طاهر سليمان حمودة:

- القياس في الدرس اللغوي، بحث في المنهج. نشر الدار الجامعية- إسكندرية، 1992م.

• د/ الطاهر قطبي:

- التوجيه النحوي في القراءات القرآنية، (سورة البقرة)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، (د.ت).

• د/ عبد الجليل مرتاض:

- بؤادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، مؤسسة الإشراف للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

• د/ عبد العال سالم مكرم:

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت - القاهرة، ط2، 1993م.

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مؤسسة الرسالة ومطابع الشروق، بيروت - القاهرة، ط2، 1410هـ/1990م.

• عبد الكريم المدرس:

- صفوة اللآلئ من مستصفي الإمام الغزالي في علم أصول الفقه، مطبعة العاني، بغداد، 1406هـ/1986م.

• عبد الله بوخلخال:

- التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري - دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربية وأساليبها -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

• د/ عبده الراجحي:

- دروس في كتب النحو، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992م.

• د/ على أبو المكارم:

- أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.

- تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.

• علي النجدي ناصف:

- سبويه إمام النحاة، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979م.

• د/ مازن المبارك:

- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ/1981م.

• د/ محمد عيد:

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1973م.

• د/ محمد مصطفى شلبي:

- أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية بيروت، ط4، 1983م.

• د/ محمد نجيب اللبدي:

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، عمان الأردن، ط2، 1406هـ/1986م.

• د/ محمود سليمان ياقوت:

- مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003م.

• د/ منى إِيّاس

- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985م.

• د/ مهدي المخزومي:

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1377هـ/1958م.

د/ هيثم سرحان:

- إستراتيجية التأويل اللغوي عند المعتزلة، مطبعة دار الكتب، سوريا، اللاذقية، ط1، 2003م.

• د/ يونس عبد مرزوك الجباني:

- التعليل اللغوي و طرائقه في القرآن الكريم دراسة نحوية، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، و دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، يناير 2004م.

رابعاً/ الدوريات:

1- القادر المهيري: - « التعليل ونظام اللغة » ، حوليات الجامعة التونسية ، تونس، العدد 22، 1983م.

_____ :- «لم أعرب الفعل المضارع؟»، حوليات الجامعة التونسية، مجلة للبحث العلمي تصدرها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 16، تونس، 1978م.

2- د/ محمد خير الحلواني: «نظرية الضرورة في كتاب سيبويه»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق «مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً»، مطبعة دار الفكر بدمشق، ج1، مج35، صفر الخير 1400هـ/كانون الثاني (يناير) 1980م.

3- محيي الدين سالم: «التعليل في الدرس النحوي العربي»، الدراسات اللغوية «مجلة سنوية متخصصة في علوم اللغة العربية - يصدرها مختبر الدراسات اللغوية»، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: 3، 1426هـ/2005م.

4- منشورات التربية والتعليم الوطنية.

5- منهاج الأستاذ للسنة الثانية متوسط، 2005م.

خامساً / المراجع الأجنبية:

- Mehiri (Abdelkader): *Les Théories Grammaticales d'Ibn Ginni*, Publications de l'université de Tunis, 1973, P.139- 140.

- Mounin (Georges): *La Linguistique*, Collection "Clefs" Editions SEGHERS, Paris, 1971, P.121- 122.

فهرس الموضوعات

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	ب-ي.....
تمهيد: البيئة النحوية وظهور المصطلح النحوي عند النحاة العرب.....	02.....
1-مرحلة الوصف اللغوي وبداية العمل على صياغة لغة المتن	07.....
2-المرحلة التعليمية ومهج العلة	19
3-المرحلة التطويرية والبحث في علل النحو.....	20.....
الفصل الأول: مفهوم العلة النحوية.....	27.....
أولا - العلة في اللغة	31.....
معنى العلة في المعاجم.....	31.....
1 - في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ):	32
2- في معجم المحيط في اللغة لابن عباد الصاحب إسماعيل:	32
3- في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ):	33
4- في معجم مختار الصحاح للرازي(ت 668هـ):	33
5- في معجم لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ):	34
6- في معجم القاموس المحيط للفيروزبادي (729 - 817هـ):	34
7 - في معجم جمهرة اللغة لابن دريد:	35
8- في معجم الكليات للكفوي:	35
ثانيا - العلة اصطلاحا.....	36.....
العلة النحوية وإشكالية المصطلح	36
- مصطلح العلة النحوية عند الزجاجي (ت 337هـ).....	37
- عند الرّماني(ت 384هـ):	38
- عند الشريف الجرجاني:	38
- عند ابن السراج (ت 377هـ).....	39

- 39 - عند ابن جنى (ت 392هـ)
- 40 ثالثا - أنواع العلة:
- 41 رابعا - العلة والتعليل في اللغة:
- 42 - العلة والتعليل في اللغة
- 42 - المعنى اللغوي للعلة من خلال المعاجم اللغوية، وبعض الأحاديث وآراء المحدثين
- 44 أ - في الجمهرة
- 44 ب- في التعريفات العلة لغة:
- 44 ج - في العين:
- 45 مصطلح العلة عند ابن جنى (ت 392هـ)
- 45 مصطلح العلة عند الرّماني
- 45 - مصطلح العلة عند إخوان الصفا
- 45 - مصطلح العلة عند ابن السراج:
- 46 - مصطلح العلة عند الزجاجي
- 47 في معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد نجيب اللبدي
- 47 أشرف ماهر النواجي، في معجمه الموسوم: (مصطلحات علم أصول النحو)
- 47 عبد القادر المهيري
- 48 خامسا - العلة والتعليل عند النحويين
- 49 - العلة والتعليل عند علماء أصول الفقه
- 49 - العلة في مصطلح الفقه
- 51 - التعليل في علم الأصول
- 54 - العلة والتعليل عند الفلاسفة:
- 54 - التعليل عند الفلاسفة
- 54 1 - علة الماهية
- 55 2- علة الجود
- 55 3- علة الفاعلية

- الفصل الثاني: المنهج التاريخي الوصفي لدراسة العلل النحوية في التراث النحوي...59**
- 1- الإرهاصات اللسانية وتولد الحركة اللغوية عند العرب65
- 2- مدرسة أبي الأسود الدؤلي والنشأة الفطرية للعللة.....66
- 3- العلة من الهامشية إلى اللزوم والضرورة.....67
- 4- العلة النحوية في ضوء المنهج المعياري والوصفي.....70
- 5- العلة وبداية عصر التدوين.....74
- 6- منهج العلة التلقائية.....76
- 7- التصويب اللغوي ودوره في بناء منهج العلة في التراث النحوي:.....82
- 8- الفرق الإسلامية ودورها في نشأة منهج العلة.....85
- 9- العلة النحوية من الفطرة إلى الاكتمال.....89
- 10- العلة النحوية واتصاؤها ضمن خصائص مبدأ القياس.....91
- 11- العلة الهامشية.....91
- 12- العلة النحوية وبداية عهد التدوين.....93
- 13- العلة واتسامها بالتوافق مع القواعد النظرية.....94
- 14- الخليل بن أحمد وبلورة المصطلح.....96
- 15- منهج العلة عند الخليل و النقد الموضوعي98
- 16- الإطار من شروط صحة العلة102
- 17- التعليل النحوي والقراءات القرآنية116
- 18- مدرسة أبي علي الفارسي ودورها في مناقشة القياس والعلل ..119
- 19- المنهج الظاهري وأثره على علل النحو123
- 20- الدعوة إلى تيسير النحو ورفض العلل الثواني والثالث131
- 22- الألفية النحوية ودورها في العودة بالنحو إلى مناهجه الأصلية.....135
- 23- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.....136
- 24- العلة النحوية في القرن الثامن.....137
- 25- خصائص التعليل في القرن التاسع الهجري.....138

141	الفصل الثالث: العلل النحوية: محاولة لسبرها من خلال بعض النماذج التطبيقية
143	1- نماذج من العلل التلقائية
145	2- نماذج من علل أبي عمرو بن العلاء و عيسى ابن عمر (ت 149هـ).....
147	3- نماذج من علل القراءات القرآنية.....
147	أ- من منهج البصريين.....
150	ب- من منهج الكوفيين في اختيار العلل.....
159	4- علل رده للقراءات.....
165	5- نماذج من علل الخليل.....
169	6- نماذج من علل سيبويه.....
170	7- علة النظرير.....
171	8- علة الاستخفاف.....
174	9- التعليل في غياب بالقوة والضعف.....
173	10- نماذج منهج العلة عند الكوفيين الفراء نموذجًا.....
175	11- نماذج من العلة عند أبي العباس يزيد بن المبرد (285هـ).....
177	12- نماذج من علل ابن الأنباري (577هـ).....
177	13- نماذج من علل الزجاجي (337هـ).....
189	14- نماذج من علل الزمخشري.....
193	خاتمة
197	ثبت المصادر والمراجع
212	فهرس الموضوعات.....